المملكة المغربية

الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بالبيئة

الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بالبيئة

«إن المملكة المغربية، ومنذ لقاء ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لقضية المناخ، قد انخرطت وبكل حزم، من خلال سياستها الإرادوية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي، وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والتنظيمية.

وما الميثاق الوطني للبيئة، ومخطط المغرب الأخضر ومخطط الاستثمار الأخضر، ومنع المواد المعدلة جينيا، والقانون المعتمد مؤخرا حول النفايات البلاستيكية، إلا تعبير عن هذه التعبئة وهذا الالتزام.

كما أن المملكة المغربية، في إطار نفس الرؤية التي تعطي الأولوية للمدى البعيد، قد أصبحت، في الآونة الأخيرة، أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة.

فبعد أن كان هدفنا بلوغ نسبة 42 % من الطاقات المتجددة لسد حاجياتنا الوطنية، في أفق سنة 2020، فقد تم رفع هذا السقف مؤخرا إلى 52 % بحلول سنة 2030. ولن "المساهمة المرتقبة والمحددة للمغرب في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية" تؤكد هذه المقاربة الريادية للمملكة، من حيث طبيعتها الطموحة والملموسة».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21).
باريس 30 نونبر 2015.

المملكة المغربية

الخطب و الرسائل الملكية السامية المتعلقة بالبيئة

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

وصلى اللّٰه على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

صاحب الجلالة الملك

محمد السادس نصره الله وأيده

المحتويات

تقديم الأستاذ المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان 9

الجزء الأول: الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة للقضايا البيئية ذات البعد الكوني والإقليمي. 19

1 - الخطب والرسائل الملكية السامية ذات البعد الكوني؛ 21

- كلمة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد في قمة الأرض بريو دي جانيرو. (ريو دي جانيرو، 12 يونيو 1992)؛ 23

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغييرات المناخية. (مراكش، 7 نونبر 2001)؛ 31

- الخطاب الملكي السامي أمام قمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ. (جوهانسبرغ، 2 شتنبر 2002)؛ 39

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المشاركين في مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية. (روما، 4 يونيو 2008)؛ 45

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في قمة كوبنهاغن حول المناخ. (كوبنهاغن، 17 دجنبر 2009)؛ 53

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية. (مراكش، 9 يونيو 2013)؛ 59

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. (نيويورك، 26 شتنبر 2014)؛ 67

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015». (ميلانو، 23 ماي 2015)؛ 75

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. (نيويورك، 30 شتنبر 2015)؛ 81

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة 21 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21). (باريس، 30 نونبر 2015)؛ 89

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمرالدول الأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22). (مراكش، 15 نونبر 2016). 97

2 - الخطب والرسائل الملكية السامية ذات البعد الإقليمي. 103

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الاسلامي الثالث لوزراء البيئة. (الرباط، 29 أكتوبر 2008)؛ 105

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول التغيرات المناخية المنظم من طرف المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. (الرباط، 16 أكتوبر 2009)؛ 113

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول «التدبير المستدام للساحل: دور التربية والتحسيس». (طنجة، 9 أكتوبر 2010)؛ 121

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الدولي «دكار-فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية». (دكار، 18 أبريل 2011)؛ 127

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول التحديات الطاقية في الفضاء الأورو متوسطي. (ورزازات، 14 شتنبر 2012)؛ 135

141 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة. (الرباط، 8 أكتوبر 2015)؛

149 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين. (برلين، 14 يناير 2016)؛

155 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف لدول المتوسط حول المناخ. (طنجة، 18يوليوز 2016)؛

161 – الخطاب الملكي السامي الموجه إلى «قمة العمل الإفريقية» التي نظمت على هامش الدورة 22 لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. (مراكش، 16 نونبر 2016)

169 **الجزء الثاني: الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة للقضايا البيئية ذات البعد الوطني.**

171 – الرسالة السامية التي أعلن فيها جلالة الملك محمد السادس عن مجموعة من الإجراءات للتخفيف من أثار الجفاف. (الرباط، 3 أبريل 2000)؛

179 – الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ. (أكادير، 21 يونيو 2001)؛

185 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في حفل إعطاء الانطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش. (مراكش، 19 مارس 2007)؛

191 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة. (الرباط، 6 مارس 2009)؛

197 – مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش لسنة 2009 حول إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. (طنجة، 30 يوليوز 2009)؛

201 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في حفل تسليم «جوائز للا حسناء شواطئ نظيفة 2009». (الجديدة، 8 نونبر 2009)؛

207 – مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية عشر لعيد العرش بخصوص بلورة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في مشروع قانون-إطار. (تطوان، 30 يوليوز 2010)؛

211 – الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة، تحت شعار: «تسويق المنتجات الفلاحية في خدمة الفلاح وخدمة المستهلك.» (مكناس، 26 أبريل 2011).

217 **3 - الملاحق**

219 – نداء طنجة، من أجل عمل تضامني وقوي لفائدة المناخ 20 شتنبر2015؛

225 – إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة 17 نونبر 2016.

تقديم الأستاذ المحجوب الهيبة،
المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

تقديم

حظيت قضايا البيئة والتنمية بعناية خاصة في الخطب والرسائل الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. وتمكن قراءة هذه الخطب والرسائل من الوقوف عند خطاب بيئي متميز يقارب قضايا البيئة في أبعادها الكونية والإقليمية والوطنية، وفي علاقاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو خطاب مبني على اختيار «إيكولوجيا إنسانية» تجعل الإنسان محور انشغاله الرئيسي. ويقوم هذا الخطاب على مقاربة جديدة مبنية على التشاور والبحث المتواصل والجدي عن حلول توافقية بين كل الأطراف المعنية، ومساهمة الجميع، في إطار الإنصاف والشفافية ومسؤولية كل واحد، حسب موقعه وتأثيره، من أجل انبثاق مواطنة كونية مبنية على التضامن الإنساني الفعال وعلى شراكات فاعلة بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويعكس هذا الخطاب البيئة الخاصة والمتميزة للمملكة المغربية بحكم موقعها الجغرافي ووزنها التاريخي والحضاري والثقافي، وكذا اختياراتها الاستراتيجية في مجالات البيئة والتنمية، وانخراطها في مسار مواجهة وحل مختلف الإشكالات والقضايا العالمية، ومنها بشكل خاص التغييرات المناخية والمياه والتصحر والتنوع البيولوجي، دون إغفال علاقاتها بقضايا التنمية المستدامة والهجرة وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب. وقد مكن الخطاب البيئي الملكي من تقديم إجابات وطنية شكلت دائما إضافة نوعية ساهمت في النهوض بالجهود الدولية لرفع التحديات البيئية الكونية غير المسبوقة، حيث تعتبر المملكة مثلا من أول الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن التغيرات المناخية، وذلك منذ مشاركة جلالة الملك محمد السادس في أشغال مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية «قمة الأرض» لسنة 1992، حيث ترأس آنذاك، بصفته وليا للعهد، وفد المملكة. ويجدر التذكير بالخطاب الهام الذي ألقاه في الجمع العام رفيع المستوى لهذه القمة في 12 يونيو1992 [1]، وهو الخطاب المؤسس لمقاربة بيئية جديدة، حيث اعتبر أنه «**بعد انتهاء الحرب الباردة وبفضل انخفاض النفقات العسكرية وتقدم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتحرير المتزايد للاقتصاد الدولي، فإن الوقت قد حان لكي نجني ثمار السلام من أجل إبرام اتفاق عالمي جديد لصالح تنمية دائمة تتمحور حول الإنسان ويضبطها**

1 أدرجنا هذا الخطاب ضمن هذا الإطار لما له من أهمية تاريخية في مسار الجهود الدولية لحماية البيئة من خلال التصورات والاقتراحات الواردة فيه، والتي تمكن القارئ من الوقوف عند بداية بنيان الخطاب البيئي لصاحب الجلالة، وهو الخطاب الذي ذكر به في بداية خطابة السامي الموجه إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22 بمراكش في 15 نونبر 2016.

مبدأ أخلاقي حقيقي » ، وبأن « **التوازن الحيوي لا يمكن تأمينه إلا إذا تم تقويم استراتيجياتنا التنموية وأيضا وعلى الخصوص نماذجنا في التعاون والتي اتضح جليا اليوم أنها أصبحت متجاوزة في مناهجها ووسائلها وغاياتها، بمعنى أن الترابط المتزايد بين الأمم وتشابك المشاكل الشمولية، والاقتسام المتواصل للمسؤوليات على الصعيد العالمي، كل هذا يدعو إلى نظام أخلاقي عالمي جديد**».

وانطلاقا من ذلك، ركزت خطب ورسائل جلالة الملك ليس فحسب على توصيف القضايا والإشكالات البيئية الكونية، ولكن وبشكل خاص على تقديم الردود والحلول المناسبة لمواجهتها؛ حيث دعا جلالته، في عدة مناسبات، إلى اتخاذ تدابير احترازية مبنية على التضامن الإنساني الفعال، من أجل إنقاذ كوكب الأرض وتوفير العيش الملائم للإنسان وضمان استمراره، وتأمين المحافظة على البيئة ومواردها للأجيال الحالية والمقبلة. كل ذلك من أجل المستقبل «**الذي من واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نتركه لأطفالنا**»، والذين يحرص جلالته على أن «لا **نراهم محرومين من الغابات والمحيطات والشواطئ، ومن كل الموارد الطبيعية، التي تجسد أغلى رصيد تملكه البشرية والذي أصبح اليوم مهددا بسبب تقاعس المجتمع الدولي، أو عجزه عن تعبئة جهوده، قبل فوات الأوان، من أجل توفير الوسائل اللازمة التي تجعله يتحكم في مصيره** [2]».

ومن الصعوبة بمكان في الحيز المخصص لتقديم الخطب والرسائل الملكية المنتقاة في مجال البيئة، توصيف هذا الخطاب البيئي بالدقة والعمق اللازمين، ولكن يمكن تلخيص أهم عناصره وأسسه بشكل خاص فيما يلي:

أولا: خطاب متجاوب ومتفائل مع المعطيات العلمية والتقنية للأوضاع البيئية لكوكب الأرض، بل يستند إلى نتائجها وخلاصاتها المؤكدة في تقديم البلورة الفلسفية والعملية للإنسان في علاقته بالبيئة والموارد الطبيعية، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتغيير الأنماط والعادات السلبية التي تساهم في تدهور الوضع البيئي للكوكب.

ثانيا: خطاب مبني على التضامن الإنساني الفعال بين بني البشر في علاقتهم بالبيئة والموارد الطبيعية، والحث على الربط بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتوظيفهما معا في جهود تحقيق التنمية البشرية الشاملة، بدل هدرهما في النزاعات المفتعلة، مع الحرص على الانخراط في شراكات واسعة وفاعلة بين جميع الأطراف المعنية.

2 من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21) بباريس في 30 نونبر 2015.

ثالثا: خطاب المسؤولية المبنية على المصير المشترك للبشرية وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة، والربط بين الحق والواجب. فحق الإنسان في بيئة سليمة ومتوازنة، يقابله واجب المحافظة عليها. كما أنه إذا كانت المسؤولية مشتركة، فإنه ينبغي مراعاة تفاوتها تاريخيا بين الأجيال، وبين دول الشمال ودول الجنوب. فالمسؤولية المشتركة لن تستقيم دون تحمل الدول المتقدمة لمسؤوليتها البيئية التاريخية. كما أنه لا بد من مراعاة وجود أنظمة بيئية إقليمية ومحلية ذات خصوصيات طبيعية وثقافية وتقاليد إنتاجية واستهلاكية (مثلا على مستوى البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية، والعالمين العربي والإسلامي....)

رابعا: خطاب بيئي للترافع من أجل قضايا الدول النامية، وخاصة الإفريقية، وبالأخص الدول ذات الهشاشة البيئية والمهددة في وجودها كالدول الجزرية الصغرى. وفي هذا السياق تستأثر إفريقيا باهتمام بالغ في هذا الخطاب، لما تعانيه من مشاكل بيئية مرتبطة بالإرث الاستعماري وبؤر التوتر والنزاعات وانتشار الكوارث والأمراض الفتاكة، والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك «**تستحق اهتماما خاصا. فهي قارة بدأت تستفيق في كل مناطقها، وتستكشف ذاتها وتكتسب الثقة في نفسها. إنها قارة المستقبل وعلى أرضها سيحسم مصير كوكبنا**»[3].

خامسا: خطاب يربط المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية بضرورة إصلاح المنظومة الدولية المعيارية والمؤسساتية، من أجل توحيد الإطار المؤسساتي الدولي لحماية البيئة، مع الحرص على إدراج هذا الهدف في إطار إعادة هيكلية عميقة للحكامة الدولية، لتأمين التنسيق بين مختلف المتدخلين، وعقلنة وترشيد استعمال الموارد المخصصة لها.

سادسا: خطاب الحزم والإقدام والاحتراز، حيث يدعو إلى التدخل الفوري لإنقاذ «**مستقبلنا المشترك**»، وفق مقاربة تنبني على «**الواقعية والاستباقية والعمل**» على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، مع القطع مع الانتظارية والتقصير والتشكيك في الخلاصات والنتائج المؤكدة للتقييمات المختلفة للأوضاع البيئية. ويبرز في هذا السياق اعتماد الخطاب لمبدأي الاحتراز (Précaution) وعدم التراجع (Non régression) في التعاطي مع القضايا البيئية.

3 من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة 21 (كوب 21) حول التغيرات المناخية بباريس في 30 نونبر 2015، وانظر كذلك مثلا الخطابات الملكية السامية: الخطاب الملكي أمام قمة التنمية المستدامة، بجوهانسبورغ في 2 شتنبر 2002؛ الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 26 شتنبر 2014؛ الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 30 شتنبر 2015؛ الخطاب الملكي الموجه إلى» قمة العمل الافريقية « المنظمة على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ، مراكش، 16 نونبر 2016.

سابعا: خطاب أعطى دينامية جديدة للعمل الوطني في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وفق سياسة إرادوية وشمولية. إن قوة هذا الخطاب مكنت المملكة من تحصين وتطوير المكتسبات، واعتماد سياسة وطنية حقيقية في مجال البيئة، بالحرص على ترجمة التوجيهات الملكية السامية إلى سياسات عمومية وتشريعات وبرامج واستراتيجيات ملموسة. ومن تجلياتها الرئيسية:

1 - اعتماد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة تمت ترجمته إلى قانون إطار يشكل في هذا المجال، ولأول مرة، المرجع الأساسي والموجه الرئيسي للسياسات العمومية والبرامج الاستراتيجية القطاعية ولكل التشريعات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.[4] وقد تم إعداد واعتماد هذا الميثاق وفق مقاربة تشاركية، عبر حوار وطني وحوارات جهوية أخذت بعين الاعتبار حاجيات واقتراحات وتوصيات كل الأطراف المعنية لصياغة هذا المشروع الذي استهدف، وفق التوجيهات الملكية السامية، الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، «**باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة**».[5]

2 - سن عدة تشريعات وطنية تتعلق بحماية البيئة والموارد الطبيعية. وقد عرف التشريع في هذا المجال تطورا ملحوظا من حيث سرعة الدينامية والمجالات التي يغطيها، منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين. وينبغي التذكير أنه لحدود بداية الألفية الحالية، كانت أغلب النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية تعود إلى بدايات القرن الماضي، باستثناء قانون الماء الجديد الذي اعتمد سنة 1995. وهكذا فإن التوجيهات الملكية الكبرى قد أدت إلى إعداد واعتماد نصوص تشريعية جديدة تراعي التطورات التي عرفتها الأوضاع البيئية، وفق مقاربة تراعي طبيعة هذه الأوضاع في مكوناتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق تم، في فترة قياسية جدا، اعتماد تشريعات سدت الخصاصات التي سجلت في هذا المجال لمدة تزيد عن نصف قرن من الزمن تقريبا. وقد شملت هذه التشريعات عدة مجالات، منها على الخصوص:

- حماية واستثمار البيئة؛
- دراسات التأثيرات البيئية؛
- حماية الساحل وتنميته؛
- المحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي؛

4 من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2010، تطوان، 31 يوليوز 2010.

5 من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2009 طنجة، 30 يوليوز 2009.

- حماية الواحات وتنميتها؛

- حماية المجالات الجبلية وتنميتها.

ويمكن القول بكل موضوعية أن هذه الدينامية التشريعية تشكل «**ثورة قانونية**» حقيقية في النظام القانوني المغربي المتعلق بحماية البيئة ومواردها الطبيعية، خاصة إذا تم النظر إليها بالمقارنة مع كافة التشريعات السابقة التي وضع جلها في بدايات القرن الماضي، بمنطق وهدف تيسير استغلال الموارد الطبيعية، وليس من أجل حمايتها، وكذا من حيث اعتمادها على المبادئ الأساسية لقانون البيئة كما تم تكريسها في القانون الدولي للبيئة، في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وفي جزء كبير من قانون البيئة المقارن (مبدأ الوقاية؛ مبدأ الملوث يؤدي؛ مبدأ المشاركة؛ مبدأ الاحتراز...). كما أن هناك عدة مشاريع قوانين أخرى ستعزز هذه الترسانة التشريعية الحديثة، وستشكل مجموعة مدونة متكاملة لحماية البيئة والتنمية، خاصة بعد تكريس هذين المفهومين في الدستور الجديد.

3 - إطلاق مبادرة وطنية رائدة للنهوض بالتنمية البشرية سنة 2005، أطلق عليها جلالة الملك اسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي تتوخى أساسا محاربة الفقر والهشاشة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، من خلال اعتماد وتطوير مشاريع تنموية ملموسة تقوم على التمكين، وخاصة بالنسبة للمعوزين من السكان وذوي الدخل المحدود. فتحقيق التنمية المستدامة، حسب الخطاب البيئي لصاحب الجلالة، يمر حتما عبر مكافحة الفقر، من خلال تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية (الماء الشروب؛ التطهير السائل والصلب؛ الصحة؛ الأمن الغذائي؛ التربية والتكوين...)، وتعزيز التمويلات الخاصة بالمشاريع الصغرى والمتوسطة والمبادرات المحلية المدرة للدخل.

4 – إطلاق واعتماد عدة برامج وخطط قطاعية هيكلية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة، مبنية على التوجيهات الملكية الكبرى على النحو المستفاد من الخطاب البيئي الذي نحن بصدده. وتكفي الإشارة منها على الخصوص إلى:

- إطلاق مخطط المغرب الأخضر، في سياق الجهود التي تبذلها المملكة لتأمين سيادتها الغذائية، وتحديث القطاع الفلاحي، عبر استراتيجية وطنية لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة مبنية على الانتقال من التصور التقليدي الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية، إلى منظور استراتيجي يلائم جميع الفئات والجهات. ويتوخى البرنامج المذكور الرفع من دخل ساكنة العالم القروي، دون إقصاء أي نوع من أنواع الزراعات، مع الحرص على

مراعاة متطلبات التنمية المستدامة، كالحفاظ على مياه السقي، وترشيد استخدام الأسمدة وحماية التربة وتحيين المعايير البيئية في هذا المجال.

- اعتماد استراتيجية وطنية طموحة وناجعة في مجال الطاقات المتجددة والنهوض بالاقتصاد الأخضر، حيث أصبحت المملكة من أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم، بشكل عام، وفي القارة الإفريقية، بشكل خاص.

5 – تزايد وتيرة المساهمة والمشاركة المغربية في المسارات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وهكذا أصبحت المملكة حاضرة وفاعلة في المحطات الرئيسية لمناقشة الإشكاليات والقضايا البيئية الكونية والإقليمية، وإيجاد الحلول المناسبة لها، علاوة على مبادرتها باستضافة مؤتمرات ذات أهمية قصوى ومحورية في النهوض بالمفاوضات الدولية متعددة الأطراف (الكوب 7 والكوب 22 مثلا). كما أن الممارسة الاتفاقية للمملكة في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية قد عرفت، منذ بداية الألفية الحالية، قفزة نوعية، سواء من خلال المصادقة أو الانضمام إلى الإتفاقيات الدولية، العالمية والإقليمية، أو فيما يخص الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه في مسار تطوير القانون الدولي الاتفاقي للبيئة. كما حرصت المملكة على إدراج البعد البيئي في العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع دول إفريقية بالخصوص، وفق المقاربة التي يتبناها صاحب الجلالة في تعاطيه مع قضايا البيئة والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية، كما تمت الإشارة سابقا إليه.

6 - تزايد الوعي البيئي، منذ بداية الألفية، وتنامي الخطاب البيئي، وتطور إنشاء جمعيات الدفاع عن البيئة. وقد كان للحرص الملكي السامي على إدماج البعد البيئي ضمن السياسات العمومية، وارتفاع وثيرة مشاركة المملكة في المحافل والمؤتمرات الدولية والإقليمية، واستضافة المغرب لبعضها، أثر بالغ في تزايد هذا الوعي. كما أن الحوارات الوطنية المنظمة حول قضايا ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالبيئة والتنمية المستدامة (الحوار حول إعداد التراب الوطني؛ الحوار حول الماء؛ الحوار حول التعمير؛ الحوار حول إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة...) ساهمت بدورها في إشراك منظمات المجتمع المدني في أشغالها، وشكلت فرصا حقيقية لبلورة مطالب وتصورات واقتراحات تلك المنظمات، كما ساهمت في ظهور جمعيات جديدة وطنية وجهوية وحتى على مستوى الأحياء في عدة مدن مغربية. وفي هذا السياق، لعبت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، التي تترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة حسناء، دورا رائدا في تعزيز الوعي بالبيئة والنهوض بالتربية البيئية، وتطوير برامج محددة في مجالات حماية

البيئة البحرية والساحل...

ثامنا: خطاب يركز على أهمية التربية البيئية والتكوين وإشاعة قيم التضامن والمواطنة المسؤولة، عبر الحرص على التمتع بالحقوق وتحمل المسؤولية. فالتربية على حماية البيئة والتنمية المستدامة تشكل في الخطاب الملكي عنصرا محوريا، حيث يعتبر أن «**الانتقال نحو التنمية المستدامة، لا يتطلب فقط تعبئة الوسائل والآليات التقنية والقانونية والمالية الضرورية، بل يقتضي بالأساس تحولا جذريا في أساليب ومناهج تفكيرنا وعملنا، ولن يتأتى هذا التحول المنشود إلا بالاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والاجتماعية. (...) ومن هنا أهمية تفعيل دور التربية والتوعية كعماد للنهج القويم لإنجاح الانتقال الضروري نحو الاقتصاد الأخضر والمتضامن والمحترم للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، مع الحرص على إشراك كافة الفاعلين في العمل لبلوغ هذا الهدف...** ». ولن يتأتى ذلك إلا عبر «**بلورة مناهج عقلانية وطموحة في مجال التربية والوعي البيئي تقوم بصفة محورية على تدعيم شبكات المربين والمكونين، التي تعمل في تنسيق تام مع شبكة الباحثين والبداغوجيين، وإشراك أكبر للفاعلين الجامعيين**».[6]

ويجعل الخطاب البيئي من التربية رهانا كبيرا والتزاما دوليا طوعيا لرفع التحديات البيئية، بما فيها الكونية، وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية. وفي هذا الصدد شدد جلالة الملك، خلال الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22 على «**أن الاختلاف كبير بين الدول والمناطق، فيما يخص الثقافة المرتبطة بالبيئة، والأسبقيات عند الدول المصنعة، التي يقال عنها متقدمة، ليست هي نفسها بالنسبة للدول النامية، كما أن الفرق في الوسائل كبير بينها.**

وإذا كان من الطبيعي أن يدافع كل طرف عن مصالحه، فإن القرارات التي يتم اتخاذها وفرضها، ليست دائما في متناول كل الدول.

لذا أصبح من الضروري توحيد التربية على قضايا البيئة والتوعية بدورها المصيري، في ضمان مستقبل البشرية». من هذا المنطلق أكد جلالته على «**أن المغرب سيكرس جهوده، خلال ولايته، والموارد المالية المتاحة، في هذه الفترة القصيرة، للنهوض بهذه المهمة الصعبة والنبيلة**»[7].

تاسعا: خطاب مبني على مقاربة شمولية فيما يتعلق بتكاملية حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، في إطار فلسفة ملكية للحكم تجمع ما بين حماية الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، ومراعاة الحقوق التضامنية، ومنها بصفة

6 من الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية، مراكش، 9 يونيو 2013.

7 من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22، مراكش، 15 نونبر 2016.

خاصة الحقوق البيئية.

ولقد حرصت المندوبية، من خلال هذا الإصدار، على جمع وتصنيف الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بالبيئة، دون الادعاء بالإحاطة بها كلها بالنظر لحضور قضايا البيئة والتنمية المستدامة في العديد من الخطب والرسائل الملكية الأخرى، كما أن التصنيف المعتمد هو أيضا على سبيل الاستئناس، لتمكين كل الأطراف المعنية، بما فيها الباحثين في هذه القضايا، من التوفر على مرجع أساسي يفيد في اطلاع أكثر على روح وفلسفة خطب ورسائل صاحب الجلالة في هذا المجال. كما أن المعطيات والمعلومات الواردة فيها وقوة الاقتراحات والتوجيهات التي تتضمنها، ستجعل هذا الإصدار مرجعا أساسيا في تطوير البرامج والمشاريع لدى العديد من الفاعلين المعنيين.

المحجوب الهيبة

المندوب الوزاري

المكلف بحقوق الإنسان

الجزء الأول

الخطب والرسائل الملكية السامية المخصصة للقضايا البيئية ذات البعد الكوني والإقليمي

أولا
الخطب والرسائل الملكية السامية ذات البعد الكوني

كلمة صاحب السمو الملكي ولي عهد الأمير سيدي محمد في قمة الأرض بريو دي جانيرو

ريو دي جانيرو، 12 يونيو 1992

سيادة الرئيس،

أصحاب السمو،

سيادة الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

يسرني غاية السرور، أن أتوجه باسم صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب إلى هذا الجمع الرفيع المستوى المنعقد هنا بريو من أجل مناقشة مستقبل كوكبنا الأرض.

إن جلالة الملك الذي يولي أهمية فائقة لهذه المسألة كلفني بأن أنقل إليكم متمنيات جلالته بالنجاح لهذه القمة التي نأمل جميعا أن تكون لها انعكاسات مفيدة، واسمحوا لي أن أوجه تهانئي الحارة وتشكراتي العميقة للحكومة البرازيلية على الجهود التي بذلتها من أجل عقد قمة من هذا الحجم، ونأمل أن تكون نتائجها في مستوى تطلعاتها.

وبمشاركتنا في هذه القمة التي تعد من أكبر القمم في كل الأزمنة نحن لواعون أن مسؤوليتنا تكمن في أن نعتمد بشكل جماعي استراتيجية من أجل بقاء البشرية، وأمام جسامة التحدي الذي يواجه تفكيرنا نعتبر أنه من أبسط الواجبات على كل مواطن في العالم أن يقدم دعمه الفعلي لإعلان ريو حول كوكب الأرض، وإلى المعاهدات حول التغيير المناخي والتنوع الحيوي، إضافة إلى إعلان المبادئ حول الموارد الغابوية.

ونعتبر كذلك أنه بعد انتهاء الحرب الباردة وبفضل انخفاض النفقات العسكرية وتقدم الديموقراطية وحقوق الانسان والتحرير المتزايد للاقتصاد الدولي فإن الوقت قد حان لكي نجني ثمار السلام من أجل إبرام اتفاق عالمي جديد لصالح تنمية دائمة تتمحور حول الإنسان ويضبطها مبدأ أخلاقي حقيقي.

وعليه فإنه ينبغي على القادة السياسيين الممثلين هنا أن يغتنموا الفرصة الوحيدة

التي يمنحها هذا المؤتمر للتغلب على آخر العقبات التي تعوق توجيه الموارد المالية الإضافية والجديدة ونقل التكنولوجيا بشكل يتفادى بطريقة عقلانية الإضرار بالبيئة، وكذا القضايا المؤسساتية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة.

وهكذا يمكن أن نضع جدول أو برنامج عمل القرن الواحد والعشرين في شكله النهائي من أجل فتح عهد جديد من التضامن بين شعوب العالم لفائدة الأجيال المقبلة في محيط شمولي ومتناسق.

سيادة الرئيس،

أصحاب السمو،

سيادة الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

إننا جئنا أيضا للمشاركة في هذا المؤتمر، وتتبادر إلى أذهاننا تساؤلات كبيرة مقتنعين أن معادلة البيئة - التنمية لا تقتصر على سياسة المساعدة وهي ليست بالعملية السهلة.

وفي اعتقادنا نحن المؤمنين بالله فإن البيئة مشكلة حضارة وإيمان، والطبيعة هي خلق الله ائتمن الإنسان للحفاظ عليها بصفته المخلوق الوحيد الذي وهبه الله الضمير والعقل.

كما أن الطبيعة هي ذلك المنتوج الذي أفرزته ملايير السنين من التطور، والتي يساهم الإنسان بتهوره في تدهورها بشكل خطير يهدد بالقضاء عليها.

والأمثلة على سوء تعامل الإنسان مع الطبيعة في الوقت الحالي كثيرة، من بينها تدهور غشاء طبقة الأوزون، وارتفاع درجات حرارة الأرض، والتصحر، وانجراف التربة، واجتثاث الغابات، وتقلص الثروة الحيوانية والنباتية، وانقراض بعض أنواع الوحيش، وتزايد أخطار الكوارث الطبيعية، ونفاذ الثروات الطبيعية، وتلوث منابع الماء الصالح للشرب والمحيطات، والتخلص من النفايات السامة أو الخطيرة خارج

الحدود، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في عدم القدرة على معالجة النفايات الصناعية والمنزلية بطريقة مستمرة.

غير أن هناك تهديدا آخر يلقى بثقله على كوكبنا، ويتعلق الأمر بنمو ديموغرافي سريع وفقر مطلق متنامي، وهنا تطرح مسألة بقاء الإنسان على أرض مكتظة بالسكان والإرث الذي سننقله للأجيال القادمة، إذن فإن احترام بيئتنا والحفاظ عليها لا يعد مشكلة مادية صرفة فقط، بل يعد واجبا حتميا كذلك.

إن التحدي الذي نواجهه يربك نظم تفكيرنا، ويجعل مفاهيم عيشنا في المجتمع متجاوزة مع إعادة النظر في أنماط إنتاجنا واستهلاكنا، ولذلك فإن دور دولة الغد سيتغير وستخضع نظرتنا للتعاون الدولي لضرورات ومتطلبات كوكب أصبح فجأة ضيقا.

فعلا، إن التقنية تتطور اليوم حسب منطقها الخاص بعيدا عن أي مراقبة إنسانية لانعكاساتها الأفقية، فالمجتمع الاستهلاكي ينمو دون أن يكون منطق السوق موجها بالضرورة نحو غايات سامية لفائدة العنصر البشري.

وينتج عن ذلك أكثر من أي وقت مضى أن البعد الأخلاقي والروحي يجب أن يغير معالم النظام السياسي والاقتصادي، وذلك للوصول إلى تنمية إنسانية حقة، تنمية ترفض البطالة الهيكلية وتخفيض ميكانيزمات الرعاية الاجتماعية وعدم استقرار النظم التربوية، وترفض أيضا في نفس الوقت التحضر غير المنظم وإهدار الثروات القابلة للنفاذ.

ومهما يكلف ذلك فإن الهدف الأساسي يجب أن يكون هو حل المشاكل الشاملة الناتجة عن نفاد الثروات والضغوطات الديموغرافية والمتطلبات الإيكولوجية وضرورات التنمية بطريقة مندمجة، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم الذي حققه العلم والتقنية خدمة لتطور الإنسان.

إن التوازن الحيوي لا يمكن تأمينه إلا إذا تم تقويم استراتيجياتنا التنموية وأيضا وعلى الخصوص نماذجنا في التعاون، والتي اتضح جليا اليوم أنها أصبحت متجاوزة في مناهجها ووسائلها وغاياتها، بمعنى أن الترابط المتزايد بين الأمم وتشابك

المشاكل الشمولية، والاقتسام المتواصل للمسؤوليات على الصعيد العالمي، كل هذا يدعو إلى نظام أخلاقي عالمي جديد.

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تلعب دورا رياديا في العلاقات الدولية يجب أن ينصفوا العالم السائر في طريق النمو الذي لا يمكن أن يضطلع بجميع مسؤولياته في محيط اقتصادي وطبيعي متنافر.

إن العمل الذي يتعين القيام به له أبعاد متعددة وواسع النطاق، ونود التذكير في هذا الصدد بأن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني اقترح مؤخرا إنشاء صندوق دولي لتمويل برامج مكافحة تلوث المدخرات العالمية من الماء، ومن أجل مضاعفة المساعدة للبلدان السائرة في طريق النمو لاستغلال طاقتها المائية.

وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المغربية على استعداد لاحتضان لقاء على مستوى عال لبلدان الشمال والجنوب يخصص لتحديد استراتيجية مشتركة من أجل مواجهة أخطار ندرة المياه التي تهدد البلدان السائرة في طريق النمو بصفة عامة، وإيلاء عناية خاصة للقارة الإفريقية التي تتعرض أراضيها باستمرار إلى جفاف وتصحر بوتيرة سريعة.

وفي هذا السياق فإن بلدي يأمل أن تتم المصادقة في إطار مؤتمر ريو على معاهدة خاصة في هذا الميدان، وإن الزحف المتواصل للرمال والجفاف المستمر يشكلان بالفعل عائقين رئيسيين للمجهودات التنموية في أفريقيا.

وإن المملكة المغربية متيقنة من أن نظاما أخلاقيا عالميا وحده يمكن أن يوفق بين مفاهيم وسلوكات متباينة من أجل التوصل إلى تراض عالمي حول معادلة البيئة والتنمية في العلاقات الإنسانية.

ولهذه الغاية انعقدت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالرباط ما بين 28 و30 أبريل المنصرم مناظرة دولية حول موضوع «أخلاقيات البيئة وروحانياتها» والتي تدارست دور وواجب الإنسان نحو محيطه الطبيعي، وقد تم توزيع الإعلان الصادر عن هذه المناظرة كوثيقة رسمية لهذا المؤتمر مرفوقة برسالة ملكية جاء في آخرها أن أشغال هذه المناظرة «تضع مشكلة مجموع العلاقات

بـين الإنسـان ومحيطـه علـى الأسـاس الوحيـد الـذي يسـمح بشـمول الرؤيـة، وهـو المسـؤولية الأخلاقيـة للمخلـوق البشـري المفكـر، والـذي حظـي مـن الله تعالـى بامتيـاز العيـش في عالـم بديـع، ولكنـه في نفـس الوقـت عالـم هـش البنيـة، ومـن واجـب الإنسـان أن يشـكر الله علـى اختيـاره للعيـش في هـذا الكوكـب باحتـرام رهافتـه والحفـاظ عليـه كمـا خلقـه الله وكمـا أراد لـه أن يبقـى نقيـا جميـلا».

وشكرا على انتباهكم، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغييرات المناخية

مراكش 7 نونبر 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

ها قد مضت عشر سنوات تقريبا منذ أعلنت، في قمة الأرض بريو، بصفتي ممثلا لوالدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، أن اختيار ايكولوجيا إنسانية، هو اختيار لنهج يجعل الإنسان محور أي مشروع، ويترك له مسؤولية تقرير مصيره، مع تذكيره بحقوقه وكذا بواجباته.

وإذ أتوجه إليكم في هذا اليوم من مراكش، في قلب الفضاء الروحي والتاريخي والثقافي للمملكة المغربية، فإني أستشعر بأن تشديدي، خلال تلك القمة، على المثل الأخلاقية التي تجعل منا مواطنين متضامنين، ينتمون لأرض واحدة، ولإنسانية واحدة، هو أكثر إلحاحا في الظرفية الدولية العصيبة الراهنة.

إن حضوركم اليوم هنا بالمغرب، ليعبر عن ثقتكم وتقديركم للقيم المثلى الراسخة لهذا البلد العربي الإسلامي، المتجذر في عمق تراثه الإفريقي، والعريق في التشبث بفضائل الحرية والسلم، والعدل والكرامة، والتسامح والتضامن، والانفتاح على الآخر، والعامل على تشييد فضاء ديمقراطي في هذه الضفة من البحر الأبيض المتوسط؛ يكون فيه لحقوق الإنسان بعد اقتصادي، يهدف إلى توزيع عادل للثروات، في انسجام تام مع متطلبات المحافظة على البيئة.

كما أن لقاءكم بالمغرب يشكل رسالة أمل وتعقل، نريد جميعا أن نقول من خلالها، للبشرية كافة، بأنه لا ينبغي للكراهية وإقصاء الآخر، وللإرهاب والتطرف، أن تفضي بنظرة اختزالية وتبسيطية، إلى الاستسلام لصدمة اللحظة، أو الوقوع في براثن الجهل أو الخلط؛ المؤدي إلى تقسيم للعالم، يضع الأخيار في جانب واحد، وهو ما أدركتم مخاطره؛ مستهدفين من اجتماعكم بمراكش، على اختلاف دولكم وحضارتكم، التعبير عن رسالة الأمل التي تعتبر لحظة تاريخية في نجاح مسار الاتفاقية المتعلقة بالتغيرات المناخية، التي استطاعت أن تكرس أحقية مخطط العمل المصادق عليه بستوكهولم، في سنة 1972، بعد ثلاثين سنة من الجهود

والمناظـرات.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقـد ناقشـتم، منـذ انطـلاق أشـغال ندوتكـم، عـدة قضايـا تحظـى كلهـا بنفـس درجـة الأهميـة، مـن منـاخ، واقتصـاد وتنميـة. وماء ومحيطـات، وتربيـة صحيـة، وتعاملتـم مـع أرقـام، وتوقعتـم تطـورات، وتصـورتم نمـاذج.

كمـا قمتـم بقـراءة جديـدة لصفحـات مـن تاريخنـا، وتسـاءلتم عـن مسـتقبل كوكبنـا، في نطـاق توجـه عالمـي نحـو شـمولية الاقتصـاد والاتصـال والمنـاخ، لا يولـي العنايـة اللازمـة لمـا لتواصـل الحضـارات، وتفاعـل الثقافـات، مـن أثـر حاسـم في انبثـاق ضميـر جماعـي عالمـي، واع بالمخاطـر التـي تهـدد مصيـر الإنسـانية.

لـذا، فإنـي أود أن أتوجـه ببضـع كلمـات، في شـأن التضامـن والمسـؤولية والالتـزام، إلـى جمعكـم الموقـر، الـذي يضـم نخبـة مـن رجـال العلـم والسياسـة والإعـلام، والفاعلـين غيـر الحكوميـين.

فحينمـا شـاءت الإرادة الإلهيـة، أن أخلـف والـدي المنعـم، طيـب اللّه ثـراه، كان حرصـي شـديدا علـى تفعيـل التضامـن الـذي لا ينفصـل بالنسـبة لـي عـن ممارسـة المسـؤولية، ولا يقـف عنـد حـد الإشـفاق، بـل هـو بالأسـاس وعـي: وعـي بالمصيـر الجماعـي، سـواء كان فرديـا منضويـا في مجموعـة، أو جهويـا داخـل بلـد، أو وطنيـا ضمـن الأرض في شـموليتها؛ وبـأن التضامـن بـين الأجيـال ينبـع مـن الإيمـان باللّه وبمسـتقبل الإنسـانية؛ وبأنـه مهمـا كانـت التحصينـات قويـة، واليقينيـات قاطعـة، فإنهـا لـن تسـتطيع إسـكات صـوت المحرومـين، أو صرخـة المقهوريـن؛ وبأنـه لا يمكـن أن توجـد علـى الأرض واحـات تنعـم بالسـلم والاطمئنـان، ومناطـق تشـكل بـؤرا للحـرب والمجاعـة؛ إذ لا يتأتـى لأي شـخص أن يعيـش في رغـد وأمـن واسـتقرار، وجـاره في الضفـة الأخـرى، يعانـي مـن اسـتفحال الظلـم والقهـر والحرمـان.

وإيمانـا منـي بأنـه مـن الوعـي تولـد المسـؤولية؛ فإننـي أدعوكـم إلـى أن نتسـاءل جميعـا: هـل يتعـين علينـا انتظـار حـدوث مـآس رهيبـة، كـي نعـي ونستشـعر مسـؤوليتنا في

المحافظة على التراث المشترك للبشرية، الذي تمثله الأرض، وفي جعل منطق المصلحة التجارية يفسح المجال لمسار الإيكولوجيا الإنسانية؟

إن المغرب لا يقبل الانصياع لهذه الحتمية. ولذلك فهو يتحمل كامل المسؤوليات الملقاة على عاتقه كدولة، بكل ما أوتي من إمكانات؛ مؤكدا باحتضانه لهذه الندوة، التزامه التام بمبادئ التضامن الدولي، في مجال المحافظة على البيئة؛ ومعتبرا أن جل إشكالات التغير المناخي، بصفة خاصة، والمرتبطة منها بالبيئة، على العموم، تلزم المجتمع الدولي، شعوبا، وجهات، مجموعات ذات المصلحة.

لذا، ووعيا منها بأن تفعيل برتوكول كيوطو، يشكل خطوة هامة في مآل المسار الطويل للتفاعل مع التغيرات المناخية؛ وعلى الرغم من كونها لا تصدر سوى نسب منخفضة من الغازات الدفيئة؛ فقد قررت المملكة المغربية المصادقة عليه، داعية باقي الدول، وخصوصا منها المصنعة، إلى أن تحذو حذوها، حتى يصبح هذا البرتوكول قابلا للتطبيق، في أقرب وقت ممكن، لأن في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة للإنسانية جمعاء.

إن المغرب الذي يواجه ظروفا مناخية قاسية، مرتبطة بالجفاف والتصحر، ليجد نفسه أيضا، وعلى غرار باقي الدول النامية، في مواجهة التأثير السلبي على البيئة، بفعل التطور السريع للمحيط السوسيو-اقتصادي، الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الإنتاج والاستهلاك.

وتصميما منه على رفع هذه التحديات، وتشبعا بمفهوم التنمية المستديمة، فإن المغرب يعمل على واجهات متعددة، في إطار خطة عمل وطنية، تولي البعد البيئي مكانة الصدارة في مسار التنمية، وفي نطاق توجه تضامني، جهوي ودولي، ملتزم بالبرامج المتوسطية الهادفة إلى الصيانة والاستغلال الدائمين للوسط البحري والشاطئي؛ عاملا على أن تحظى إفريقيا بالأولوية في العمل الدولي المتعلق بالمحافظة على البيئة.

ومن أجل المشاركة الفعالة في المجهود العالمي الهادف إلى حماية المناخ، تجسيدا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالتغيرات المناخية، وفي قمة ريو،

فإن البلدان الإفريقية، والدول النامية كافة، في أمس الحاجة إلى دعم دولي، على شكل إمدادات تكنولوجية، ذات طابع إيكولوجي عقلاني، وكفاءات بشرية ومؤسساتية، وموارد مالية جديدة، وتخفيف لعبئ الديون الخارجية، لتوفير اعتمادات أكبر، لتحقيق التنمية المستديمة، ولمحاربة الفقر، الذي يشكل العامل الرئيسي في تدهور بيئة دول الجنوب، علاوة على الدعم العمومي للتنمية الذي يتعين رفع مقداره إلى الحجم الذي أقرته المجموعة الدولية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنسجل باعتزاز أن ملف حماية البيئة الذي عرف انطلاقته منذ ثلاثة عقود خلت في اسكندينافيا، قلب أوروبا الشمالية، يواصل اكتماله بالمغرب، البلد المنتمي للجنوب؛ والمدافع باستمرار عن قضايا بلدانه العادلة؛ مما يؤكد أنه إذا كانت هنالك من قضية تحظى بالانشغال الجماعي، فهي بالأحرى تلك المتعلقة بحماية بيئتنا، التي لا تميز قوتها وهشاشتها بين الشمال والجنوب، ولا تقف عند أية حدود.

لذا، فإننا نعتبر أن العالم في حاجة ملحة إلى مقاربة جديدة للإيكولوجيا، تقوم على التشاور، والبحث عن حلول توافقية، بين كل الأطراف المعنية، وتستحضر إعلان ريو بأن سيادة الدولة تنتهي حينما تلحق ضررا ببيئة دول أخرى، وتراعي المصالح الاستراتيجية الوطنية المشروعة لجميع البلدان، وتضمن في نفس الوقت، الإنصاف والشفافية الكفيلين بحفزنا-كل حسب موقعه-على تقديم تنازلات كفيلة بتدبير كوكبنا الأرضي، باعتباره إرثا إنسانيا مشتركا.

وفي هذه الفترة المضطربة التي يمر بها العالم، والتي تمتزج فيها غيوم الشك والقلق، مع إشراقات التعبئة والوعي بوحدة مصير الإنسانية؛ فإني أسال الله تعالى أن يفضي جمعكم المبارك في إشاعة روح التفاؤل والحكمة والرؤية، بعثا للآمال التي ما أضيق عيش الإنسانية لولا فسحتها؛ شاكرا لكم- أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة – الجهود السخية التي بدلتموها لإنجاح

هـذا المؤتمـر؛ منوهـا بالتزامكم الدائـم بالقضايـا العادلـة للبيئـة؛ داعيـا لكـم بالتوفيـق والسـداد، ومرحبـا بكـم ضيوفـا كرامـا علـى المغـرب، الـذي كان علـى الـدوام ملتقـى خصبـا لتواصـل الحضـارات والثقافـات، في اعتـدال وتسـامح، وانفتـاح علـى الآخـر، لتحقيـق عمـارة الأرض وإصلاحهـا، ومناهضـة إفسـادها؛ وهـي الغايـة التـي مـن أجلهـا خلـق اللّه عـز وجـل الإنسـان، وحملـه الأمانـة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي أمام قمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ

جوهانسبرغ، 2 شتنبر 2002

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

السيد الأمين العام لهيأة الأمم المتحدة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أشارك من جديد في القمة العالمية حول التنمية المستدامة المنعقدة بجمهورية جنوب إفريقيا المناضلة، التي تربطنا بها أواصر الكفاح المشترك، في سبيل الحرية والوحدة والتقدم؛ معتبرا اجتماع هذه القمة تجسيدا للوعي المستمر، لدى المجموعة الدولية بمرجعية إعلان (ريو) من أجل تنمية مستدامة، محورها الإنسان، وحماية البيئة، التي هي ملك للبشرية جمعاء.

بيد أن محدودية ما تم إحرازه من تقدم في تفعيل إعلان «ريو» منذ اعتماد «أجندة 21» يثير تساؤلات ملحة، حول مكامن الخلل، التي حالت دون التنفيذ الكامل لهذه الأجندة.

ولأن استشعار المسؤولية يقتضي محاسبة الذات أولا، فقد ارتأيت أن أتطرق لما قام به المغرب، في هذا المضمار، في حدود إمكاناته.

فقد عمل بلدي على رفع تحديات الآثار الوخيمة، الناجمة عن التقلبات المناخية، والجفاف والتصحر؛ معتمدا مخططا وطنيا طموحا وواقعيا، قائما على مقاربات ديمقراطية تشاركية وبرامج عمل تستهدف حماية البيئة، والتنوع البيولوجي؛ ناهضا بالتزاماته الدولية بشأن التنمية المستدامة، محتضنا مجموعة من اللقاءات الجهوية والدولية، من أبرزها المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية، الذي حول بروتوكول كيوطو إلى اتفاق ملموس وعملي.

بيد أن المغرب ودول الجنوب، مهما كان حسن نواياهم وحجم مساهماتهم، يواجهون تحديات التنمية المستدامة، في ظل عدم الوفاء التام بالالتزامات الدولية بشأنها.

فهل كان بالإمكان رفع تلك التحديات في ظل ضعف التعاون الدولي، وخاصة في مجال التمويل، ونقل التكنولوجيات الجديدة، بطريقة عقلانية، وملائمة للمحافظة على البيئة؟

وماذا فعل المجتمع الدولي لمحاربة الفقر المدقع، الذي يعانيه ما يزيد عن ربع البشرية، ومن أجل توفير الشروط الحيوية لتأمين العيش الكريم للإنسان؟

ألا تشكل مختلف الهزات والأزمات العنيفة، التي عرفها العالم حافزا قويا للاقتناع بمسؤوليتنا المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة؟

أما بالنسبة لإفريقيا، التي تستأثر باهتمامنا، فإن هذا التساؤل الملح يتحول إلى صرخة قلب وضمير، باعتبار أنه يوجد بها أكثر مراكز التوتر، والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية، والأمراض الفتاكة.

إن الدول الإفريقية، كغيرها من الدول النامية، في حاجة إلى عناية المجموعة الدولية باستقرارها وتنميتها، وإلى شركاء ملتزمين، يساعدونها على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

وللحقيقة والإنصاف، فإن اللوم لا ينبغي أن يوجه كله إلى الآخر، إذ على دول الجنوب أن تعمل على الاستغلال الأمثل لما تزخر به من موارد بشرية وطبيعية، لصالح التنمية الشاملة، بدل هدرها في النزاعات المفتعلة، ملتزمة بمقومات التدبير الجيد للشأن العام، وبالمزيد من توطيد الديمقراطية، لتحرير الطاقات الفردية والجماعية.

إننا مطالبون باعتماد استراتيجية جماعية متكاملة، قائمة على شراكة حقيقية، وتضامن فعلي، وقرب ناجع، ووضع ضوابط لتطويق الأخطار الناجمة عن التحولات المناخية، وعن الاستغلال المفرط للثروات المائية، والغابوية والسمكية، والضغوط الممارسة على الأنظمة البيئية، والتنوع البيولوجي.

فنهوض المجموعة الدولية بمسؤولياتها كاملة، في هذا المجال هو الكفيل بتبديد كل

المخاوف، وبعث التفاؤل من جديد، في انبثاق مواطنة كونية، تقوم على التضامن الإنساني الفعال، في نطاق شراكة فاعلة بين الدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والدولية، منوهين، في هذا الصدد بمبادرة القارة الإفريقية بوضع خطة «نيباد» (NEPAD).

وختاما، فإني واثق بأن هذه القمة، بما تتميز به من مشاركة دولية وازنة، وعلى أرض هذا البلد المناضل، وتحت رئاسة الزعيم الإفريقي الحكيم، فخامة الرئيس تابو مبيكي، ستساعد على الدفع قدما بالمسيرة البشرية الصعبة والطويلة، على درب تحقيق التنمية المستدامة، شاكرا لجمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة، كريم ضيافتها، وسخي جهودها لإنجاح ملتقانا هذا، منوها بالعمل الدؤوب، الذي مافتئت منظمة الأمم المتحدة تنهض به، من أجل عالم يسوده التضامن والتوازن، والإنصاف والتعاون، لصالح أجيالنا؛ الحاضرة منها والمقبلة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المشاركين في مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية

روما، 4 يونيو 2008

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود،

معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المدير العام،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية أن أتقدم بتهانئي الحارة لرئيس هذا المؤتمر الهام، بمناسبة انتخابه، كما أود التعبير للسيد جاك ضيوف، المدير العام، عن تقديري البالغ للجهود التي يبذلها في إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لمواجهة التحديات الكبيرة في مجال ضمان الأمن الغذائي العالمي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأتوجه بالشكر الجزيل إلى حكومة الجمهورية الإيطالية الصديقة، على ما بذلته من جهود لإنجاح هذا المؤتمر الهام.

وها نحن نجتمع اليوم بعاصمتها روما، بعد مضي قرابة اثنتي عشرة سنة على انعقاد القمة العالمية للتغذية، التي مكنت من المصادقة على إعلان روما، وكذا على مخطط عمل يستهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وضمان أمن غذائي مستديم للجميع.

وإن انعقاد هذا المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي، ليعد تعبيراً صادقا عن انشغال ضمير المجموعة الدولية، وشعورها بالأهمية المتزايدة للعمل على توفير تغذية كافية، سليمة ومتوازنة، باعتبارها أساسا للتنمية والاستقرار الاجتماعي والعيش الحر الكريم. ويلتئم هذا المؤتمر في ظرفية عصيبة، متسمة بالضغوط القوية التي يفرضها الطلب على المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية، والارتفاع المهول لسعر الطاقة الذي يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالنمو والاستقرار، خاصة في البلدان غير المنتجة للبترول التي تعاني بشدة من

آثار الجفاف والتصحر، وندرة الموارد المائية، ولاسيما بمنطقة الساحل الإفريقية والضفة الجنوبية المتوسطية، اللتين ينتمي إليهما المغرب.

وقد نجم عن ارتفاع أسعار المواد الطاقية اللجوء إلى الوقود البيولوجي كبديل طاقي، مما حدا بالفلاحين، في العديد من البلدان، إلى تحويل مساحات شاسعة، كانت مخصصة للزراعات الغذائية الأساسية لإنتاج الطاقة ذات الأصل الزراعي.

وإذا كان من شأن هذا النوع من الوقود، الذي أصبحت تفرضه ضرورات اقتصادية صرفة، أن تساهم في تنويع مصادر الطاقة، فإنه يتعين إخضاع إنتاجها لمعايير أخلاقية، بما يتيح الحفاظ على الأراضي الخصبة، وتخصيصها للزراعات الغذائية، فيما يمكن استغلال الأراضي الجافة وشبه الجافة لإنتاج هذه الطاقة.

كما أن الأسعار الدولية لأغلب المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا سيما منها الحبوب والأرز، تعرف اليوم ارتفاعا قياسيا، مقابل انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها. ومما يفاقم من هذه الأوضاع تزايد الاختلالات المناخية، والكوارث الطبيعية، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وتفشي النزاعات المسلحة.

وأمام هذه الأوضاع والتحولات الخطيرة، فإن مؤتمرنا يشكل فرصة مواتية لاتخاذ التدابير الاستعجالية للحد من آثارها، ووضع استراتيجية شمولية لمعالجة مسبباتها وجذورها العميقة، وذلكم هو النهج الذي يسير عليه المغرب في سياساته الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة المملكة المغربية، مؤخرا، بتوجيه من جلالتنا، «مخطط المغرب الأخضر» كاستراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية طموحة.

ويعد هذا المخطط برنامجا براغماتيا لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة المغربية، وناتج خام إضافي سنوي، في مستوى إمكانات بلادنا.

إن هذا المخطط يرمي إلى جعل القطاع الفلاحي أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني على مدى خمسة عشرة سنة، وذلك بالانتقال من التصور التقليدي الذي

كان يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية، إلى منظور استراتيجي يلائم جميع الفئات والجهات، عبر تجديد نسيج الفاعلين وإعادة هيكلته بتشجيع الاستثمار الخاص والاعتماد على نماذج «التجميع» التي برهنت على نجاعتها ونجاحها على الصعيدين الوطني والدولي.

وإننا لنتوخى أن تكون لهذا المخطط انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، تتمثل بالأساس في إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية، والرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

وللتصدي لمضاعفات الاختلالات المناخية، التي تؤثر سلبا على المحصول الزراعي، أحدثنا صندوقا وطنيا للتضامن القطاعي والتنمية القروية، كما اتخذنا تدابير جبائية، بتخفيض الرسوم إلى أدنى حد ممكن على استيراد الحبوب، باعتبارها الغذاء الرئيسي لعموم الشعب المغربي. وبموازاة ذلك، حرصنا على تدعيم البرامج الوطنية في مجال التشجير وإحداث أحواض مائية إضافية، لحماية مخزونات السدود، فضلا عن اعتماد بلادنا منذ منتصف التسعينات استراتيجية ومخطط عمل وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، بهدف ضمان أمن غذائي مستدام، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وللإسراع بوتيرة تنميتنا، ولاسيما بالمناطق القروية المتضررة من الجفاف والهشاشة، أطلقنا منذ ثلاث سنوات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال مشاريع تنموية ملموسة.

وانخراطا في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات القانونية الدولية في مجال البيئة والأمن الغذائي، صادق المغرب منذ سنة 1995 على اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، كما احتضنت بلادنا سنة 2001، المؤتمر السابع لأطراف هذه الاتفاقية، الذي أفضى إلى دخول بروتوكول كيوطو حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

إن ضمان الأمن الغذائي للجميع ومواجهة التغيرات المناخية تحديان لا يمكن

للمجتمع الدولي رفعهما إلا بتعزيز التضامن الدولي، وجعل التعاون شمال -جنوب أوسع نطاقا، والتعاون جنوب -جنوب أكثر نجاعة.

وفي هذا الإطار يدعو المغرب إلى إحداث صندوق متعدد الأطراف، يستهدف تقوية الكفاءات، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بشروط تفضيلية، وكذا تمويل إجراءات التعامل مع الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية، وإننا لنتطلع لأن يحمل النظام المناخي الجديد، الذي أفرزه مؤتمر بالي لدجنبر 2007، آليات تشاورية ملائمة وحلولا نهائية للقضايا المرتبطة بالأمن الغذائي للسكان الأكثر خصاصة. وكل ذلك في نطاق من التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد أجدد الإعراب عن استعداد المغرب للمشاركة بفعالية في هذا المسلسل، من خلال المساهمة في تحديد التدابير الكفيلة بوضع ميثاق للطاقة الإحيائية، من شأنه الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي، والفلاحة، والتنمية المستدامة، ومستلزمات تطوير السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعم الجهود المبذولة لتشجيع الزراعات المعيشية، والرفع من مردوديتها، خاصة بإفريقيا والدول النامية، التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية. كما ينبغي اتخاذ تدابير جماعية تتوخى التحرير الفعلي للتجارة في المواد الفلاحية، وتحقيق الاستقرار في سوق المواد الغذائية، وكذا الرفع من مستوى الدعم العمومي للتنمية، ووضع آليات خلاقة لتمويل المشاريع التنموية، والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأكثر فقرا، فضلا عن بناء إطار توافقي واتخاذ توجيهات منسقة لإنتاج الوقود الحيوي.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد إشادة المغرب بقرار معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، القاضي بإحداث فريق متخصص، يضم خبراء مرموقين وكبار المسؤولين عن السياسات العمومية، لدراسة مسألة الأمن الغذائي.

وإني واثق من أن أشغال لقائنا هذا، ستفضي إلى نتائج ملموسة، تمكن من بلورة هدفنا المشترك، ألا وهو إيجاد الآليات الكفيلة بضمان الأمن الغذائي لجميع

سـكان المعمـور، وتحقيـق أهـداف الألفيـة مـن أجـل التنميـة سـنة 2015، لمـا فيـه خيـر البشـرية جمعـاء.

أشكركم على حسن إصغائكم،

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في قمة كوبنهاغن حول المناخ

كوبنهاغن، 17 دجنبر 2009

«الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بالشكر للدنمارك، ملكا وحكومة وشعبا، على حسن تنظيمها لقمة كوبنهاغن، وللأمين العام للأمم المتحدة، لالتزامه الشخصي بأهدافها، حيث ينتظر منها سكان العالم اتخاذ قرارات ترقى لمواجهة تحديات ارتفاع حرارة الأرض.

ولأن خطورتها بلغت حدا مصيريا، فإننا نحث المجتمع الدولي على التحرك الفوري، لبلورة اتفاق بيئي جديد، عماده قرارات ملموسة وإرادية، لتخفيض الانبعاثات الغازية الدفيئة، وأساسه مبدأ المسؤوليات المشتركة المراعية لمختلف الأوضاع.

ولن يكون هذا التعاقد عادلا ومنصفا إلا إذا قام، من جهة على تحمل البلدان المتقدمة لمسؤوليتها البيئية التاريخية، بالتعهد باتخاذ خطوات جوهرية ومقدامة، ملزمة ومرقمة وقابلة للتطبيق، وفق جدول زمني دقيق، بشأن تخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري؛ ومن جهة أخرى، على تمكين الدول النامية، وخاصة منها البلدان المهددة في وجودها، وكذا القارة الإفريقية، التي تعاني أكثر من غيرها من آثار التغيرات المناخية على تنميتها، من آليات تمويل كافية، قارة وقابلة للتوقع، للتخفيف من عواقبها الوخيمة. والأهم من ذلك، لتمويل برامجها المخصصة للتكيف، وتسهيل نقل التكنولوجيات الحديثة، للمشاركة في المجهود العالمي، لمكافحة الاختلالات المناخية، وكذا الانخراط في الاقتصاد الأخضر، بالنهوض بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتطوير الصناعات والطاقات النظيفة.

وفي سياق دولي مشحون بالأزمات العويصة للنظام المالي والاقتصادي العالمي، فإننا نعتبر أن التصدي لانعكاساتها السلبية على السياسات البيئية يتطلب جعل توحيد الإطار المؤسسي البيئي الدولي في صلب إعادة الهيكلة العميقة للحكامة الدولية، بما يكفل المزيد من التناسق والتطابق والعقلنة في القضايا والتوجهات الكونية، المتعلقة بالبيئة والتنمية. ولهذه الغاية، ندعو إلى قيام مؤسسة بيئية

دولية، قوية وذات سلطة علمية ومعنوية، باعتبارها ضرورة ملحة لرفع التحديات البيئية المصيرية، الراهنة والمستقبلية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن المغرب، وعلى غرار كافة بلدان المعمور، يعاني من انعكاسات التغيرات المناخية، بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي وتنوع أنظمته البيئية.

لذلك، كانت بلادنا، سباقة إلى الانخراط في الوعي الكوني الذي كرسته قمة «ريو»، بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وباعتمادها لبرامجَ عمل وطنية.

ومن هذا المنطلق، جعلنا القضايا البيئية في صلب برامجنا التنموية، سواء منها المائية، بانتهاج سياسة رائدة لتعبئة مواردنا المائية، ومحاربة الفيضانات والجفاف، أو بإطلاقنا وتفعيلنا لمبادرة وطنية للتنمية البشرية، فضلا عن بلورة مخططات تنموية استراتيجية قطاعية، ولاسيما في مجالات التنمية الفلاحية، وحماية البيئة، من خلال دعوتنا لإعداد ميثاق وطني، وكذا النجاعة الطاقية، وتطوير الطاقات المتجددة.

وفي هذا الصدد، أطلقنا برنامجا مندمجا وموسعا لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، من خلال بناء محطات بقوة إجمالية قدرها: 2000 ميكاوات. وسيمكن هذا المشروع الضخم، الذي يعد من أكبر البرامج على الصعيد العالمي، من رفع نسبة الطاقات المتجددة لتشكل 42 % من الطاقة الكهربائية بالمغرب، في أفق سنة 2020، وكذا تفادي انبعاث ما يعادل 3.7 مليون طن من أوكسيد الكاربون سنويا.

وباعتماده لهذا النموذج التنموي المستدام، فإن المغرب يؤكد انخراطه القوي في المجهود الدولي لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، التي لا ينبغي حصر تحدياتها المصيرية فقط في ضمان تنمية مستدامة، تستجيب لمتطلبات الأجيال الحاضرة، وتصون حقوق الأجيال الصاعدة، أو اختزالها في إيجاد حكامة دولية أكثر إنسانية وإنصافا وتضامنا وتوازنا، بل إن خطورة الأوضاع قد بلغت مرحلة حرجة وحاسمة، تتطلب التزاما جماعيا أقوى، لإنقاذ البشرية وكوكبنا الأرض من الهلاك والفناء.

وما أجدر هذا المؤتمر الهام أن يشكل خطوة متقدمة على درب تجسيده في قرارات ملموسة ومبادرات جادة قبل فوات الأوان.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية

مراكش 9 يونيو 2013

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة،

السيدة المديرة العامة لليونسكو،

السيد المدير العام للإسيسكو،

السيد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

السيد رئيس المؤسسة الدولية من أجل التربية البيئية،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب، إلى جميع المشاركات والمشاركين في أشغال المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية، معتزين بانعقاده في بلدنا، برئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا حسناء.

إن هذا الملتقى العالمي الهام ليكتسي أهمية خاصة، ليس فحسب بالنظر للعدد الكبير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة المشاركة فيه، وإنما لكونه يشكل بحق مناسبة سانحة للتركيز على دور التربية والتوعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعميق البحث وتبادل الآراء حول أفضل المقاربات الواجب اعتمادها في هذا المجال، والتي تأخذ بعين الاعتبار التحولات المتنوعة والعميقة التي شهدها عالمنا خلال العشرية السابقة، منذ انعقاد مؤتمركم الأول سنة 2003، بجمهورية البرتغال الصديقة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لواعية كل الوعي، بكون تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد في إطار تنمية اجتماعية متوازنة، يقتضي انتهاج سياسة إرادية للمحافظة على

البيئة، سياسة قائمة على تعبئة الطاقات وتكريس كل الجهود الوطنية لضمان تنمية مستدامة، قوامها الترابط بين البعدين الاقتصادي والإيكولوجي.

وفي هذا الصدد، كانت بلادنا، من بين الدول السباقة للانخراط في مبادئ «إعلان ريو» وفي «الأجندة 21» وكذا في الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة. كما بذل المغرب مجهودات كبيرة على المستوى القانوني والمؤسساتي، من أجل تفعيل العديد من المخططات والبرامج الهادفة لإدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية الوطنية.

بيد أن الانتقال نحو التنمية المستدامة، لا يتطلب فقط تعبئة الوسائل والآليات التقنية والقانونية والمالية الضرورية، وإنما يقتضي بالأساس تحولا جذريا في أساليب ومناهج تفكيرنا وعملنا. ولن يتأتى هذا التحول المنشود، إلا بالاستثمار الأمثل في مجال الموارد البشرية والاجتماعية.

ومن ثم يظل تفعيل دور التربية والتوعية عماد النهج القويم لإنجاح الانتقال الضروري، نحو الاقتصاد الأخضر والمتضامن، والمحترم للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، مع الحرص على إشراك جميع الفاعلين في العمل لبلوغ هذا الهدف، الذي يجب أن تتضافر من أجل بلوغه، جهود السلطات العمومية والقطاع الخاص ومبادرات منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن اختياركم الوجيه لموضوع «التربية على البيئة والرهانات من أجل انسجام أفضل بين المدن والقرى»، ليعد في صميم انتظاراتنا من هذا المؤتمر الهام، هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية خاصة، لكونه يطرح إشكالية متعددة الأبعاد بالغة الأهمية، تندرج في صلب التنمية المستدامة، وبخاصة في الدول النامية. فتحقيق الانسجام بين المدن والقرى، يقتضي بالضرورة، التحكم في مسألة الهجرة القروية نحو الحواضر، وكذلك العمل على الحد من ظاهرة تصحر البوادي بسبب التأثير السلبي للتغيرات المناخية.

ومن ثم، يطرح التساؤل حول أنجع السبل لتحقيق التضامن الترابي، لاسيما الجهوي، وعن طبيعة المؤسسات الإنسانية الواجب إنشاؤها مستقبلا، لتلبية حاجيات التنمية الشاملة، في وقت أصبح يستعصي فيه بصفة متزايدة، التمييز بوضوح بين المجالين الحضري والقروي، علما بأن نصف البشرية يعيش حاليا في المدن.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتكب أشغال هذا المؤتمر الدولي، الذي يجمع المشاركون فيه بين الكفاءة العالية والخبرة المتميزة، على دراسة إمكانية بلورة مناهج عقلانية وطموحة في مجال التربية البيئية والوعي البيئي، تقوم بصفة محورية، على تدعيم شبكات المربين والمكونين، التي تعمل في تنسيق تام مع شبكات الباحثين والبيداغوجيين، وبإشراك أكبر للفاعلين الجامعيين.

وفي هذا الصدد، فأنتم، حضرات السيدات والسادة، المشاركين، مدعوون لتوجيه نداء صريح من مراكش، للحث على المزيد من انخراط السلطات العمومية والهيئات المتخصصة والجهات الممولة، بل وللدعوة إلى ابتكار الوسائل الكفيلة بالإفادة من التجارب المتميزة، وإشاعة مبادئ الحكامة والمسؤولية في هذا المجال، خدمة للدول التي هي في حاجة ماسة لذلك.

وإن المملكة المغربية، وعيا منها بأهمية هذه القضايا، وبارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، لتؤكد التزامها القوي بالمزيد من العمل، داخل المنظومة الدولية، من أجل البحث عن الحلول الملائمة، والعمل على تبادلها مع كل الأطراف المعنية، والتعاون بشأن تطبيقها.

وفي هذا الإطار تندرج تعبئة بلادنا بصفة خاصة، في نطاق الحملة الدولية المنبثقة عن الملتقى الحضري الدولي الخامس، المنعقد بريو سنة 2010، مساهمين في ذلك، باعتبار المغرب إحدى الدول النموذجية في هذا المضمار.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملت الوثيقة الختامية ل «ريو + 20» وبكل وضوح، على تأكيد التزام المنتظم

الدولي، من أجل انتهاج استراتيجية شاملة في مجال التعمير، وإقامة المؤسسات الإنسانية، وذلك بشراكة فعلية مع الساكنة، واعتماد منهج التحسيس والتربية، باعتبارهما دعائم أساسية، من شأنها أن تسهم في التحولات العميقة التي يتطلبها الانتقال نحو طرق وأساليب مستدامة للعيش والاستهلاك والإنتاج.

وبهذه المناسبة، نود التنويه بالجهود القيمة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المحافظة على البيئة، وفي مقدمتها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، التي أصبحت عضوا في المؤسسة الدولية من أجل التربية على البيئة، مكرسة جهودها بصفة خاصة لتنمية الوعي البيئي وللنهوض بالتربية على البيئة، خاصة لدى الأجيال الناشئة. ولهذه الغاية، لم تفتأ تعتمد شراكة فعلية مع الإدارات العمومية، وفي مقدمتها وزارة التربية الوطنية، وكذلك مع المؤسسات العمومية المعنية، ومع فعاليات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

ومما يدعو للارتياح، تزايد عدد الجمعيات المهتمة، وطنيا ومحليا، بل وعلى مستوى أحياء المدن، بقضايا البيئة، مشيدين بتركيزها على دور التربية البيئية في تحسيس الساكنة بصفة عامة، والأطفال والشباب بصفة خاصة، بأهمية وضرورة المحافظة على البيئة والمساهمة الفعلية في التنمية المستدامة.

ولإعطاء هذا التوجه بعده الوطني والاستراتيجي، فإن منظمات المجتمع المدني مدعوة اليوم، في إطار الديمقراطية التشاركية التي أقرها الدستور الجديد للمملكة، للمساهمة الفعلية، في تفعيل ومواكبة تطبيق مقتضيات القانون -إطار الجديد بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعروض حاليا على موافقة البرلمان، والذي أبرز مبدأ مشاركة جميع الفاعلين في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

إن هذا الميثاق الوطني، الذي يعد ثمرة تشاور واسع ومكثف مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، يهدف إلى إرساء وعي بيئي فردي وجماعي، يسهم في تغيير حقيقي للسلوكيات ويحث على الانخراط القوي لجميع

الفاعلين، في الحفاظ على التنوع البيئي، وجودة الرصيد الطبيعي، علاوة على ترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة، باعتبارها انشغالا دائما لعموم المواطنات والمواطنين في مسلسل التنمية المستدامة للمملكة.

وفضلا عن الدستور الجديد للمملكة، الذي خصص حيزا هاما للمسألة البيئية، ونص على حق الجميع في العيش في بيئة سليمة وفي إطار تنمية مستدامة، وعن تمثيل الجمعيات النشيطة في مجال حماية البيئة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تشكل المقتضيات الجديدة للميثاق الوطني، المرجع الأساسي والموجه الرئيسي لكل التشريعات الوطنية المتعلقة بالتنمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنتطلع باهتمام كبير، لنتائج أعمال مؤتمركم العالمي هذا، وإلى التوصيات الوجيهة التي ستنبثق عنه، والتي من شأنها أن تغني النقاش حول أفضل السبل الكفيلة بتطوير مناهج التربية البيئية وملاءمتها للأهداف المتوخاة، خدمة للتنمية المستدامة المنشودة.

وإذ نرحب بكم اليوم في بلدكم الثاني، المغرب، نتمنى لكم طيب المقام، وندعو الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والنجاح.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك 26 شتنبر 2014

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك في الدورة التاسعة والستين، للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اقترحتم، السيد الرئيس، كموضوع محوري لها، مسألة التنمية البشرية المستدامة، خاصة بعد سنة 2015.

وهو اختيار وجيه، يندرج في صلب أولويات منظمتنا، ويمثل نقطة تقاطع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والأمنية والسياسية.

لذا، ارتأيت أن أخصص كلمتي لهذا الموضوع الهام، علما أن مواقف المملكة المغربية، من باقي نقاط جدول أعمال الدورة، سيتم استعراضها خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة، أو في إطار اللقاءات الوزارية، التي ستعقد على هامشها.

إن تحقيق التنمية المستدامة يعد من التحديات الملحة التي تواجه البشرية، وخاصة ضرورة إيجاد التوازن اللازم، بين مستلزمات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات حماية البيئة، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وإدراكا منا للطابع الحاسم لهذه التحديات، فإننا نعمل على بناء نموذج تنموي متميز، يقوم على القيم الحضارية للشعب المغربي، وخصوصياته الوطنية، وعلى التفاعل الإيجابي مع المبادئ والأهداف الدولية في هذا المجال.

فقد تمكن المغرب من بلورة مبادرة وطنية رائدة، للنهوض بالتنمية البشرية، وبرامج طموحة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية والريحية، باعتبارها عماد التنمية المستدامة.

ولكنني لست هنا اليوم لأستعرض عليكم تجربة بلدي، وما حققه من منجزات؛ وإنما جئت أحمل نداء، من أجل إنصاف الدول النامية، وخاصة بإفريقيا، والتعامل الموضوعي مع إشكالية التنمية بها.

وكما لا يخفى عليكم، فإن تحقيق التنمية المستدامة، لا يتم بقرارات أو وصفات جاهزة. كما أنه ليس هناك نموذج واحد في هذا المجال.

فكل بلد له مساره الخاص، حسب تطوره التاريخي، ورصيده الحضاري، وما يتوفر عليه من طاقات بشرية، وموارد طبيعية، وحسب خصوصياته السياسية، وخياراته الاقتصادية، وما يواجهه من عراقيل وتحديات.

فما ينطبق على الغرب، لا يجب أن يتم اعتماده كمعيار وحيد، لتحديد نجاعة أي نموذج تنموي آخر. كما لا ينبغي المقارنة بين الدول، مهما تشابهت الظروف، أو الانتماء لنفس الفضاء الجغرافي.

لذا، فإن أول نداء أتوجه به من هذا المنبر، هو ضرورة احترام خصوصيات كل بلد في مساره الوطني، وإرادته الخاصة، لبناء نموذجه التنموي، لاسيما بالنسبة للدول النامية، التي ما تزال تعاني من آثار الاستعمار.

حضرات السيدات والسادة،

لقد خلف الاستعمار أضرارا كبيرة للدول التي كانت تخضع لحكمه.

فقد عرقل مسار التنمية بها لسنوات طويلة، واستغل خيراتها وطاقات أبنائها، وكرس تغييرا عميقا في عادات وثقافات شعوبها. كما رسخ أسباب التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وزرع أسباب النزاع والفتنة بين دول الجوار.

فرغم مرور العديد من السنوات، فإن الدول الاستعمارية تتحمل مسؤولية تاريخية، في الأوضاع الصعبة، والمأساوية أحيانا، التي تعيشها بعض دول الجنوب وخاصة بإفريقيا.

واليوم، بعد كل هذه الآثار السلبية، فإنه ليس من حق هذه الدول أن تطالب بلدان الجنوب بتغيير جذري وسريع، وفق منظومة غريبة عن ثقافتها ومبادئها ومقوماتها. وكأنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا حسب نموذج وحيد، هو النموذج الغربي.

ومن هذا المنطلق، يأتي النداء الثاني، الذي أوجهه للمجتمع الدولي: لا بد من

التعامل بالمزيد من الواقعية والحكمة مع هذه الدول، وتفهم ظروفها، في مساراتها الديمقراطية والتنموية.

لكن بعض الدول الغربية، التي لم تطلب الإذن من أحد، لاستعمار بلدان الجنوب، بدل تقديم الدعم اللازم لشعوبها، تتمادى في فرض شروط صارمة عليها، تعرقل مسارها الطبيعي نحو التقدم.

بل إن الدول الغربية، والمؤسسات التابعة لها، لا تعرف سوى تقديم الكثير من الدروس، وفي أحسن الأحوال بعض النصائح، أما الدعم فهو ضعيف جدا، ودائما ما يكون مشروطا.

والأكثر من ذلك، فإنها تطالب دول الجنوب بتحقيق الاستقرار والتنمية، خلال فترة محدودة جدا، ووفق مواصفات محددة ومفروضة، دون اعتبار لمسار هذه الدول، ولخصوصياتها الوطنية.

إن الاستقرار لن يتحقق بدون تنمية. كما أن التنمية لن تستقيم بدون استقرار. وكلاهما مرتبط باحترام سيادة الدول، ووحدتها الترابية، وثقافة وعادات شعوبها، وبتمكينها من ظروف العيش الحر الكريم.

كما أن عملية تنقيط وتصنيف هذه الدول، حسب المعايير المعتمدة حاليا، تثير العديد من التساؤلات.

فقد أبانت عن محدوديتها، وعن بعدها، في الكثير من الأحيان، عن واقع دول الجنوب، وعجزها عن تقديم صورة موضوعية، عن مستوى التنمية البشرية بها.

غير أن تقديم المساعدات، رغم ضعفها، مع كامل الأسف، يتم غالبا على أساس هذه التصنيفات، ويرتبط بشروطها التعجيزية.

لذا، ندعو لاعتماد الرأسمال غير المادي، ضمن المعايير الرئيسية لقياس ثروة الدول وتصنيفها.

وكما أثبتت ذلك الدراسات التي قام بها البنك الدولي، فإن الرأسمال غير المادي يقوم على مجموعة من المعطيات المرتبطة بواقع عيش السكان، كالأمن والاستقرار،

والموارد البشرية، ومستوى المؤسسات، وجودة الحياة والبيئة. وهي معطيات لها تأثيرها الكبير في وضع السياسات العمومية.

فتطور الدول لا ينبغي أن يخضع لأي تنقيط أو تصنيف. وإنما يجب التعامل معه كمسار تاريخي، يقوم على التراكمات الايجابية لكل بلد، ويحترم خصوصياته.

حضرات السيدات والسادة،

إن استحضار الآثار السلبية، للماضي الاستعماري، لا يهدف إلى محاكمة أي كان؛ وإنما هو دعوة صادقة لإنصاف دول الجنوب، من خلال إعادة النظر في طريقة التعامل معها، ودعم مساراتها التدريجية، نحو التقدم.

وقد سبق لي أن أكدت في خطابي بأبيدجان، في فبراير الماضي، بأن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات الإنسانية، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات النفع المتبادل.

كما شددت على ضرورة تحرر إفريقيا من ماضيها، ومن مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد بالأساس على قدراتها الذاتية، في تحقيق تنميتها.

وهو ما جسده المغرب، في الاتفاقيات الهامة، التي تم توقيعها مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة.

وأخص بالذكر هنا، الاتفاق الاستراتيجي بين المغرب والغابون، في مجال إنتاج الأسمدة، وتوجيهها نحو البلدان الإفريقية، بما يساهم في التنمية، وضمان الأمن الغذائي بالقارة، خاصة أنها تتوفر على خزان كبير من الأراضي غير المستغلة، يمثل 60 % على الصعيد العالمي.

وهو نموذج متميز للتعاون بين دول الجنوب، يبرز قدرة دولنا على النهوض بإفريقيا، بالاعتماد على الذات، واستثمار الموارد الطبيعية لبلدانها.

وكما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، فإن تحقيق التنمية ليس مجرد مشاريع واعتمادات مالية؛ كما أن التخلف ليس مرادفا لدول الجنوب.

فالمشكل لا يرتبط بطبيعة ومؤهلات الإنسان الإفريقي، فقد أثبت قدرته على

العطاء والابداع، كلما توفرت له الظروف الملائمة، وتحرر من الإرث الثقيل، الذي خلفه الاستعمار.

كما أن مشكلة التنمية بإفريقيا، لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام.

ومن ثم، فإن تقديم المساعدة لهذه الدول ليسا خيارا أو كرما، وإنما هو ضرورة وواجب، رغم أن ما تحتاجه الشعوب، في حقيقة الأمر، هو التعاون المثمر، على أساس الاحترام المتبادل.

إن الأمر يتطلب توفير الظروف الملائمة، على مستوى الفكر والممارسة، للانتقال من مرحلة إلى أخرى، في المسارين الديمقراطي والتنموي، دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي عليها في المقابل، الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن العالم اليوم في مفترق الطرق؛ فإما أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية، لتحقيق تقدمها، وضمان الأمن والاستقرار بمناطقها، وإما أننا سنتحمل جميعا، عواقب تزايد نزوعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم.

وإني لواثق بأن تنامي الوعي من طرف المجتمع الدولي بالتهديدات العابرة للحدود، التي يعرفها العالم، بسبب ضعف التنمية البشرية والمستدامة، إضافة إلى الإيمان بالمصير المشترك للشعوب، سيكون له تأثير كبير في إيقاظ الضمير العالمي، من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا وإنسانية.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»

ميلانو، 23 ماي 2015

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد الرئيس،

السادة رؤساء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

تشارك المملكة المغربية، وبكل اعتزاز، في معرض ميلانو 2015، باعتباره تظاهرة عالمية، ذات دلالة تضامنية فعالة، تتوخى الإسهام في بناء مستقبل للإنسانية أكثر أمنا ورخاء. وإن مشاركة المغرب في هذا المعرض، بوصفه عضوا في المكتب الدولي للمعارض منذ تأسيسه، لدليل على التزامه ضمن الأسرة الدولية بوضع تجاربه وخبرته في خدمة التقدم الإنساني، على كل المستويات.

لقد شارك المغرب، بصفة متميزة، في معظم المعارض الدولية، منذ المعرض العالمي الأول بباريس سنة 1867 إلى اليوم. وقد نالت هذه المشاركات المتعددة إعجاب كل الزوار والمشاركين، كما حصل بعضها على جوائز هامة. وكمثال على هذا التميز، مشاركة بلادنا في المعرض العالمي بإشبيلية سنة 1992. وذلك ببناء تحفة معمارية تجسد تقاليدنا الحضارية. ومهارات المغاربة الفنية. وقد اتخذت مؤسسة الثقافات الثلاث هذه البناية مقرا دائما لها.

وحينما يشارك المغرب اليوم في معرض ميلانو العالمي، فإنه يؤكد التزامه بالسير قدما للإسهام في مواجهة التحديات الكونية الكبرى، والتعاطي معها برؤية واقعية وإرادة راسخة لرفع تحديات الحاضر، وكسب رهانات المستقبل. وهذا ما يتوخاه هذا المعرض الدولي من خلال اختياره موضوع: «تغذية كوكب الأرض والطاقة للجميع» محورا لفعالياته. وقد أصبح هذا الموضوع في مقدمة الرهانات التي تسعى كل الدول لكسبها. فتوفير التغذية المتوازنة والسليمة، وضمان الطاقة النظيفة للجميع، بدون تمييز بين الشعوب والأفراد، هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان. بل هو الحق الذي ظل توفيره بالنسبة للبلدان النامية يشكل التحدي الأكبر.

حضرات السيدات والسادة،

لم يعد يخفى على أحد منا، ما يكتسيه موضوع توفير التغذية وتحقيق الأمن الغذائي لكل الشعوب من أهمية قصوى في عالم اليوم، فالأرقام الإحصائية الواردة في التقارير ذات الصلة تؤكد أن ما يناهز 850 مليون شخص يعانون اليوم من سوء التغذية، من بينهم 170 مليون طفل دون سن الخامسة. وأن ثلث القارة الإفريقية يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

لذلك، يتعين رفع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة، خلال العقود المقبلة، من أجل مواكبة وتيرة النمو الديمغرافي، فالرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته، وإيمانا بنجاعته.

فمنذ سنة 2008، وجهنا حكومتنا لإطلاق مشروع المغرب الأخضر، باعتباره استراتيجية وطنية، هدفها تحقيق تنمية فلاحية طموحة، تقوم على أساس جعل القطاع الفلاحي بالمغرب من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني. وذلك بالانتقال من ممارسة زراعة تقليدية، إلى ممارسة عصرية أكثر ملاءمة لجميع الفئات والجهات، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، وإدماج زراعة الأراضي الصغيرة في النسيج الوطني، بالاعتماد على نماذج التجميع التي برهنت على نجاعتها، متوخين من هذا المشروع الرفع من دخل حوالي ثلاثة ملايين شخص بالعالم القروي، بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، بدون إقصاء أي نوع من أنواع الزراعات، مع الأخذ بمتطلبات التنمية المستدامة، كالحفاظ على مياه السقي، وترشيد استخدام الأسمدة، وتحيين المعايير البيئية.

وبموازاة هذه الاستراتيجية، حرصنا على دعم البرامج الوطنية في مجال التشجير، وتحويل بعض الأراضي إلى بساتين، حيث يتم غرس 13 مليون شجرة سنويا للحفاظ على التربة، وتعزيز قدراتنا على احتجاز غازات ثاني أوكسيد الكاربون، وتقليص مخاطر الفيضانات وانجراف التربة في المناطق الجبلية؛ إلى جانب إحداث أحواض مائية إضافية لحماية مخزونات السدود، التي يبلغ عددها في المغرب اليوم 130

سدا مشغلا، فضلا عن تلك التي هي في طور البناء.

وفي سابقة من نوعها على الصعيد العالمي قمنا بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان. وهي مؤسسة تهتم بمحاربة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته في مناطق الواحات. وفي سياق النهوض بالفلاحة الوطنية، عمل المغرب على إحداث المعرض الدولي للفلاحة بمدينة مكناس، منذ سنة 2005. هذا المعرض الذي أصبح يشكل ملتقى دوليا، أمه هذه السنة أزيد من 800 ألف زائر. فكان معرضا لتبادل الأفكار والتجارب بامتياز. وفي هذا الصدد، تم إرساء تعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، من أجل تطوير الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة في المغرب، على مستوى تقنيات الإنتاج والتحكم في الموارد المائية، والحفاظ على البيئة.

كما يشتمل هذا التعاون على تحويل التكنولوجيا، وتكوين الأطر الإفريقية في الميادين ذات الصلة بقطاع الفلاحة والتغذية بالمغرب، لا سيما في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

وحرصا من المغرب على توطيد هذا التوجه الدولي والتعاون الإفريقي، وضعت المملكة برنامج تعاون جنوب-جنوب، بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة الممتدة بين: 2014 و2020؛ بهدف توفير المساعدة لبلدان القارة الإفريقية.

أما في مجال الطاقة، فقد أطلق المغرب المخطط الطاقي منذ سنة 2009، والذي يعتمد أساسا على مصادر الطاقة النظيفة، هذه المصادر التي سيغطي إنتاجها الكهربائي 42 **%** من الاستهلاك الوطني، بحلول سنة 2020. أما على مستوى تمكين المواطنين من استعمال الطاقة الكهربائية، فقد تم إلى حد اليوم، فك العزلة عن 12 مليون مغربي في البوادي والقرى، مما جعل بلدنا يضمن التزود بالطاقة الكهربائية لنحو 98 **%** من ساكنته. وبذلك يصنف المغرب دوليا في عداد الدول الرائدة في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب المنفتح على عالمه عن اقتناع والتزام بقيم التضامن والتعاون. لا يدخر

جهدا في تبادل خبراته، وتقاسم تجاربه في مجال التنمية مع شركائه، على المستوى الإفريقي والإقليمي. كما أنه لم يتردد في الانخراط في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية، في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وذلك من منطلق اقتناعنا بأن ضمان الأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية، يظلان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة. ومن ثم لا يمكن رفع هذا التحدي إلا بالعمل الدولي التضامني من ناحية، والتعاون شمال -جنوب، والتعاون جنوب -جنوب من ناحية أخرى.

وهكذا، ما فتئ المغرب يدعو إلى وضع آليات مرنة للتجاوب مع تحديات الأمن الغذائي، وذلك في إطار المفاوضات الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة، بشأن الزراعة. كما يتوخى تمكين العالم القروي من مقومات الحياة والتنمية، طبقا لإعلان الدوحة، سعيا منه لمساعدة القطاعات الزراعية في مواكبة المنافسة الجارية في إطار العولمة الاقتصادية.

وفي الختام، نعرب عن إشادتنا بروح التضامن التي حدت بكافة المشاركين في هذا المعرض إلى جعله فرصة لعرض الإمكانات والوسائل المتاحة، لتحقيق المزيد من التقدم في كل مجالات الحضارة الإنسانية، انطلاقا من تبادل الخبرات وتشجيع المهارات الإبداعية، راجين لهذا المعرض كامل التوفيق والنجاح.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك 30 شتنبر 2015

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

تكتسي الدورة الحالية، للجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية خاصة، لكونها ستشهد بالأساس، المصادقة على خطة التنمية المستدامة، لما بعد 2015.

وهي مناسبة لتأكيد التزامنا الجماعي، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة، التي يدعو إليها ميثاق منظمتنا، والاستجابة لتطلعات شعوب العالم.

كما أنها تتزامن مع الاحتفال، بالذكرى السبعينية، لتأسيس منظمتنا، في سياق تواجه فيه المجموعة الدولية، تحديات كونية، حادة وغير مسبوقة، تتطلب عملا جماعيا ناجعا ومندمجا.

وإن موقف المملكة من هذه التحديات، ومن مختلف النزاعات والقضايا، الإقليمية والدولية، سيتم استعراضها خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة، أو في إطار اللقاءات الوزارية، التي ستعقد على هامشها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن إعداد خطة التنمية للسنوات الخمسة عشر القادمة، يجب أن يستند على تقييم موضوعي، لما قمنا به منذ سنة 2000.

فهل تمكنا من تغيير المعيش اليومي للفقراء؟ وهل النتائج المحققة قوية ومستدامة، للصمود في وجه الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟

لقد أبانت حصيلة أهداف الألفية للتنمية، عن تقدم ملموس ما بين 1990 و2015. إلا أن حجم الفوارق بين المناطق عبر العالم، وداخل بعض الدول، يعد مصدر قلق مشروع.

إن هذا الوضع، الذي يسيء لصورة التعاون الدولي، ويضع عملنا الجماعي موضع شك داخل الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون مرادفا للفشل.

بل يجب أن يدفع كل الفاعلين، إلى التساؤل عن أحسن الطرق، للنهوض بالتنمية، وتصحيح الاختلالات، التي يعرفها التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تأمل أن تساهم أهداف التنمية المستدامة في بلورة برنامج طموح لتغيير الأوضاع على جميع المستويات، وطنيا وجهويا ودوليا.

وكيفما كانت وجاهة خطة التنمية المستدامة وآفاقها، فإن مصداقيتها تظل رهينة، بمدى قدرتنا على توفير الموارد الضرورية لتمويلها.

لذا، فإن التعاون الدولي ينبغي أن يتلاءم مع الواقع الدولي الجديد، وأن يتحرر من إرث الماضي، ومن الحسابات الجيو -سياسية، ومن الشروط التعجيزية للحصول على الدعم.

وقد كشف وباء إيبولا أنه، باستثناء عبارات التضامن، التي تقتضيها الظرفية، فإن الدعم الدولي للبلدان المتضررة، لم يكن كافيا. بل كان دون مستوى ما يقتضيه الوضع الخطير من تعبئة والتزام.

السيد الرئيس،

إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية، أو من خلال تقارير تقنية جاهزة، تنقصها المصداقية.

إن الأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصياتها، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي، الذي يستجيب لتطلعاتها وانشغالاتها الحقيقية.

إنني أعرف جيدا الأوضاع الصعبة بإفريقيا. وأعرف ماذا أقول. والواقع أن عددا من الأفارقة يعيشون ظروفا قاسية جدا. والحقيقة أكثر قساوة ومرارة، مما تشير إليه تقارير بعض المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية.

فحياتهم كلها كفاح وتحديات يومية. يواجهون قساوة الظروف، وقلة الموارد. ولكنهم أيضا يعيشون بكرامة، وفي التزام وطني صادق، من أجل غد أفضل.

إن معالجة هذا الوضع، تقتضي اعتماد رؤية إدماجية، متناسقة ومتكاملة الأبعاد، على المدى المتوسط.

كما تتطلب مبادرات عملية عاجلة، لأن تفاقم الأوضاع، والضروريات اليومية الملحة، لا يمكن أن تنتظر حتى تستفيق البيروقراطية الدولية، لاتخاذ القرارات.

ومن هذا المنظور، فإن إفريقيا يجب أن تكون في صلب التعاون الدولي، من أجل التنمية، لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري، وتحرير طاقاتها.

لذا، فإن المغرب يوجه نداء لمنظمة الأمم المتحدة، وللمؤسسات المالية الدولية والجهوية، من أجل إعداد خطة عمل، للتحول الاقتصادي بإفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها.

إن إفريقيا اليوم، رغم مؤهلاتها الواعدة، توجد في مفترق الطرق.

فبدون دعم دولي جوهري ملموس، فإنها ستعرف تفاوتات صارخة وخطيرة بين دولها. دول تنخرط في مسار التنمية والتقدم. ودول تتخبط في مشاكلها، وتغرق في الفقر والجهل وعدم الاستقرار.

كما ندعو لوضع السلم والاستقرار، في صدارة الأولويات، للوقاية من النزاعات، والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة، وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كرامة المهاجرين وصيانة حقوقهم الأساسية، وتتصدى للأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها ببلادنا، والتي احتفلت هذه السنة بذكراها العاشرة، قد ساهمت في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، وفي تقليص الفوارق بين الجهات.

كما مكنت المغرب من بلوغ الهدف الأول، من أهداف الألفية للتنمية، منذ سنة 2013.

وهو ما جعل الهيآت الدولية، تصنف بلادنا في المرتبة الثالثة، من بين الدول الخمس الأوائل في العالم، التي اعتمدت أحسن البرامج والمبادرات ذات النفع العام.

إننا مستعدون لوضع تجربتنا، في هذا المجال، في خدمة شركائنا، وخاصة بإفريقيا.

وإن المملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي، واختياراتها الاستراتيجية، تنخرط في مختلف الاشكالات والقضايا العالمية.

فسواء تعلق الامر بالهجرة وحقوق الانسان، أو بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، أو بمحاربة الإرهاب، فإن المغرب يقدم إجابات وطنية، تشكل إضافة نوعية، تساهم في الجهود الدولية لرفع هذه التحديات الكونية غير المسبوقة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن التزام المغرب بالانخراط في هذه القضايا الكونية، يتجلى بشكل خاص، في مجال محاربة التغيرات المناخية، التي تعتبر من أكبر التهديدات، التي تواجه البشرية جمعاء.

فمنذ مشاركتنا في قمة ريو سنة 1992، عمل المغرب جاهدا، على بلورة سياسة وطنية في مجال البيئة، تقوم على تعبئة جميع الفاعلين المعنيين، وحسن تدبير الموارد المالية، الموجهة لفائدة المناخ.

ومن بين تجلياتها، نذكر على سبيل المثال، اعتماد الميثاق الوطني للبيئة، وإطلاق مخطط المغرب الأخضر، والبرنامج الطموح للطاقات المتجددة الشمسية والريحية، الذي يهدف في أفق 2020 الى تغطية 42 % من احتياجات المغرب الطاقية.

ووفاء بالتزاماتها في مجال البيئة، قدمت المملكة رسميا خلال سنة 2015 «مساهمتها الوطنية المرتقبة والمحددة»، التي تتضمن التزامات قوية وطموحة، مساهمة منها في إقامة نظام بيئي دولي متضامن ومنصف.

وفي نفس الإطار، يقترح المغرب استضافة مراكش، في 2016، للمؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد دعمنا لجهود فرنسا، من أجل التوصل، في المؤتمر الحادي والعشرين بباريس، إلى اتفاق عالمي شامل، مستدام ومتوازن، وملزم قانونيا.

لذا، فإننا نعتبر مؤتمري باريس، ومراكش، محطتين متكاملتين لتحقيق تقدم نوعي، في مكافحة التغيرات المناخية، وتفادي الاخفاقات السابقة، التي كانت بسبب ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الشركاء.

ومن هنا تأتي أهمية «نداء طنجة»، الذي أطلقناه مع فخامة الرئيس فرنسوا هولاند، في 20 شتنبر الجاري، من أجل عمل دولي جماعي، تضامني وقوي لفائدة المناخ.

وإن اختيار المغرب لإطلاق هذه المبادرة المشتركة، لم يكن اعتباطيا، وإنما جاء تقديرا لبلادنا، التي تعد في طليعة الدول الإفريقية التي اعتمدت استراتيجية وطنية ناجعة في مجال الطاقات المتجددة.

وسيرا على نهجه التضامني، فإن المغرب لن يدخر أي جهد، لإسماع صوت وانشغالات القارة الإفريقية، والدول الجزرية الصغيرة، السائرة في طريق النمو، لكونها الأكثر هشاشة أمام التغيرات المناخية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن منظمة الأمم المتحدة، التي تحتفل بذكراها السبعين، قد بلغت سن النضج والحكمة والمسؤولية.

وهي نفس المبادئ والقيم التي يجب أن تحكم عمل المجموعة الدولية، في حل الخلافات الإقليمية.

كما أن عملها لا ينبغي أن يكون سببا في زعزعة استقرار الدول، التي تساهم في العمل والتعاون متعدد الأطراف.

لذا، فإن المغرب سيرفض أي مغامرة غير مسؤولة بخصوص الخلاف الإقليمي، حول الصحراء المغربية؛ فالعديد من القوى الدولية تدرك تماما، بأن التصورات البعيدة عن الواقع، التي تم إعدادها داخل المكاتب، والمقترحات المغلوطة، لا يمكن إلا أن تشكل خطرا على الأوضاع في المنطقة.

وإننا نأمل أن تواصل منظمة الأمم المتحدة جهودها من أجل حل الخلافات بالطرق السلمية، والتزامها باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، لتحقيق تطلعات شعوب العالم، إلى السلم والأمن والاستقرار.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب21)

باريس، 30 نونبر 2015

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا اليوم في باريس، لا يمكن أن يندرج ضمن القمم والمؤتمرات العادية، التي دأبت المجموعة الدولية على عقدها بانتظام، في إطار جدول العلاقات الدولية. ولا ينبغي له أن يكون كذلك.

واسمحوا لي أن أقولها لكم بهذا الشكل المباشر، فإنه لن يكون كسابقيه. فمؤتمر باريس والمؤتمر الذي تقترح بلادنا احتضانه بمدينة مراكش، خلال السنة القادمة، هما أولا وقبل كل شيء قمتان من أجل المستقبل، الذي من واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نتركه لأطفالنا.

هؤلاء الأطفال الذين لا نريد أن نراهم محرومين من الغابات والمحيطات والشواطئ، ومن كل الموارد الطبيعية، التي تجسد أغلى رصيد تملكه البشرية والذي أصبح اليوم، مهددا بسبب تقاعس المجتمع الدولي، أو عجزه عن تعبئة جهوده، قبل فوات الأوان، من أجل توفير الوسائل اللازمة التي تجعله يتحكم في مصيره.

إن وعينا الجماعي اليوم، بالآثار المدمرة لظاهرة الاحتباس الحراري، يحتم علينا الإسراع بالملاءمة بين الأقوال بالأفعال.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الرهان الذي يميز نقاشنا اليوم، ليس إيديولوجيا، ولا ديبلوماسيا ولا حتى اقتصاديا، بالمعنى المتعارف عليه، والذي ألفناه في مداولاتنا واجتماعاتنا السابقة.

فالكل يعرف أن التهديد صار عالميا، ولا يمكن لأي بلد، ولا لأي منطقة ولا قارة الإفلات من آثار التغيرات المناخية.

لقد ولى زمن الشك والريبة، ولم يعد هناك مجال لمبررات ترتبط بأولويات كاذبة، قد تعتذر بها المجموعة الدولية، التي أدارت ظهرها طويلا لمصير ومستقبل أطفالها.

لقد تغاضينا طويلا، وأخرنا لحظة الوعي لوقت أطول من اللازم، ودخلنا في متاهة من الفرضيات، ثبت أنها لم تكن سوى جملة من الأعذار الواهية.

أما الحقيقة فلم تتغير: الثلوج تذوب، والبحار والمحيطات يرتفع مستواها، والشواطئ تتآكل يوما بعد يوم، والموارد المائية تتناقص، والمنتوجات الزراعية مهددة، والفيضانات تزداد حدة وفتكا بالأرواح، وتتناوب مع مواسم من الجفاف لا تقل خرابا وإضرارا.

لهذا اخترت أن أنأى بخطابي هذا عن أي تحليل تقني، أو الخوض في المضمون العلمي، معبرا عن تقديري للعلماء والخبراء، من ذوي الحجة والاختصاص.

وحتى لا يتحول الإجماع، الذي يصعب تحقيقه حاليا في هذا المجال، إلى عائق يرمي عليه البعض ترده، ويبرر به البعض الآخر أوهامه، التي يغذيها جموده، فإنه لا بد لنا أن نبني على ما هو ممكن، وما نستطيع تحقيقه، وأن نتحلى بالصبر والطموح والعزم. فالتحرك الفاعل والنتائج الملموسة وحدها، هي الجديرة بهزم معاقل المقاومة والتحفظ.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من هذه المقاربة، التي تقوم على الواقعية والاستباقية والعمل، أود أن أتطرق هنا، للاستراتيجية التي أطلقتها المملكة المغربية، منذ أزيد من نصف قرن.

بدءا بالموارد المائية، شريان الحياة والهاجس اليومي والمعيشي لكل مغربي. فكيف سيكون مصير المغرب، في هذا الصدد لولا سياسة السدود هذا الاختيار الرائد

الـذي يعكـس بعـد النظـر، الـذي نهجـه والدنـا المنعـم، جلالـة الملـك الحسـن الثانـي، طيـب الله ثـراه، منـذ مطلـع سـتينيات القـرن الماضـي.

ووعيـا منـا بأهميـة هـذا المكسـب الهيكلـي والمحـوري بالنسـبة لمسـتقبل المغـرب، فقـد حرصنـا علـى تعزيـزه، وهـو مـا مكـن المملكـة مـن التوفـر علـى 140 مـن السـدود الكبـرى المصنفـة، تم إنشـاء ثلثهـا تقريبـا خـلال الخمسـة عشـرة سـنة الماضيـة.

وبفضـل هـذه السياسـة، أصبـح المغـرب قـادرا علـى مواجهـة آثـار الجفـاف، بينمـا يتحـول مجـرد تأخـر موسـمي في هطـول الأمطـار في بعـض الـدول المتقدمـة، إلـى حالـة طـوارئ، حيـث يبـدأ الحديـث عـن فتـرة جفـاف اسـتثنائي وحـاد.

كمـا أن انخـراط المغـرب في هـذا الاتجـاه، يبـرز أيضـا في تطويـر شـبكة الأحـواض النهريـة، التـي تمكـن مـن ضمـان تدفـق الميـاه عبـر قنـوات تحافـظ علـى اسـتقرار الأنظمـة البيئيـة.

وفي مجـال الصيـد البحـري، اعتمـد المغـرب سياسـة تحافـظ علـى ثرواتـه السـمكية ودافـع عنهـا، رغـم كل الصعوبـات التـي واجههـا في مفاوضاتـه مـع شـركائه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكـة المغربيـة، ومنـذ لقـاء ريـو دي جانيـرو سـنة 1992، الـذي دق ناقـوس الخطـر بالنسـبة لقضيـة المنـاخ، قـد انخرطـت وبـكل حـزم، مـن خـلال سياسـتها الإراديـة للتنميـة المسـتدامة وحمايـة البيئـة، في الجهـود الشـاملة التـي يبذلهـا المجتمـع الدولـي، وذلـك عبـر مجموعـة مـن الإصلاحـات الدسـتورية والتشـريعية والمؤسسـاتية والتنظيميـة.

ومـا الميثـاق الوطنـي للبيئـة، ومخطـط المغـرب الأخضـر، ومخطـط الاسـتثمار الأخضـر، ومنـع المـواد المعدلـة جينيـا، والقانـون المعتمـد مؤخـرا حـول النفايـات البلاسـتيكية، إلا تعبيـر عـن هـذه التعبئـة وهـذا الالتـزام.

كمـا أن المملكـة المغربيـة، في إطـار نفـس الرؤيـة التـي تعطـي الأولويـة للمـدى البعيـد، قـد أصبحـت، في الآونـة الأخيـرة، أحـد أهـم الفاعليـن في مجـال الانتقـال الطاقـي في

العالم، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة.

فبعد أن كان هدفنا بلوغ نسبة 42 % من الطاقات المتجددة لسد حاجياتنا الوطنية، في أفق سنة 2020، فقد تم رفع هذا السقف مؤخرا إلى 52 % بحلول سنة 2030. وإن «المساهمة المرتقبة والمحددة للمغرب في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية» تؤكد هذه المقاربة الريادية للمملكة، من حيث طبيعتها الطموحة والملموسة.

وانطلاقا من هذا الالتزام، الذي لا رجعة فيه، يتقدم المغرب اليوم بترشيحه لاستضافة المؤتمر 22 حول التغيرات المناخية، في مدينة مراكش، سنة 2016.

وهو ما يعكس مضمون «نداء طنجة»، الذي أطلقته بمعية فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، في 20 شتنبر الماضي، والذي يؤكد التزامنا بالعمل، يدا في يد، من أجل إنجاح هذين الموعدين الحاسمين بالنسبة لمستقبلنا المشترك.

فالمراحل ينبغي أن تتوالى في هذا المسار الطويل، لأن هناك عادات يجب تغييرها، وأولويات ينبغي تحديدها، وتكنولوجيات يتعين اختراعها، إضافة إلى اعتماد تقارير دورية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن أزمة المناخ هي أكبر حيف يلحق بالدول الهشة فتأثيرات التغيرات المناخية تعني كذلك، وربما بشكل أكبر، البلدان النامية، خاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الأقل تطورا، والدول الجزرية الصغيرة.

لقد دق ناقوس الخطر وسمعه حتى الصم، وبات الجميع يعرف حجم الرهان. هناك بلدان تسير إلى الأمام، لكن كل بوتيرته وحسب استراتيجيته الخاصة. كل يشق طريقه رغم الصعاب، التي لا يمكن تجاهلها، وعلى رأسها توفير مستويات عيش مناسبة للشعوب.

هل من الإنصاف أن نطالب الآخرين بالتقليص عندما نتوفر على كل شيء؟

ولكن عندما نتوفر على القليل، هل المطالبة بالمزيد تعتبر إجراما في حق كوكب الأرض؟ وهل من المناسب وصف التنمية بالمستدامة، إذا كانت تدفع الجزء الأكبر من البشرية نحو الفقر؟ وهل من المشروع أن تصدر توجيهات حماية البيئة عن الأطراف التي تعتبر المسؤول الأول عن ارتفاع حرارة المناخ؟

إن القارة الإفريقية تستحق اهتماما خاصا. فهي قارة بدأت تستفيق في كل مناطقها، وتستكشف ذاتها وتكتسب الثقة في نفسها. إنها قارة المستقبل، وعلى أرضها سيحسم مصير كوكبنا.

وفي هذا الإطار، يجب تشجيع نقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد المالية، خاصة لفائدة الدول النامية، لما لهما من أهمية بالغة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفادي وضع هذه الدول أمام الاختيار بين تطوير اقتصاداتها، وحماية البيئة.

كما يجب أن يراعي انخراطها في هذه المعركة ضد آثار التغيرات المناخية، النموذج التنموي لكل بلد على حدة، وعادات شعبها.

ففي بلدان الشمال فإن نمط عيش سكانها وعاداتهم الاستهلاكية الخاصة بمنتجات التجميل أو بعض المواد الغذائية، مثلا، تخلف كميات هائلة من النفايات «غير القابلة للتحلل».

أما في البلدان النامية، فتشكل مكافحة الأكياس البلاستيكية تحديا حقيقيا. فالناس لا يهتمون بكيفية التخلص منها، بقدر ما يهتمون بملئها من أجل سد حاجياتهم. فالأمر هنا يتعلق بمسألة تربوية.

ومن هذا المنطلق، وفي كلتا الحالتين، فإنه لابد من سن قوانين ملزمة. لكن هذه المعركة ضد النفايات لا يجب أن تصبح مرادفة لرفض التكنولوجيا، ونبذ التطور والعودة للعصر الحجري. بل على العكس من ذلك، يجب استخدام التطور التكنولوجي بكل نجاعة، للحد من آثار الاحتباس الحراري.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أضحى من الضروري التوصل لإجماع دولي حقيقي وشامل. فهذا الإجماع لن يتحقق إلا بدعمنا للانخراط الفعلي للدول النامية، في كل تحركاتها لفائدة المناخ.

وإن مؤتمر باريس يمنحنا فرصة لتطوير آلية قانونية شاملة وعملية ومتوازنة وكونية، تمكن من الحفاظ على ارتفاع حرارة الأرض دون مستوى درجتين مئويتين والتطلع نحو اقتصاد خال من الكربون.

وفي الختام، أود أن أعبر عن متمنياتي بكامل التوفيق لهذا المؤتمر، وعن جزيل الشكر للرئيس فرانسوا هولاند ولفرنسا، على حرصهما وتعبئتهما من أجل جعل هذا المؤتمر موعدا ناجحا مع التاريخ ومع الأمل.

فالإصرار على تنظيم هذا المؤتمر وعلى نجاحه، هو أكبر تقدير يمكن أن نقدمه للفرنسيين، نساء ورجالا، الذين أصابهم الإرهاب البغيض. وهذا أحسن جواب لمواجهة الظلامية وأعداء الانسانية.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22

مراكش 15 نونبر 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله صحبه».

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم بالمملكة المغربية، أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات، للمشاركة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الاطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

وإن تنظيم هذا المؤتمر العالمي بالمغرب للمرة الثانية بعد دورة 2001، يعكس تشبثنا بالإطار متعدد الأطراف، لمقاربة التحديات الدولية.

وما احتضان مراكش اليوم لهذا المؤتمر، إلا دليل على الاهتمام الكبير الذي نخص به قضايا البيئة والمناخ ضمن أولويات المملكة.

فبلادنا تعتبر من بين أول الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن تغير المناخ، وذلك منذ مشاركتي في قمة الأرض ب «ريو» سنة 1992، حيث ترأست آنذاك بصفتي ولي العهد وفد المغرب.

أما اليوم، فإن مؤتمر مراكش يشكل، منعطفا حاسما في مسار تنفيذ اتفاق باريس التاريخي.

فالبشرية جمعاء، تعلق آمالا عريضة، على القرارات التي سيتخذها، فهي تنتظر أكثر من مجرد الإعلان عن التزامات ومبادئ للحد من الاحتباس الحراري والتخفيف من آثاره.

وإنما تتطلع الى قرارات تساهم في إنقاذ مستقبل الحياة على الأرض، والاقدام على مبادرات ملموسة، وتدابير عملية، تصون حقوق الاجيال القادمة.

وإن انعقاد هذا المؤتمر بإفريقيا، يحثنا على إعطاء الأسبقية لمعالجة الانعكاسات

السلبية للتغيرات المناخية، التي تزداد تفاقما بدول الجنوب والدول الجزرية المهددة في وجودها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

عرفت الخمسة عشر سنة الأخيرة، انتشار خطاب يهتم بقضايا البيئة، وتزايد عدد الجمعيات المنخرطة في الدفاع عنها. والأهم من ذلك أنها تميزت بتنامي الوعي بأهمية الحفاظ عليها.

ورغم انبثاق هذا الوعي الايجابي، فهل نسير في الطريق الصحيح؟ وهل يحظى هذ المسار المشترك بالتنسيق والتعاون بين الجميع؟

إن الاختلاف كبير بين الدول والمناطق، في ما يخص الثقافة المرتبطة بالبيئة، والأسبقيات عند الدول المصنعة، التي يقال عنها متقدمة، ليست هي نفسها بالنسبة للدول النامية. كما أن الفرق في الوسائل كبير بينها.

وإذا كان من الطبيعي أن يدافع كل طرف عن مصالحه فإن القرارات التي يتم اتخاذها وفرضها، ليست دائما في متناول كل الدول.

لذا، فقد أصبح من الضروري، توحيد التربية على قضايا البيئة والتوعية بدورها المصيري، في ضمان مستقبل البشرية.

وهنا أؤكد، أن المغرب سيكرس جهوده، خلال ولايته، والموارد المالية المتاحة، في هذه الفترة القصيرة، للنهوض بهذه المهمة الصعبة والنبيلة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن الالتزام بمواجهة إشكالية التغيرات المناخية، من خلال تطبيق اتفاق باريس، يجسد رغبتنا المشتركة في تعزيز التضامن بين الأجيال.

ويعد هذا الانخراط ضرورة أخلاقية، وواجبا إنسانيا، يجب أن يقوم على الإيمان بحتمية المصير المشترك، والتضامن الصادق بين الشمال والجنوب، لصيانة كرامة البشر.

فقد تم تقديم وعود كثيرة، خلال العديد من المؤتمرات السابقة، غير أن مؤتمرنا اليوم، هو مؤتمر للحقيقة والوضوح، مؤتمر لتحمل المسؤولية أمام الله والتاريخ، وأمام شعوبنا.

فهل سيكون لمؤتمراتنا واتفاقاتنا معنى إذا نحن تركنا الفئات الأكثر هشاشة، هناك في الجزر المهددة بالزوال، وفي الحقول المهددة بالتصحر، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في مواجهة قدرها المليء بالمخاطر؟

إن إشكالية البيئة هي إشكالية خطيرة، يجب التعامل معها بكل الجد والمسؤولية. لقد ولى عهد الاستعمار. كما ولى منطق فرض القرارات. فالأمر يتعلق بوجود الإنسان، ويقتضي منا جميعا العمل يدا في يد لحمايته.

ومن هنا، لا يجب إجبار الدول، منذ البداية، على القبول بقرارات لن تستطيع الالتزام بها. وهذا لا يعني أنها ترفضها، وإنما لأنها لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنفيذها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن تكلفة الانتظارية، والتقصير في مواجهة تغير المناخ وآثاره، ستكون لها انعكاسات خطيرة، تهدد الأمن والاستقرار، وتزيد في اتساع بؤر التوتر والأزمات عبر العالم.

فبإسم المصير المشترك، وبإسم مسؤوليتنا التاريخية، أدعو كافة الأطراف، للعمل على ترجمة تشبثنا بقيم العدل والتضامن، من خلال:

- أولا: تمكين بلدان الجنوب، وخاصة الدول الأقل نموا، والدول الجزرية، من دعم مالي وتقني عاجل، يقوي قدراتها، ويمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية.

- ثانيا: وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها، وتعبئة المائة مليار دولار، على الأقل، بحلول سنة 2020، والتي كانت مفتاح اتفاق باريس،

- ثالثا: انخراط كافة الأطراف في تسهيل نقل التكنولوجيا، والعمل على تطوير البحث والابتكار في مجال المناخ،

- رابعا: إسهام الفاعلين غير الحكوميين، من مقاولات وجماعات ترابية، ومنظمات

المجتمع المدني، في إعطاء دفعة قوية لمبادرات: الفعل الشامل من أجل المناخ.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن المملكة المغربية لم تدخر جهدا في الرفع من مساهماتها، في إطار الدينامية الدولية، الهادفة للحد من الاحتباس الحراري وآثاره.

فالمغرب، الذي كان من الدول الأولى، التي أعلنت عن مساهمتها المرتقبة والمحددة وطنيا، التزم مؤخرا بتخفيض نسبة الانبعاثات.

كما أنه اتخذ مبادرات ملموسة، لتأمين 52 بالمائة من قدرته الكهربائية الوطنية، من مصادر الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030.

وفي نفس السياق، اقترحنا مجموعة من المبادرات، في إطار تفعيل اتفاق باريس، لاسيما في ما يتعلق بالتكيف والتمويل، ومن بينها مبادرة تكييف الفلاحة بإفريقيا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن نتائج هذا المؤتمر ستحدد بشكل حاسم، مصير الجيل الجديد لمؤتمرات الأطراف، والتي ينبغي أن تنكب على المبادرة والفعل.

فاتفاق باريس ليس غاية في حد ذاته. بل إن نتائج مؤتمر مراكش تعد محكا حقيقيا، لمدى فعالية الالتزامات التي اتخذناها، ومصداقية الأطراف التي أعلنت عنها.

لقد حان الوقت لإصلاح الوضع الراهن. وليس أمامنا أي خيار، إلا العمل على تدارك الزمن الضائع، في إطار تعبئة متواصلة وشاملة، وتناسق إيجابي، من أجل عيش مشترك كريم ومستديم، للأجيال المتعاقبة.

ونود في الختام، أن نجدد الترحيب بكم في مراكش الحمراء، سائلين الله عز وجل أن يكلل أعمال هذا المؤتمر الهام، بكامل التوفيق، خدمة للبشرية جمعاء.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ثانيا
الخطب والرسائل الملكية السامية ذات البعد الإقليمي

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الاسلامي الثالث لوزراء البيئة

الرباط 29 أكتوبر 2008

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

كم نحن سعداء بوجودكم اليوم بيننا، وأنتم تجتمعون في رحاب الإيسيسكو، هذه المنظمة الإسلامية العتيدة التي نعتز بوجود مقرها في المغرب، وبما تنجزه من أعمال وما تقدمه من برامج حَريّة بتعزيز التعاون في مجالات متعددة، من بينها العمل على بث الوعي والإشعاع العلمي بقضايا البيئة في العالم الإسلامي.

إن الإنسانية اليوم تُواجه مشاكل بيئية متشعبة وحادة، ساهمت في تدهور الأنظمة البيئية واختلال توازنها. مما أثر سلبا على ظروف حياة الإنسان وإطار عيشه. وإذا كانت هذه المشاكل لا تقتصر على جهة دون أخرى، بحكم أن مؤثراتها السلبية غير محدودة، فإن التصدي لها يظل مسؤولية جماعية يتحملها الأفراد كما تتحملها الجماعات.

وإن مبادرتكم هذه بإيجاد إطار مؤسساتي لتعزيز العمل الإسلامي المشترك في هذا المجال الحيوي، لتعتبر إيجابية وطموحة لحل المعضلات البيئية ببلداننا، خصوصا وأن ديننا الحنيف كرم الإنسان وجعله خليفة في الأرض، وسخر له ثرواتها وكلفه بعمارتها، وحثه على توفير الظروف الأساسية للحياة الآمنة والمتوازنة.

فإذا كانت دولنا قد انخرطت بكل مصداقية في الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق أهداف تنمية دائمة، فإنه لازالت هناك عدة تحديات تواجهها، نتيجة الضغط المستمر على مواردنا الطبيعية واستنزافها، وتفاقم الظواهر الطبيعية القصوى من جفاف وفيضانات وأعاصير وكوارث طبيعية متعددة.

وتساهم ظاهرة التغيرات المناخية بمؤثراتها الخطيرة في تهديد مستقبل دولنا وأمنها الغذائي، مما يحتم علينا، من منطلق التضامن الإسلامي، أن نعمل على مواجهة آثارها الوخيمة على مجتمعاتنا واقتصاديات بلداننا، وأن نعمل كذلك على

توحيد مواقفنا على المستوى الدولي، والانخراط في الجهود المبذولة عالميا للتغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد كانت تجربة المغرب في تدبير موارده المائية وسيلة فعالة لمعالجة هذه الظواهر والحد من وطأتها على الطبيعة والإنسان. ويعد اللجوء المكثف إلى تشييد السدود من أنجع الوسائل للتأقلم مع حدة تلكم الظواهر. وقد تم تشييد ما يزيد عن 120 سد كبير مما مكن من تعبئة طاقة تخزينية تزيد عن ستة عشر مليار متر مكعب، ومن توفير مستوى عالٍ من الحماية ضد الفيضانات، ومن تسخير موارد تؤمن احتياجات البلاد أثناء فترات الجفاف.

وما كان لهذه المشاريع أن ترى النور، لولا التعاون الفعال للدول الإسلامية وتضامن هيئات التمويل الإسلامية. وإننا بهذه المناسبة لنتوجه بخالص الشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية، وإلى المصارف العربية باعتبارها إحدى أهم الدعائم المالية لإنجاز هذه المشاريع التي اكتسب منها المغرب خبرة هامة في مجال تدبير موارده المائية يمكن تعميمها بين دولنا الإسلامية.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

ها أنتم تلتقون اليوم في هذه المحطة الثالثة للمبادرة الإسلامية التي قامت لتعزيز التعاون بين بلداننا في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والتي انبثقت عن إعلان جدة التاريخي للمنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي، وهو المنتدى الذي احتضنته المملكة العربية السعودية الشقيقة سنة 2000 تحت الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تغمده الله بواسع رحمته؛ إيمانا منها بحتمية تكثيف جهود الدول الإسلامية لمواجهة التحديات والرهانات البيئية المعاصرة، والسعي إلى تحقيق تنمية حقيقية تستجيب لطموحات شعوبنا وتطلعاتها المستقبلية.

لقد شكل إعلان جدة لبنة أخرى للرقي بالتعاون الإسلامي في مختلف المجالات الحيوية، وما تضمنه من رؤى بعيدة لقضايا التنمية في العالم الإسلامي.

وما مؤتمركم اليوم إلا مناسبة للوقوف على التقدم الحاصل في تنفيذ برنامج العمل الإسلامي الذي أقره المؤتمر الأول، وتحديد العوائق، والبحث في أفق تفعيل هذا البرنامج، وإيجاد صيغ فعالة لتجسيده على أرض الواقع، والخروج بتصور موحد وموقف مشترك تجاه مختلف القضايا البيئية التي ستعرض عليكم.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية المنشودة يَمر حتما بمواجهة الفقر من خلال تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالماء الشروب والتطهير الصلب والسائل، وكالصحة والأمن الغذائي والتربية والتكوين، وتعزيز التمويلات الخاصة بالمشاريع الصغرى والمتوسطة والمبادرات المحلية المدرة للدخل.

وفي هذا الصدد، تبنت المملكة المغربية استراتيجية لتحقيق أهداف تنمية مستدامة تسعى بالأساس إلى تحسين إطار عيش المواطنين وظروف حياتهم، من خلال إنجاز مشاريع ميدانية ملموسة، كالبرنامج الوطني للتطهير السائل وبرنامج تدبير النفايات المنزلية، وبرنامج حماية الواحات وتنميتها، والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية.

كما شرعت بلادنا منذ سنة 2005، في تنفيذ برنامج طويل المدى في هذا المجال. ويتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أدمجت البعد البيئي في برامجها ومشاريعها المختلفة. وهو ما يتأتى كذلك بالعمل على حماية مواردنا الطبيعية وترشيد استهلاكها. إن العالم الإسلامي يزخر بثروات هائلة ومتنوعة، وإن تعاليم ديننا الحنيف تدعو إلى المحافظة على التنوع الإحيائي، باعتباره من المرتكزات الإسلامية الأساسية. ففي قوله تعالى: «وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم»، ما يؤكد أن اعتبار التنوع البيولوجي يشكل أنظمة قائمة

بذاتها، يجب الحفاظ عليها لما فيه خير الأجيال الحالية واللاحقة.

وتظل إشكالية المياه إحدى القضايا الرئيسية للعمل الإسلامي البيئي. فكل دولنا تعاني من ندرة المياه نتيجة تفاقم الظواهر الطبيعية القصوى، وكذا الضغط المتزايد على هذا المورد الحيوي؛ مما يتطلب عملا تضامنيا وذا أولوية. فأمننا الغذائي، كتنمية بلداننا بصفة عامة، مرتبط بمدى تعبئة الموارد المائية وترشيد استعمالاتها المتعددة، وتطوير المؤسسات والتشريعات والقدرات الخاصة بتدبير الماء؛ هذا المورد الذي جعله الله عز وجل أساس الحياة إذ قال: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، وبه أنعم على بني البشر، مبينا إنزاله في قوله جلت قدرته: «وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه، وما أنتم له بخازنين».

وقد وعى المغرب منذ عقود أهمية نهج سياسة محكمة في هذا المجال، وذلكم من خلال التدبير المندمج لهذا المورد الحيوي، زيادة على ترشيد استهلاكه، وكذا إعادة استغلال المياه العادمة بعد معالجتها في مجالات الري.

وإننا لنود هنا أن نسجل جهود الإيسيسكو في هذا المجال الحيوي، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز قدرات جميع المتدخلين في العالم الإسلامي لتدبير المياه، وأن نؤكد أهمية هذه الجهود، آملين أن تستمر لتحقيق أهدافها النبيلة بالتعاون مع بلداننا، وما تزخر به من إمكانات وخبرات.

وبهذه المناسبة نعرب عن تنويهنا بالتعاون الوثيق بين الإيسيسكو ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت رئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا حسناء، وما يهدف إليه من ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة وقيمها، من خلال تنفيذ خطط طموحة للتربية والتواصل في مختلف المجالات البيئية. وهي مشاريع ما فتئت تدعم البرامج التي تسهر على تنفيذها القطاعات الحكومية.

لقد تميزت الدورة الثانية لمؤتمركم بوضع تصور لإستراتيجية تنموية إسلامية، وسيكون لكم هذا اللقاء الثالث فرصة لمناقشة الإطار العام لهذه الإستراتيجية وآليات تنفيذها. وإننا لنرى أن التحقيق الفعلي لبرنامج العمل الإسلامي يمر عبر توفير الظروف الملائمة التي منها على الخصوص:

أولا: إيجاد آليات مالية لتنفيذ البرامج والأنشطة، وذلكم بتفعيل مقترح إحداث صندوق إسلامي للتنمية المستدامة.

ثانيا: خلق شراكات مع هيئات التمويل الإقليمية والدولية. وهو ما يقتضي وضع برامج محددة تشكل قاسما مشتركا للمنظومة الإسلامية ككل، خصوصا في مجالات تعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا النظيفة بيئيا، وتعزيز التشريعات البيئية وتعميم التربية والتكوين.

ثالثا: الانفتاح العملي على القطاع الخاص في العالم الإسلامي وتحفيزه للمساهمة في تحقيق أهداف هذا البرنامج وحثه على الاستثمار في مجالات التنمية، واعتماد آليات الإنتاج النظيف.

رابعا: تعزيز دور المجتمع المدني في الأقطار الإسلامية، للمساهمة في تنفيذ برامج هذه التنمية، مع الانفتاح على المنظمات غير الحكومية الدولية، والاستفادة مما تقدمه من دعم في تعزيز مشاركة السكان في البرامج التنموية المحلية، وذلكم على غرار ما تقوم به مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة على صعيد مملكتنا، وفي إطار شراكاتها الجهوية والدولية.

خامسا: إعطاء حيز كبير لإدماج مفاهيم التنمية المستديمة في الأنظمة التربوية في الدول الإسلامية.

في هذا الإطار نؤكد أن مشروع إحداث المركز الإسلامي للمعلومات البيئية يعتبر مبادرة إيجابية لتوفير آلية تقنية ومعلوماتية لرصد التحولات البيئية بأقطارنا الإسلامية وتقييمها، وتوجيه البرنامج الإسلامي للتنمية في تحديد أولوياته، وكذا مساعدة صناع القرار في دولنا على برمجة مشاريعهم البيئية، مما يستوجب على دولنا توفير آليات مماثلة قطرية، كجهات مرجعية لتعزيز عمل المركز والاستفادة من خدماته.

وبالنسبة للمغرب، فقد أحدثنا منذ التسعينيات مرصداً وطنياً للبيئة بهدف تتبع الحالة البيئية ببلادنا. وإننا الآن بصدد إنشاء مراصد بيئية جهوية لمساعدة الجماعات المحلية على برمجة مشاريعها، انطلاقا من معطيات بيئية دقيقة،

وبهدف تدعيم مبدأ بيئة القرب.

في هذا السياق نقترح عليكم النظر في إمكان إحداث أكاديمية إسلامية للبيئة والتنمية المستديمة، لإغناء البحوث وتبادل التجارب، وتعزيز القدرات من خلال برامج التكوين.

ولعلنا أن نؤكد في الأخير أن رهان اليوم هو العمل على وضع سياسة بيئية كفيلة بالتحكم في الطلب المتزايد على الطاقة، وتشجيع الطاقات المتجددة، وكذا الانفتاح على العالم للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ومحاولة استغلالها على النحو الأمثل، للمضي قدما في برنامج اقتصاد الطاقة وتحسين جودة الهواء بتحسين جودة المحروقات؛ وذلكم لتحقيق تنمية دائمة، وتعزيز الاستثمار الإسلامي في هذا المجال الواعد.

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

مرة أخرى، نجدد لكم اعتزازنا بعقد مؤتمركم في الرباط، داعين لكم بالنجاح والتوفيق في أشغالكم، وآملين أن تصدر عنكم قرارات وتوصيات من شأنها دعم مسيرة العمل البيئي بالعالم الإسلامي.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول التغيرات المناخية المنظم من طرف المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

الرباط، 16 أكتوبر 2009

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في هذا الملتقى الدولي الهام، المخصص لتدارس التغيرات المناخية، وما تحمله من مخاطر وتحديات، والحلول التي يتعين علينا بلورتها، سواء للتخفيف من آثارها، أو لما تستوجبه من ملاءمة أنماطنا التنموية.

وفي هذا الصدد، فإن الأدلة التي تمدنا بها، بصفة منتظمة، المجموعة العلمية الدولية، بمختلف تخصصاتها، تثبت التأثير القوي للعوامل البشرية في التقلبات المناخية الراهنة.

كما أن «مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ» تتوقع مستقبلا متقلبا، مطبوعا بعدة سيناريوهات، حيث ستشهد الدورات المناخية تحولات عميقة، إذا ما تواصل انبعاث الغازات الدفيئة بوتيرته الحالية.

وإن من شأن التدهور الشامل لجميع الأنظمة البيئية، الأرضية والبحرية والساحلية، أن يفضي إلى اختلالات نوعية في توازنها، وإلى تهديد التنمية، سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو المستقبلية.

وأمام هذه التهديدات، فإنه لا خيار للمنتظم الدولي، سوى التحرك العاجل، بالحزم المطلوب، وبروح التضامن والإنصاف والمسؤولية، من أجل حماية مستقبل كوكبنا.

وبالنسبة لبلدان القارة الإفريقية، فإن هشاشة أنظمتها البيئية، وضعف اقتصادياتها، ومحدودية قدراتها على مواجهة التغيرات المناخية، كلها عوامل ستفضي حتما، إلى تفاقم الفقر وتدهور الأمن في العديد من مناطقها. وهي وضعية مجحفة بالنسبة لهذه البلدان، إذ كيف يعقل أن تتحمل أكثر من غيرها، انعكاسات هذه التغيرات، وهي الأقل إنتاجا للغازات الدفيئة.

وعلى هذا الأساس، فإن التضامن الدولي، والإنصاف وتقاسم المسؤوليات، قد أضحى اليوم، ضرورة ملحة، لمساعدة البلدان الإفريقية على بلورة وتفعيل تدابير الملاءمة، التي يتعين اتخاذها، مع تمكينها من الوسائل والدعم التقني والمالي اللازم.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، وعلى غرار كافة بلدان المعمور، يعاني من انعكاسات التغيرات المناخية، بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي وأنظمته البيئية.

لذلك، أكدت بلادنا منذ البداية، مشاطرتها المجموعة الدولية الاقتناع الراسخ بضرورة التحرك، وبأهمية الانخراط في الوعي الكوني، الذي كرسه مؤتمر قمة الأرض، المنعقد ب «ريو دي جانيرو» سنة 1992، من خلال الاتفاقيات المتعلقة بالتغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي والغابات ومحاربة التصحر.

فبعد مصادقتها على مجموع هذه الاتفاقيات، اعتمدت بلادنا برامج عمل وطنية، نولي تتبع تنفيذها عناية خاصة.

وفي هذا السياق، وبنفس العزم، نؤكد إرادتنا القوية على المضي قدما في هذا التوجه، بالوتيرة والجهد اللازمين. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا، لجعل القضايا البيئية في صلب برامجنا التنموية، والسهر على ضمان توازن مواردنا الطبيعية وتجددها، والمحافظة على جودتها.

ووعيا من بلادنا بما للموارد المائية من دور مركزي في النهوض بالتنمية، فقد توفقت في نهج رؤية متبصرة لتعبئة هذه الموارد، من خلال سياسة بناء السدود التي أطلقها، منذ سنة 1967، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

وعلى الرغم من قساوة الأحوال المناخية، التي عاشتها بلادنا، خلال العقود الأخيرة، من فيضانات، وتعاقب فترات الجفاف بصفة حادة وطويلة الأمد، فقد تمكنا، بعون الله، وبفضل قدراتنا على تخزين المياه، من تأمين التزود المنتظم بالماء الشروب، وتوفير المنتوجات الفلاحية المسقية، وحماية المناطق والممتلكات والتجهيزات المهددة بالفيضانات.

وبموازاة مع مواصلة تعبئة مواردنا المائية، فإن رهاننا الحالي والمستقبلي، يتمثل في العمل الدائم على التحكم في هذه الموارد، وذلك من خلال جعل الاقتصاد في استهلاكها، والاستعمال الأمثل لها وحسن اختيار فرص توزيعها، والمحافظة على جودتها، هي المرتكزات الأساسية لأنماطنا التنموية.

ومن نفس المنظور، فقد جعلنا من قطاع الطاقة محورا استراتيجيا، للاستجابة لثلاث ضرورات أساسية: الفعالية الطاقية؛ وتأمين التزود المنتظم بالطاقة؛ وإنتاج الطاقات المتجددة؛ ولا سيما بترشيد استغلال مصادر الطاقة الهوائية والشمسية.

وإن تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، يعني بالأساس، المحافظة على توازن الأنظمة البيئية.

ومن هذا المنطلق، انخرطت بلادنا، بكل حزم، في مجال تجديد مواردنا الغابوية، وحماية التنوع البيولوجي، ومحاربة تدهور التربة وانجرافها، والحد من زحف الرمال والتصحر، وذلك من أجل تحصين وتنمية قدراتنا على إنتاج مواردنا الطبيعية وتجديدها.

ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجيات لا ينبغي أن تقتصر على الحلول التقنية فقط. بل إنها تتطلب التزاما قويا لجعل كافة المواطنين يتبنون هذا الطموح الوطني. ذلكم أن التنمية المستدامة، باعتبارها الضمانة الأساسية لاطراد التقدم الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال، يجب أن تستجيب، في نفس الوقت، لضرورة مزدوجة، يتلازم فيها التضامن المجالي والتكافل الاجتماعي.

في هذا الصدد، فإن انشغالنا بتوطيد الإنصاف المجالي، يستوجب توجيه الجهود للمناطق القروية والمعزولة، وتلك التي تعاني خصاصا في البنيات التحتية. وذلك من أجل توفير الشروط الملائمة لتنمية محلية كفيلة بإتاحة الفرص، وإشاعة الأمل، وخلق الثروات.

وبموازاة مع التأهيل المجالي، فإن التضامن الاجتماعي يشكل حجر الزاوية لتوطيد الروابط الاجتماعية، ومحاربة الفقر والإقصاء والهشاشة. فالتنمية البشرية الناجحة هي مفتاح التنمية المستدامة الفعلية. كما أن الالتزام بهذه المقومات والشروط يعد المدخل الأساس لمصالحة المواطن مع بيئته.

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم اليوم، حول آثار التغيرات المناخية بالمغرب، يكتسي أهمية خاصة. فبقدر ما سيركز على تدارس الطرق والوسائل الكفيلة ببلورة مقاربات الملاءمة المرتبطة بهذه التغيرات، على المدى القريب، فإنه ينبغي أن ينكب أيضا على تحليل السبل

المتاحة لإعادة توجيه أنماط إنتاجنا، ومناهج علمنا، وبرامجنا ومشاريعنا التنموية المستقبلية على أساس علمية مضبوطة.

وهو ما يستدعي نهج مقاربة تتخذ من البعد الترابي، والنظام البيئي، مجالا للتحليل، ومن الادماج نمطا للتخطيط، ومن المشاريع القطاعية وسائل للعمل الميداني.

لذلك، فإننا ننتظر أن يشكل هذا الملتقى، الذي ينظمه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، منطلقا لمسار متواصل، لتطوير خبرة وطنية متخصصة في تحديات التغيرات المناخية.

وهو ما يتطلب، في المقام الأول، توفير الخبرات، والقدرات التحليلية، وشبكات الكفاءات، المؤهلة لتنوير وتوجيه السياسات العمومية، وتقديم الدعم لبلورة البرامج واتخاذ القرارات.

وبموازاة ذلك، يتعين إيجاد أقطاب للامتياز، كفيلة بتنمية قدراتنا في التتبع والتوقع. ومن ثم تطوير إمكاناتنا الاستباقية والتفاعلية خلال وضع برامجنا التنموية.

كما ينبغي التحلي باليقظة اللازمة للقضايا المناخية والبيئة، من خلال تعبئة المؤهلات المعرفية، الوطنية والدولية، وعبر تطوير قدراتنا في تقويم وتدبير المخاطر.

حضرات السيدات والسادة،

إن العالم اليوم، على مشارف عقد ملتقى حاسم في دجنبر المقبل، بكوبنهاغن، حول التغيرات المناخية.

واعتبارا للأهمية الخاصة التي يمثلها هذا الملتقى في تحديد مستقبل كوكبنا، فإنه ليس من المبالغة القول بأن من شأن عدم التحرك الحازم، وفي الوقت المناسب، أن تكون له عواقب وخيمة على تقدم البشرية.

لذلك، فإن المغرب سيدعم، بكل قوة وإرادة، انبثاق اتفاق مصيري، يجعل طموح الأهداف في حجم جسامة التحديات، ويأخذ بعين الاعتبار ضرورة التحرك العاجل.

ولقد اجتاز العالم أزمة تفرض التساؤل حول بعض المعايير والممارسات المرتبطة بسير النظام المالي والاقتصادي بأكمله. مما يقتضي التحضير للخروج من الأزمة،

عبر إعادة التفكير في أنماطنا التنموية، مع تعديلها التدريجي.

ذلكم أن الرهان يكمن في القدرة على المزاوجة بين التنمية، وبين الحرص على الحد من الغازات، والاقتصاد في الموارد الطبيعية. وهو ما يعني كذلك، إطلاق دينامية للتنمية الخضراء مدعمة بآليات ملائمة للقياس.

وإذ نؤكد لكم أننا سنتابع، بكامل الاهتمام، ما سيسفر عنه هذا الملتقى من تحاليل وتوصيات هامة، لندعو الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى مشاركين في الندوة الدولية حول «التدبير المستدام للساحل: دور التربية والتحسيس»

طنجة، 9 أكتوبر 2010

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة حول «التدبير المستدام للساحل: دور التربية والتحسيس» منوهين بوجاهة موضوعها.

كما نشيد بالمبادرة الحميدة لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت الرئاسة الموفقة لشقيقتنا العزيزة صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالا حسناء، لعقد هذا الملتقى الدولي، بإشراف من اليونيسكو، وبشراكة مع الإسيسكو.

وهو ما يعتبر دليلا على التقدير، الذي تحظى به بلادنا، في مجال التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وبين الالتزام بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

وقد قام المغرب، وفاء منه بهذا التعهد الوطني والدولي، ببذل جهود متواصلة في ميدان البيئة. كما حققت بلادنا خطوات متقدمة، مؤسسية وقانونية؛ هادفة لإدماج قضايا البيئة، في السياسات العمومية للتنمية.

وفي سياق نفس التوجه، أقدمنا على اتخاذ العديد من المبادرات لتطوير التنمية النظيفة، من خلال إطلاق برامج وطنية كبرى، وإقرار التشريعات اللازمة للنهوض بالبيئة وحمايتها، ومحاربة تلوث الهواء، وتدبير النفايات؛ بما في ذلك منع استعمال الأكياس غير القابلة للتحلل بيولوجيا.

كما تم اعتماد قانون حول الطاقات النظيفة والمتجددة التي نولي أهمية خاصة للنهوض بها، لا سيما عبر مشروعنا لإنتاج الطاقة الشمسية، الرائد جهويا وعالميا.

وفيما يخص التغيرات المناخية التي تشكل أحد الانشغالات الرئيسية للمجتمع المدني، فقد أطلقت بلادنا عدة مبادرات؛ نذكر من بينها مواصلة برامج حسن تدبير الموارد المائية، والحفاظ على جودتها، واعتماد استراتيجيات وطنية لمحاربة الفيضانات والتصحر، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

حضرات السيدات والسادة،

يعد الساحل، في جل بلدان العالم، من أكثر المناطق التي تعاني الاستغلال المفرط

لفضائه البيئي والطبيعي. وذلك بسبب الأنماط الاستهلاكية الحالية، وتمركز العديد من الأنشطة الاقتصادية فيه، وما يعرفه من انتشار عمراني متواصل، واحتياجات متزايدة في مجال التجهيز والبنى التحتية والطاقة، وتنضاف إلى هذه التحديات الضغوط الناجمة عن النشاط السياحي الموسمي، المتنامي سنة بعد أخرى.

لذا، فإن الساحل يشكل فضاء تكتسي فيه رهانات التنمية المستدامة أهمية خاصة. وذلك بالنظر لما يهدد الوسط البحري والأنظمة البيئية الساحلية عموما، من مخاطر تحمل في طياتها انعكاسات سلبية على الاقتصاد والبيئة، وتعرقل تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

واستشعارا من بلادنا لحجم هذه التحديات، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه والمحافظة عليه.

لكن مهما كانت أهمية الجانب التشريعي، فإن المحك الحقيقي للتدبير المستدام، سواء بالنسبة للساحل أو في التنمية عموما، يبقى هو انخراط وتعبئة كافة مكونات المجتمع، والقيام بعمل دؤوب للتوعية والتربية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود القيمة، التي تبذلها شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وسفيرة الساحل من أجل تعزيز النشاط التحسيسي والتربوي، الهادف إلى التعريف بقضايا البيئة، في إطار شراكات مثمرة، مع فعاليات المجتمع المدني، والمقاولات المواطنة العامة والخاصة، والجماعات المحلية، والوزارات المعنية.

ومن هنا، إذ ننوه بإطلاق المؤسسة ل: «برنامج المدارس البيئية»، في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية، فإننا نحث على تعميمه، باعتباره مساهمة جوهرية لتحقيق هذا الهدف.

كما يعتبر الميثاق الوطني للبيئة، الذي دعونا لبلورته في نطاق قانون-إطار؛ بعد إنضاج مساره بمقاربتنا التشاركية، والتشاورية والإدماجية، أكثر من مسألة بيئية. فهو بمثابة مشروع مجتمعي. كما أننا نريده مرجعا عموميا للسياسات العمومية لبلادنا. وهو ما يقتضي من كافة المؤسسات والقوى الحية، الانخراط القوي

والتعبئة الدائمة لتفعيله.

حضرات السيدات والسادة،

إن ملتقاكم الهام، في ظل رعايتنا السامية، ليشكل مناسبة هامة لتبادل التجارب المفيدة، بين فعاليات ذات مستوى متميز من الكفاءة والخبرة، والمسؤولية والإلتزام.

وإننا لنتطلع لأن تعزز توصياتكم العمل التربوي والتحسيسي بأهمية الحفاظ على الساحل، وضرورة حمايته من كل المخاطر المحدقة به.

وختاما، فإننا نرحب بجميع المشاركين في هذه الندوة العلمية الهامة، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب، أرض اللقاءات المثمرة بشأن أمهات القضايا، الهادفة لخدمة الإنسانية والتنمية المستدامة، وبمدينة طنجة؛ بصيتها وموقعها العالمي كملتقى للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وكرمز وجسر لتفاعل الحضارات والثقافات، وحرية وحركية المبادلات الإنسانية والكونية.

والله تعالى نسأل أن يكلل أشغالكم بالتوفيق.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى الدولي «دكار-فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»

دكار، 18 أبريل 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية، للمنتدى الدولي ل «دكار – فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»

ونود بداية، الإشادة بمبادرة أخينا العزيز، فخامة الرئيس عبد الله واد، لتنظيم هذا المنتدى الهام، الذي يشكل إطارا لتبادل الآراء حول الإشكاليات الفلاحية الكبرى، وفرصة لبلدان الجنوب للتفكير المشترك بشأن القضايا الأساسية للسيادة والأمن الغذائيين.

كما ننوه بالرؤية المتبصرة للأستاذ واد، الذي تجسد منجزاته الكبرى ومبادراته المحمودة، اقتناعا راسخا بضرورة تحقيق وحدة وتقدم إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن خلاصات الملتقى الأول «دكار – فلاحة» الذي نظم سنة 2005، قد شكلت منطلقا لمقاربة خلاقة، في أفق تقليص الهوة الفلاحية العالمية.

إن الأمر يتعلق، حاليا، بالانكباب على الإشكالات الجوهرية، والتوصل إلى توصيات ملائمة بشأن قضايا السيادة والأمن الغذائيين، وآليات تنظيم الأسواق الفلاحية، في إطار حكامة عالمية جديدة.

وفي ظل الظرفية العالمية الراهنة، فإن الأجندة الدولية تركز على ضرورة تحديد التعديلات التي يتعين إدخالها في مجال التنظيم الزراعي. ومن هنا، فإن الخلاصات التي ستنبثق عن هذا الملتقى سوف تعكس، بدون شك، الإرادة المشتركة لدول الجنوب في المساهمة في إعادة بلورة الحكامة العالمية.

وإن توالي الأزمات الغذائية، والآفاق المقلقة للأزمات الزراعية، الناتجة عن اختلالات نظام فلاحي معولم، إنما تؤكد بأن السياسات الفلاحية الوطنية تظل

رهينة، بشكل كبير، بمدى انخراطها في المبادلات الدولية للمواد الغذائية، وبذلك، فإن قضية الأمن الغذائي للدول الأفريقية تظل مثيرة للانشغال.

وفي هذا الصدد، فإن الهيئات الدولية العليا تحذر البلدان بشأن الأمن الغذائي، وتدعو إلى مضاعفة الإنتاج الفلاحي العالمي في أفق عام 2050. ذلك أن الظرفية الدولية تقتضي إقامة سياسة فلاحية وغذائية عالمية، تحدد في إطارها مبادئ تنظيم الأسواق.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا مطالبة بالنهوض، بشكل إيجابي، في مؤهلاتها الفلاحية، لرفع التحديات المستقبلية.

لذا، ينبغي لقارتنا الإفريقية تعزيز تنميتها الفلاحية، ووضع استراتيجيات صلبة ودائمة، كفيلة بمواصلة محاربة الفقر، وإيجاد حلول لإشكالية الأمن الغذائي.

في هذا الإطار، فإن النهوض بالتعاون جنوب-جنوب، في المجال الفلاحي، من شأنه أن يساهم بشكل ملموس في بلوغ هذا الهدف، في ما يتعلق بفرص التعاون والتكامل.

وإن المغرب والسنغال، من خلال مخططات كل منهما، «مخطط المغرب الأخضر»، و«الثورة الخضراء»، يتقاسمان العديد من محاور التعاون المثمر، من أجل أمن غذائي مشترك.

وفي هذا الصدد، فإن التحكم في الموارد المائية، وتحسين القاعدة المنتجة، والرفع من الإنتاجية الفلاحية، تشكل كلها مجالات لتبادل الخبرات والمهارات، يتعين تشجيعها.

وإن قارتنا، بفضل رصيدها من الأراضي الزراعية، ومؤهلات الري التي تتوفر عليها، تزخر بثروات حقيقية للتنمية الفلاحية.

كما أن بلداننا مثل السنغال، قد شرعت بالفعل في تنميتها الخضراء، بفضل الإصلاحات الهيكلية الواعدة، وتحديد الأهداف الدقيقة في ما يتعلق بالرفع من

الإنتاج، وتحسين المردوديات. فهذه المبادرات المتبصرة ينبغي أن تتخذ نموذجا في مختلف المناطق الإفريقية، التي تواجه اليوم صعوبات في تنمية فلاحتها.

فإفريقيا مطالبة اليوم، بالقيام بدور فعال، على الصعيد الدولي، في مجال الأمن الغذائي. وهو ما يقتضي بالضرورة استثمارات هائلة ومكثفة في المشاريع الفلاحية، وفي البنيات التحتية، وخاصة ما يتعلق منها بالبنيات الرئيسية للري الزراعي، وتقوية الآليات اللوجستيكية للتوزيع والولوج إلى الأسواق.

كما يتعين تعزيز هذه التعبئة، من قبل الأطراف المانحة، مستقبلا وبشكل أقوى، للمساهمة في تأمين الاستراتيجيات الفلاحية الإفريقية، وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وبموازاة ذلك، ينبغي للدول الإفريقية أن تضع وتطبق سياسات، تأخذ بعين الاعتبار التناسق بين الفلاحة والبيئة، وذلك بغية النهوض بالتنمية المستدامة في إفريقيا. فهذا التوازن هو الذي سيمكن بلداننا من ضمان أمنها الغذائي في المستقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرا ت السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، التي تعمل جاهدة لتأمين سيادتها الغذائية، ووعيا منها بالدور الحيوي للقطاع الفلاحي في التنمية المندمجة للبلاد وتحديثها، قد أقدمت على إطلاق عدد من الإصلاحات الهيكلية الكبرى، ومن ضمنها مخطط المغرب الأخضر.

وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية، على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، وإلى تمكين الفلاحة المغربية من شروط التنمية المستدامة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على مقاربة تتوخى محاربة الفقر، من خلال إدماج السكان القرويين الأكثر هشاشة في منظومات اقتصادية قابلة للحياة والاستمرار، بما يمكنهم من الرفع من دخلهم بشكل ملموس وقار.

كما أن مختلف المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط الفلاحي الطموح، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية، وملاءمة الفلاحة المغربية للتغيرات المناخية، وذلك

عبر اعتماد التوازن بين التنمية البشرية والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية.

وعلاوة على الرفع الملموس من الإنتاج الفلاحي، فإن مخطط المغرب الأخضر، يواكب الرهانات الدولية الكبرى للأمن الغذائي. وهو بذلك إنما يشجع على إدماج الزراعات الصغيرة في المبادلات الدولية، عبر تحسين الإنتاجية، وتقديم الدعم للتوجه نحو قطاعات إنتاج ذات مردودية عالية، مثل منتجات الزراعات المحلية.

ولتفعيل هذا المخطط على الوجه الأمثل، تعمل الحكومة المغربية حاليا، على تعزيز مجهود الاستثمار في المشاريع الفلاحية والهيدرو -فلاحية، والبنى التحتية اللوجستيكية. كما يستفيد هذا المخطط من دعم مؤسسات مالية وطنية ودولية، كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.

وقد قدم هؤلاء الشركاء دعمهم لهذا المخطط، بالنظر لوجاهته ولطابعه المتفرد والأصيل. وهو بذلك يعتبر نموذجا ناجحا للتنمية الفلاحية، ينبغي أن يشكل قاعدة لتبادل المعارف والخبرات بالنسبة لبلدان المنطقة.

كما تم طلب دعم مؤسسات تعمل في المجالات الاجتماعية، لمواكبة هذه الاستراتيجية، لما لها من أثر عميق على النهوض بالتنمية البشرية ومحاربة الفقر.

وعلاوة على الجانب المالي، فإن انخراط هؤلاء الفاعلين الماليين، يمكن من استثمار التجارب المحلية ذات الصلة، والاستفادة المثلى من الممارسات العملية في هذا المجال، فضلا عن كونه يتيح إمكانية استعمال آليات عصرية وناجعة للحكامة.

وتكتسي ضرورة الانفتاح على المبادلات الدولية ذات الصلة بالمواد الأولية، واتفاقيات التبادل الحر، أهمية بالغة في إطار استراتيجية المغرب الأخضر، لكونها تتيح للمغرب إيجاد أسواق لمنتوجاته، والانتفاع من مبادلاته التجارية.

ويشكل هذا الورش الأساسي تحولا هيكليا عميقا، سيمكن القطاع الفلاحي المغربي، ولا شك، من كسب رهانات التحديث والإنتاجية والتنافسية، وذلك لضمان أمن غذائي أفضل لصالح كافة المغاربة.

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن هذا المنتدى الهام، اعتبارا لما للخبراء وصناع القرار المشاركين فيه من مكانة علمية وفكرية رفيعة، سيشكل قوة اقتراحية ناجعة.

كما أن أشغال هذا اللقاء ستسهم، لامحالة، في إيجاد أفضل الوسائل للدفع قدما بالتفكير في قضية الأمن الغذائي وضبط الأسواق الفلاحية، وذلك في إطار مبادئ مبتكرة، تتوخى تحقيق حكامة عالمية أفضل.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول التحديات الطاقية في الفضاء الأورومتوسطي

ورزازات، 14 شتنبر 2012

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول لله وآله وصحبه».

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن تستضيف المملكة المغربية هذا المؤتمر حول «التحديات الطاقية في الفضاء الأورومتوسطي»، تحت رعايتنا السامية، وفي رحاب مدينة ورزازات الجميلة، هذه المدينة التي ستحتضن المركب المندمج للطاقة الشمسية، الأول من نوعه ضمن استراتيجيتنا الطاقية الطموحة.

وإننا لنشيد بمبادرتكم القيمة لتنظيم هذه الندوة الهامة، بشراكة بين مجلس المستشارين ببلادنا، والجمعية البرلمانية للمتوسط، وكذا بوجاهة اختيار موضوعها، الذي يندرج في سياق التحفيز على إنضاج الأفكار، وبلورة الحلول الجماعية، الكفيلة بتأمين التوازن الطاقي والبيئي، في فضاءات تتسع بالتدريج لتشمل كافة بلدان المعمور.

كما نعبر عن تقديرنا لالتزامكم الحازم، ولما تمثلونه من قوة اقتراحية بناء، في بلورة استراتيجيات وبرامج طاقية جهوية؛ منوهين بصفة خاصة، بدور مجلسي البرلمان المغربي والبرلمانات الأورو متوسطية في دعم السياسات الطاقية الخضراء ومواكبتها، وتعزيز إسهامها في التنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما يشهده المغرب من نمو اقتصادي، وتطور في أنماط الاستهلاك، يقتضي تحقيق ارتقاء نوعي بالقدرات، واعتماد تخطيط محكم لمواجهة إشكالية ذات بعدين طاقي وبيئي.

وإذا كانت بلادنا لا تملك الموارد الطاقية الأحفورية التقليدية، فإنها تتوفر، ولله الحمد، على مصادر طاقية متجددة، ريحية وشمسية، ذات جودة عالية وعلى الظروف الملائمة لاستغلالها، سواء تعلق الأمر بالعقار، أو بالبنيات التحتية الكهربائية والمائية.

واقتناعا من المغرب بالأهمية القصوى لحماية البيئة والمحافظة عليها، من منطلق إدراكه المبكر، بحكم موقعه الجغرافي، للآثار المحتملة للتغيرات المناخية، فقد انخرط، وبكل حزم في سيرورة التنمية المستدامة، التي لا تنفصل على التنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق، ما فتئنا نضع ضمن أولوياتنا تطوير الطاقات المتجددة، باعتبارها خيارا لا محيد عنه، لتلبية نسبة كبيرة من الحاجيات الطاقية لبلادنا؛ هدفنا جعل الطاقات المتجددة قادرة على تغطية ما يفوق 40 % من حاجيات المغرب من الطاقة الكهربائية في أفق سنة 2020، وذلك في إطار شراكات مثمرة بين القطاعين العام والخاص.

وإذا كانت كلفة الطاقة الشمسية ما تزال مرتفعة لحد الآن، فإن هذا المصدر الطاقي المتجدد يعتبر خيارا استراتيجيا طموحا وواعدا، بحكم توافر تكنولوجيات متطورة في هذا المجال، كفيلة بتخزين الطاقات الضرورية لتلبية حاجياتنا، ولاسيما خلال فترات الاستهلاك القصوى.

فعلاوة على توليد الطاقة الكهربائية، فإن هذا القطاع يعد قاعدة للنمو الأخضر، وفرصة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ تنمية تمكن بلادنا من تموقع صناعي تنافسي، وتشجيع بحث علمي وتقني مبتكر، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وتزويد شبابنا بتربية بيئية مواطنة، وبثقافة الاستعمال الأمثل للطاقات البديلة، فضلا عن ضرورة تمكينهم من تكوين مؤهل، ذي قابلية متجددة للتشغيل، ومفتوح دوما على التطوير، مع العمل على تعزيز التنمية المحلية للمناطق المحتضنة لهذه المشاريع، والتي تتسم غالبا ببعدها الجغرافي عن المركز.

وتظل غايتنا المثلى من اعتماد هذه الطاقات المتجددة ، هي تحقيق تنمية مندمجة لهذا القطاع، والتوظيف الناجع لمواردنا، بما من شأنه توفير الأمن الطاقي لمنطقتنا، وضمان تنمية مستدامة ومتوازنة في ضفتي المتوسط.

ونغتنم فرصة انعقاد هذه الندوة الهامة، للتعبير عن تقديرنا وشكرنا لجميع شركائنا، لما يولونه من اهتمام ودعم، لإنجاز هيكلة مبتكرة لأول مشروع للمخطط المغربي للطاقة الشمسية. هذا المشروع ذو البعد العالمي، الذي سيتم البدء في إنجازه قبل

متم السنة الجارية؛ معبئين له الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لإنجاحه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الطاقات المتجددة، خصوصا منها الشمسية والريحية، تظل في حاجة إلى استكمال كل شروط النجاعة المالية والاقتصادية، الكفيلة برفع تحديات التغيرات المناخية، بما في ذلك معالجة إشكالية التوفيق بين إنتاج الطاقة، وحماية المناخ من التلوث، لكون توليد الطاقة يعد من أهم أسباب انبعاث الغازات الدفيئة.

في هذا الإطار ، ووعيا منها بالأخطار المحدقة بالتوازن البيئي، فإن بلادنا بصدد بلورة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، يهدف بصفة خاصة إلى التملك الجماعي للثقافة البيئية، وتجسيدها في سلوك الأفراد والجماعات، مع الحرص على تحسين الحكامة البيئية.

غير أن تحقيق هذه الدينامية لأهدافها النبيلة، لن يتأتى على النحو الأمثل دون قيام اندماج جهوي ناجع، يمكن بلوغه عن طريق إرساء مجموعة أورو متوسطية للطاقة.

ومن هذا المنظور، فإن بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، التي أخذت على عاتقها التزامات حازمة لتطوير منظومة طاقية متنوعة، بإمكانها تحقيق أهدافها في ظروف مثلى، باللجوء الى ما توفره تنمية هذا النوع من الطاقة ببلدان الضفة الجنوبية من فوائد؛ ذلك أن الإمكانات التي تزخر بها هذه البلدان، من حيث جودة الموارد، وتوافر البنيات التحتية العقارية والكهربائية والمائية، من شأنها أن تتيح إنتاجية أفضل للطاقة الكهربائية، ذات عائدات مشتركة ونفع متكافئ.

لذا، ندعو الى بلورة هذا التلاقي في الأهداف، في أجندة استراتيجية قائمة على النفع المتبادل، وذلك من خلال إيجاد إطار مؤسساتي، يسهر على ضمان التوافق بين التشريعات التي تصدرها برلمانات الفضاء الأورو متوسطي، على نحو كفيل باستقطاب الاستثمارات العمومية والخاصة، وتحفيز المؤسسات المالية على الانخراط في تمويل الطاقات المتجددة.

ومن شأن هذا التوجه ، أن يمكن من تصدير الطاقة الكهربائية من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، في أقرب الآجال، بوصفه استجابة

لضرورة ملحة تسائل هيئات من قبيل هيئتكم، إلى جانب الحكومات، والفاعلين المؤسساتيين، ومنظمات المجتمع المدني.

حضرات السيدات والسادة،

إن الشراكة بين البرلمانات، التي يقدم ملتقاكم اليوم نموذجا واعدا عنها، ستشكل فرصة للمؤسسات التشريعية ولشركائها العموميين والخواص بالفضاء الأورو متوسطي، من أجل تبادل الآراء والخبرات حول الاستراتيجيات الطاقية لدول الفضاء الأورو متوسطي، وحول تجربة المغرب في هذا المجال، إذ جعل من الطاقات المتجددة أسبقية وطنية، ضمن الجيل الجديد من أوراشه الإصلاحية والتنموية الكبرى.

وإننا لعلى يقين من أن هذه الندوة ومثيلاتها من الملتقيات العلمية والتواصلية، من شأنها تعزيز كفايات المشرعين في موضوع يزاوج بين سمته التقنية وطابعه الاستراتيجي، وبلورة اقتراحات كفيلة بتعزيز شراكات عملية بين بلداننا ، في أفق تسريع دينامية الاندماج الطاقي والاقتصادي بالفضاء الأورو متوسطي، وذلك في إطار ترسيخ مجتمع المعرفة والديمقراطية والتنمية المستدامة والبشرية، الذي يسير بالمغرب بخطى ثابتة وواثقة نحو ترسيخ مقوماته.

وإذ نرحب بكم، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، وبكافة المشاركين والمشاركات في هذا الملتقى الهام، ضيوفا كراما ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة

الرباط 8 أكتوبر 2015

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد الرئيس،

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة.

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن خالص تقديرنا للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وعلى رأسها معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، ومن خلاله إلى كافة أعضاء وخبراء المنظمة على جهودهم الدؤوبة، في سبيل ترسيخ التشبث بثوابت الأمة الإسلامية ومبادئها وقيمها.

كما نشيد بمبادراتها البناءة لتعميق الوعي بقضايا البيئة في العالم الإسلامي، إدراكا منها لأهمية البعد البيئي في الحفاظ على ثروات البلدان الإسلامية، وصيانة حقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار، نود التنويه باختيار المنظمين لموضوع هذا المؤتمر: «التغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة»، لكونه سيسلط الضوء على أخطر القضايا والتحديات البيئية التي يواجهها العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة.

وإننا لواثقون بأن هذا المؤتمر سيساهم في إنجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سينعقد خلال شهر دجنبر المقبل بباريس. كما سيشكل لبنة أساسية في استعداد المملكة المغربية لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لهذا المؤتمر بمراكش، خلال السنة المقبلة، إن شاء الله.

السيد الرئيس،

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر تغير المناخ من الإشكاليات الكبرى التي تعرفها البشرية اليوم، لما أصبح يشكله من خطر حقيقي ليس فقط على البيئة، وإنما أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وعلى الأمن والاستقرار في العالم.

ومن هذا المنطلق، يتعين على الدول الإسلامية، التي تعاني كباقي الدول، من الآثار السلبية للاحترار المناخي على اقتصادياتها، دعم المسلسل التفاوضي متعدد الأطراف، الرامي إلى إقرار نظام دولي جديد للمناخ، يعتمد أساسا على مبادئ اتفاقية الإطار للأمم المتحدة، بشأن التغير المناخي، وعلى رأسها مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة للدول، أخذا بعين الاعتبار قدرات كل بلد.

كما يجب العمل من أجل أن يعتمد هذا النظام على مبدأ العدالة، وإعطاء الحق للدول النامية في الاستجابة لاحتياجاتها التنموية الحالية والمستقبلية، مع ضرورة التركيز على الدور الريادي، الذي يجب أن تلعبه الدول المتقدمة، في مجال التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم للدول النامية.

ومن هنا تأتي أهمية نداء طنجة، الموقع في 20 شتنبر المنصرم، بين الجمهورية الفرنسية والمملكة المغربية، والذي ركز على ضرورة التصدي العاجل للتغير المناخي بكيفية جادة، ناجعة ومنصفة.

فالهوة بين الشمال والجنوب ليست قدرا محتوما، ومواجهة التغيرات المناخية هي معركة مشتركة، إذا اعتمدت على مبادئ التضامن، والالتزام بالعمل الجماعي.

وإن اجتماعكم اليوم، حضرات السيدات والسادة، لا ينطلق من فراغ. فمبادئ ديننا الحنيف تحث في جوهرها، على التنمية المستدامة، قبل أربعة عشر قرنا، حيث نصت عدة آيات في القرآن الكريم، وأحاديث نبوية شريفة، على محدودية الموارد، والبحث على حسن تدبيرها، بدون تبذير أو إسراف، لأنها من حق الجميع.

وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل:

«وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» الآية 21 سورة الحجر؛ أو كذلك في سورة الفرقان، الآية 67: «والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما».

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية، مبكرا وبشكل إرادي وقوي، في التصدي لانعكاسات هذه الظاهرة، في إطار مقاربة مندمجة، تشاركية ومسؤولة.

ويتجسد التزام بلادنا في مجال محاربة التغيرات المناخية، في التطور المتواصل للنظام المؤسساتي والتشريعي والمالي المغربي، حيث كرس دستور المملكة لسنة 2011 الحق في بيئة سليمة، وضرورة إحقاق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على جودة الحياة والبيئة، التي تشكل مكونا أساسيا للثروة المادية واللامادية لكل بلد.

وفي هذا الإطار، اعتمدت بلادنا قانونا إطارا بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بهدف دعم المكتسبات، وإدماج البعد البيئي والتغير المناخي قبليا، في كل البرامج والسياسات التنموية.

كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بناء على مقتضيات القانون الإطار سالف الذكر، الذي أعطاها قوة قانونية، حيث ستمكن هذه الاستراتيجية من تحديد إطار توجيهي شامل ومنسجم، لدمج الاستراتيجيات ومخططات العمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، القادر على خلق الثروات وفرص جديدة للشغل.

وبموازاة ذلك، أطلقنا البرنامج الطموح للطاقات المتجددة والنظيفة، الشمسية والريحية، واعتمدنا الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية.

كما تم إحداث مركز الكفاءات للتغير المناخي، لتقوية القدرات في مجال مكافحة التغيرات المناخية، على المستوى الوطني. وإننا لحريصون على أن يكون لهذا المركز امتداد على المستوى الإفريقي والعربي والإسلامي، في إطار التعاون جنوب-جنوب،

وذلك تعزيزا للعلاقات المتينة، التي تربط بلادنا بالعديد من هذه الدول الشقيقة.

وعلى المستوى الدولي، وكما أكدنا على ذلك في خطابنا الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السبعين، فإننا نتطلع للتوصل، في مؤتمر باريس، إلى اتفاق عالمي شامل، مستدام ومتوازن، وملزم قانونيا.

وفي سياق مسلسل المفاوضات الجارية، لإعداد هذا الاتفاق، ووفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الحفاظ على البيئة، قامت المملكة المغربية، كأول بلد عربي، ومن الأوائل على الصعيد العالمي، بإعداد مساهماتها المرتقبة والمحددة وطنيا لخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، وتحديد حاجياتها للتأقلم مع الآثار السلبية للتغير المناخي، والتي حرصنا على تقديمها إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قبل الآجال المحددة لذلك.

إن انخراط بلادنا في مسلسل مواجهة آثار التغير المناخي والدور الريادي الذي تلعبه في هذا المجال حفزنا على تقديم ترشيح المملكة لاحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف سنة 2016.

وكلنا أمل أن يشكل هذا المؤتمر فرصة لبلورة آليات إجرائية، لتفعيل اتفاق باريس، الذي نتطلع بكل قوة للمصادقة عليه، خصوصا في ما يتعلق بالتكيف، الذي يعتبر من أولويات الدول الإسلامية خاصة، والنامية بصفة عامة.

السيد الرئيس،

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا خطة التنمية المستدامة 2030، ومجموعة من الأهداف العالمية الجريئة الجديدة، التي تتضمن 17 هدفا و169 مطلبا حيويا، تتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة، وتوفير التعليم المتميز للجميع، والقضاء على الأمية، ومكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الإحيائي، إلى

غير ذلك من الأهداف النبيلة، التي يجب العمل على تحقيقها، خلال الخمس عشرة سنة المقبلة.

وإن الدول الإسلامية مطالبة اليوم بالانخراط في العمل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، من خلال اتخاذ كل ما يلزم من تدابير، لتحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الخطة الأممية، والتي ركزت أيضا على ضرورة العناية بالإنسان، والمحافظة على كوكب الأرض، وتحقيق الرفاه للجميع، واستتباب السلم، وتعميق الشراكة على جميع المستويات، وجعلها في خدمة التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، فإننا واثقون بأن العالم الإسلامي اليوم له من المقومات ما يكفي للانخراط في هذا الورش الكبير، حيث تمكنت هذه الدول من وضع الأسس اللازمة لتقوية الشراكة بينها في مجال البيئة والتنمية المستدامة، من خلال الإعلان التاريخي للمؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، المنعقد في جدة في يونيو 2002.

لكن تبقى الدول الإسلامية اليوم في مفترق الطرق. فهناك تحديات تنموية وأمنية، وتطلعات شعبية ملحة إلى المزيد من الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية. ولا سبيل للاستجابة لها إلا عبر التكامل وتقاسم التجارب الناجحة في مختلف المجالات. بما في ذلك الحفاظ على البيئة، وإرساء أسس التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، نذكر بجدوى اقتراحنا المتضمن في رسالتنا الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، المنعقد بالرباط في أكتوبر 2008، والمتعلق بإنشاء الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة، وجعلها في خدمة أهداف التنمية المستدامة بالعالم الإسلامي.

وإدراكا منا لأهمية هذه الأكاديمية بالنسبة للعالم الإسلامي، فقد تم وضع تصور جديد لما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسة، لتصبح قادرة على مواكبة جهود دول العالم الإسلامي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويبقى الأمل معقودا عليكم لتعميق النقاش وتكثيف الجهود لوضع خارطة طريق، لتفعيل هذا المشروع الهام، والمضي قدما في تحقيق أهدافه.

السيد الرئيس،

أصحاب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا لواثقون أن هذا المؤتمر، بفضل الشخصيات المرموقة المشاركة في أشغاله، وما تتوفر عليه من كفاءات وخبرات واسعة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة، وما تتحلى به من رغبة صادقة في تحقيق الرقي للعالم الإسلامي، سيكلل بإصدار توصيات ومقترحات بناءة، قادرة على تقوية الشراكة بين الدول الإسلامية، وإعطاء الأمل في مستقبل أفضل، مطبوع بروح الإخاء والوحدة والتضامن.

فليكن اجتماعكم هذا، مناسبة لاستحضار المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا جميعا، للعمل كل من موقعه، من أجل خلق نموذج تنموي جديد، أساسه التنمية المستدامة للجميع، وذلك انسجاما مع روح الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ، الذي توج أشغال الندوة الدولية الإسلامية، المنعقدة في غشت 2015 بمدينة إسطنبول.

وإذ نرحب بضيوف المغرب الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالهم بكامل التوفيق.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين

برلين، 14 يناير 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد عمدة مدينة برلين،

السيد رئيس الفدرالية الألمانية للصناعات الغذائية،

السيد الرئيس المدير العام لمعرض برلين،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح الأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين من أكثر المواعد تميزا وأهمية، نظرا لما يوفره لزواره من متعة متجددة وإبهار، وما يمنحهم من فرص اكتشاف مختلف المهارات والتقاليد. فهو يشكل ملتقى فريدا من نوعه، لتثمين عمل العاملين في قطاعي الفلاحة والتغذية، من نساء ورجال، وتقدير جهودهم حق قدرها. كما أنه موعد متميز للفلاحين والقائمين على التعاونيات في المغرب، حيث يمنحهم فرصة ثمينة لعقد لقاءات مباشرة ومفيدة مع المستهلك الألماني. وهو كذلك مناسبة فريدة للاطلاع على دينامية الاقتصاد الألماني، الذي صار نموذجا للازدهار، وأبان عن قدرته على الابتكار والتكيف مع التطورات والتغيرات العالمية.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يسجل بكل ارتياح، ويقدر كل التقدير، شرف اختياره «بلدا شريكا» للدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين. كما يسعده المشاركة بجناح في مستوى الحدث، وببرنامج حافل بالأنشطة، يتيح للزائر اكتشاف بلادنا، والاطلاع على قطاعها الفلاحي.

وتعكس هذه الدورة من معرض برلين مدى حيوية الشراكة التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الفدرالية، في مجالي الفلاحة والاقتصاد الأخضر، وذلك احتفاء بالعلاقات العريقة والمتميزة التي تجمع بين البلدين.

ومن هنا، فإن مشاركة المغرب في هذه الدورة، تندرج في إطار تعميق وتعزيز التعاون الشامل بين البلدين في مختلف المجالات، في ظل دينامية التقارب المتزايد

بـين الأمم والاقتصـادات والمجتمعـات.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

بعـد عشـرة أشـهر مـن اليـوم، سـتحتضن مدينـة مراكـش الـدورة 22 لمؤتمـر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. وما تنظيم هذا الحدث العالمي على أرض إفريقية، إلا دليل على مدى التزام المغرب بالقضايا الدولية ذات الأولوية، المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية.

إن الاستراتيجية الفلاحية للمغرب تسعى لتحقيق الاستدامة، ليس فقط على المستوى البيئي، بل أيضا على مستوى الظروف المعيشية للسكان القرويين. وفي هذا الصدد، أطلقت المملكة سنة 2008 مخطط المغرب الأخضر، الذي يعد من المشاريع الكبرى، التي تخدم التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وها هو المغرب اليوم، يجني أولى ثمار هذا المخطط، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام في القطاع الفلاحي بمعدل 44 في المائة بين سنتي 2008 و2014. ويعتمد هذا المخطط على ثلاثة ركائز أساسية ملموسة:

أولا: « الفلاحة التضامنية » التي تمكن من إطلاق مشاريع مندمجة، وخلق قنوات تسويق عادلة، لفائدة صغار المنتجين، حيث تم إنجاز أكثر من 540 مشروعا، وتحقيق زيادة ملموسة في المداخيل. ويعد الأركان والزعفران والصبار من المنتجات النموذجية، التي تجسد ترسيخ مفهوم الفلاحة التضامنية، علاوة على النجاح العالمي، الذي باتت تحققه تجارتها.

ثانيا: التحكم في الموارد المائية، والذي يعد أساسيا بالنسبة لبلد كالمغرب، حيث تم إطلاق برنامجين هامين لترشيد استغلال الموارد المائية في القطاع الفلاحي، وهما البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، وبرنامج توسيع شبكة الري المرتبطة بالسدود.

ثالثا وأخيرا: غرس الأشجار، حيث تم تحويل مليون هكتار لزراعة الأشجار المثمرة

وأشجار الزيتون. وقد فاقت المساحة المخصصة لأشجار الزيتون اليوم مليون هكتار، بينما سيتم غرس ثلاثة ملايين نخلة تمر في أفق سنة 2020.

وتحظى كل هذه المشاريع بدعم وثقة الشركاء والمانحين الدوليين، ومن بينهم صندوق البيئة العالمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرص المغرب على الدوام، على أن يظل أرضا لاستقبال الاستثمارات، التي تعد محركا للاقتصاد، وعاملا على تحفيز خلق الثروات والشغل. وبشكل عام، فإن الاقتصاد المغربي يعتمد على أسس صلبة، ويعرف نموا مطردا. كما يتميز اقتصاد المغرب وتجارته بانفتاحهما على العالم، بفضل مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، التي تفتح أمامهما سوقا تتجاوز مليار مستهلك.

أما مناخ الأعمال في المغرب فهو في تحسن مستمر، حيث كسبت المملكة 36 نقطة بن عامي 2012 و2015 في ترتيب مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

وبفضل علاقاته المتميزة مع بلدان الجوار جنوب الصحراء، خاصة مع بلدان غرب إفريقيا، يشكل المغرب بوابة للالتحاق بقاطرة النمو الإفريقي بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

أما في قطاعي الفلاحة والتغذية، فهذه الامتيازات تعززها إجراءات تحفيزية خاصة، وتحظى بمواكبة ومشورة وكالة التنمية الفلاحية، علاوة على مجموعة من التدابير الجذابة، سواء تعلق الأمر بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو بتعبئة العقار وخلق أنظمة بيئية خاصة بالصناعات الفلاحية والتحويلية.

وتتجلى دينامية هذا القطاع كذلك، من خلال النجاح المتنامي الذي يحققه المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، الذي استقبل خلال دورة 2015 أزيد من مليون زائر، قدموا من أكثر من 60 بلدا، للقاء ما يفوق ألف عارض مغربي.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

« إن المغرب شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا ». هكذا كان والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، يصف الموقع المتميز للمغرب كحلقة وصل بين القارتين. كما أن المغرب يتميز بتعدد روافده الثقافية، ويعتز بتقاليده. وهو في نفس الوقت بلد منفتح على حضارة عصره وعلى التقدم التكنولوجي.

وتظل الفلاحة عماد رأسماله المادي واللامادي، كثمرة لتشبثه العريق بالأرض، وبتدبير مواردها بحكمة، وبجودة منتوجها واستدامتها. وبفضل مخزونه المائي، والتنوع الاستثنائي لطبيعته، فهو يشكل أرضا زراعية متميزة، على أبواب أكبر سوق استهلاكية في العالم.

وما صادرات المغرب من الخضر والفواكه نحو كل أرجاء المعمور، إلا دليل على غنى إمكاناته الفلاحية، فهو اليوم رابع مصدر عالمي للكليمنتين، وأول مصدر للفاصوليا الخضراء، وثالث مصدر لمعلبات الزيتون، وخامس مصدر للفراولة. كل هذه النتائج تعد بغد أفضل، خاصة في ظل نجاح الأداء التجاري لقطاعنا الفلاحي، في مواكبة التطور الكبير والمسؤول، الذي يعرفه قطاع المنتوجات الأصيلة والفلاحة العائلية.

ويطيب لي أن أدعوكم لزيارة جناح المغرب، ابتداء من يوم غد، واكتشاف فضاءاته المتخصصة، التي تعكس أربعة جوانب من الإمكانات الهائلة التي تزخر بها المملكة. أشكركم على حسن الإصغاء.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف لدول المتوسط حول المناخ

طنجة، 18 يوليوز 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في هذه الدورة الثانية من مؤتمر الأطراف لدول حوض البحر الأبيض المتوسط حول التغيرات المناخية، المجتمعين اليوم في مدينة طنجة، هذه المدينة التي أطلقنا منها سنة 2015، برفقة فخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، نداءنا من أجل تحرك تضامني وفاعل لفائدة المناخ.

فخلال السنة الماضية ولأول مرة، التأم في مدينة مرسيليا ممثلون عن المجتمع المدني، والمقاولات والجماعات الترابية والدول المتوسطية، لتأكيد التزامهم الجماعي بالتصدي للتغيرات المناخية، واتخاذ موقف موحد قبل انعقاد قمة المناخ كوب 21.

وما الدورة الثانية لهذا المنتدى الفريد إلا دليل على أهميته القصوى، وعلى الدور المحوري الذي يمكن أن يضطلع به.

وانطلاقا من كوننا جميعا ننتمي لحوض البحر الأبيض المتوسط، فإننا نتقاسم تحديات اجتماعية واقتصادية وجيوسياسية. كما أننا، بسبب هشاشة أقاليمنا، نتقاسم تحديات بيئية. وحسب ما أكده فريق الخبراء الحكومي الدولي حول تطور المناخ، فإن المنطقة المتوسطية ستكون دون شك من أكثر المناطق تأثرا بظاهرة الاحترار، إن على مستوى الموارد الطبيعية أو على صعيد القطاعات الاقتصادية الكبرى: من زراعة وصيد بحري وسياحة وصناعة وإنتاج للطاقة.

غير أن هذا الفضاء الغني بتعدد ثقافاته وروافده ومبادلاته وتفاعلاته، يزخر أيضا بمؤهلات يمكنها أن تجعل منه قوة تآزر قادرة على مواجهة التغيرات المناخية، وعلى اكتساب مقومات التحمل والتكيف الضرورية. فالمنطقة المتوسطية التي تقع تحت وطأة جل أنماط التأثيرات المناخية القائمة، تمتلك القدرة على تحويل تدابير التكيف والتخفيف التي لا مفر منها، إلى رافعة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ومزدهرة، وبذلك تنال اعترافا دوليا بفضل ما ستقوم به من تحرك جماعي.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

منذ دورته الأولى، فرض هذا المؤتمر المتوسطي للمناخ نفسه كمنبر للتعاون وحاضن للمشاريع والأفكار، فوضع بذلك اللبنة الأولى لبلورة أجندة متوسطية إيجابية تضمنت في ثناياها الحلول الأولية التي يمكن البدء في تنفيذها و«المشاريع الملهمة» التي يجدر ترويجها. أما الدورة التي نجتمع في إطارها اليوم فستكون لا ريب دورة الترسيخ والاستمرارية.

فهذه الدورة تشكل لحظة متميزة لإعطاء دفعة قوية لمشاريع رائدة، منها على سبيل المثال لا الحصر خلق مجموعة خبراء حول التغيرات الشاملة بمنطقة المتوسط، وإطلاق هيأة متوسطية للتعويض عن الحد من الانبعاثات الكربونية الإرادي والأخلاقي، وتطوير صندوق ائتماني خاص بالمناطق البحرية المحمية.

وبانعقادها في الفترة الفاصلة بين قمتي المناخ كوب 21 وكوب 22، فهي تشكل أيضا فرصة هامة بالنسبة للفاعلين الإقليميين لتنسيق مواقفهم إزاء تفعيل اتفاق باريس ومأسسة صوت المنطقة المتوسطية على الصعيد الدولي، وعلى مستوى المحافل التي ترعى مفاوضات المناخ.

وبالنظر للرهان العلمي الأساسي المرتبط بتحديد وتحليل وفهم الظواهر المناخية وآثارها على الصعيد الإقليمي، فإن هذا المؤتمر المتوسطي لا بد له أن يصبح فاعلا مرجعيا، على مستوى الخبرة والطموح والتعاون البيني.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في غضون بضعة أسابيع، ستستضيف المملكة المغربية، في مدينة مراكش، قمة المناخ كوب 22، الذي اختارت لها شعار العمل. وستشكل هذه القمة، وهي الأولى التي تنعقد بعد اتفاق باريس، لحظة حقيقة بالنسبة للدبلوماسية المناخية. فوحده الالتزام الجماعي لكل الفاعلين الدوليين، بضمان استمرار هذا الاتفاق من خلال قرارات وإجراءات طموحة وملموسة، سيمكننا الحفاظ على مستوى ارتفاع الحرارة

في العالم دون درجتين مئويتين، بينما أبانت مساهمات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ عن محدوديتها، وبات جليا أنها لن تمكننا من بلوغ هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق، غدا من الملح البحث عن سبل تنمية مستدامة ومسارات تكنولوجية مبتكرة وتسريع وتيرة تطبيقها الفعلي.

وفي هذا الصدد، فإن أولويات الرئاسة المغربية سترتكز على أربعة محاور: وهي تحقيق المساهمات الوطنية، وتعبئة التمويلات، وتعزيز آليات التكيف، وتطوير التكنولوجيا. ويتعلق الأمر أولا بتشجيع المساهمات الوطنية الطوعية وتحويلها لسياسات عمومية مندمجة.

ثانيا، سيعمل المغرب على إطلاق مسلسل لتعبئة التمويلات على مراحل لصالح البلدان النامية، بموازاة اقتراح آليات تمويل خاص بالمناخ، وتشجيع وتيسير الحصول عليه.

ثالثا، بذل مجهود أكبر على مستوى التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال حصر الاحتياجات والرفع من مستوى الموارد المخصصة وتعزيز القدرات.

وأخيرا، سينكب مؤتمر كوب 22 على دراسة مخطط عمل حاسم سيخصص للتكنولوجيا، ويتضمن ثلاثة محاور أساسية: نشر التكنولوجيات الناجعة وبروز تكنولوجيات مميزة ودعم البحث والتطوير.

كما ستعبر المملكة، وفاء منها لقيمها التاريخية، عن تضامنها مع الشعوب الأكثر هشاشة أو التي يهددها التغيير، عبر الاهتمام، وعلى مدى فترة رئاستها بالدول الجزرية ودول القارة الإفريقية والدول النامية بشكل عام.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن منطقة المتوسط تشهد تحولات متسارعة وتواجه تحديات متعددة وغير مسبوقة. وقد كانت هذه المنطقة، مهد الحضارة والعلوم والثقافة، وعلى مر العصور بوثقة للإبداع والتفوق. ولابد لها اليوم أن تصبح نموذجا لبناء نمط استهلاك وإنتاج

جديد، إن لم نقل أنها ستصبح مثلا يحتذى به في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

إن مصير منطقتنا لا محالة هو المصير الذي سنختاره لها دون سواه.

نتمنى لكم نقاشات مثمرة، ونرجو أن يكون هذا اللقاء بمثابة انطلاقة جديدة من أجل دينامية متجددة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى «قمة العمل الإفريقية»
التي نظمت على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ

مراكش، 16 نونبر 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

صاحب الجلالة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الشقيقة،

فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس الاتحاد الافريقي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعد المملكة المغربية، ومدينة مراكش بصفة خاصة، أن تستضيفكم في «قمة العمل الإفريقية»، التي تنظم على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ.

إن حضوركم اليوم، شرف لنا، ودليل على التزامكم من أجل إفريقيا تتطلع نحو المستقبل، وتبلور مصيرها بنفسها.

وقد ارتأيت أن أدعوكم لهذه القمة، بهدف تنسيق جهود قارتنا، بشأن مواجهة التغيرات المناخية، والعمل على تحقيق تنميتها المستدامة.

إن تجسيد المشاريع المهيكلة الإقليمية والعابرة للحدود، وتحويلها إلى واقع ملموس، هو الرهان الذي أدعوكم لرفعه اليوم.

إنها دعوة للتأسيس لإفريقيا صامدة في وجه التغيرات المناخية، وثابتة على درب التنمية المستدامة. إفريقيا حريصة على ترشيد استعمال مواردها، في إطار احترام التوازنات البيئية والاجتماعية.

إفريقيا تعمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة، في انسجام مع مقومات هويتها والتي تتمثل في ثقافة التشارك والانصاف والتضامن.

وفي هذا الصدد، وقبل مواصلة حديثي، أود التطرق لنقطة أساسية.

صحيح أن الخطاب الصائب حول مصير كوكبنا، والاهتمام الذي يحظى به على الخصوص من طرف مجتمع مدني فاعل، أصبحا حقيقة ملموسة.

لكن السؤال المطروح: هل هناك أهداف مشتركة لهذا التحرك؟ وأود في هذا الصدد أن أتطرق لعنصرين أساسيين:

أولهما، التباين الموجود بين الشمال والجنوب على مستوى الثقافة البيئية، وهو أمر مرتبط بالأولويات وبالإمكانات.

وفي هذا السياق، يجب العمل من أجل تطابق، بل وتوحيد التربية البيئية. وهو ما ستعمل الرئاسة المغربية على تحقيقه خلال ولايتها.

ومن جهة أخرى، هل يجب التذكير، بأن زمن الاستعمار قد ولى، وبأن أي قرار مفروض لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية؟ وهل يجب التذكير أيضا، بأن الفاعلين لا تنقصهم قوة الالتزام، ولا صدق الإرادة، وإنما يفتقرون للإمكانات؟

إننا ندرك جميعا بأن الأمر يتعلق بحماية الحياة، وبأن علينا العمل بشكل تضامني، من أجل الحفاظ على كوكبنا. ولهذا أتمنى أن يتسم عملنا بتطابق وجهات النظر.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن قارتنا تدفع ثمنا غاليا في المعادلة المناخية. وهي بدون شك، القارة الأكثر تضررا.

فارتفاع درجات الحرارة، واضطراب الفصول، وتواتر فترات الجفاف، كلها عوامل تساهم في تدهور التنوع البيولوجي، وتدمير الأنظمة البيئية، وترهن تقدم القارة وأمنها واستقرارها.

ومع ذلك، فقارتنا لا تنتج سوى 4 بالمائة من انبعاثات الغازات التي تؤدي للاحتباس الحراري.

في حين أن التقلبات المناخية في العالم، تعيق بشكل كبير التنمية في إفريقيا، وتهدد على نحو خطير الحقوق الأساسية لعشرات الملايين من الأفارقة.

فقارتنا تختزل لوحدها كل أشكال الهشاشة.

فقد بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا بسبب تغير المناخ، عشرة ملايين شخص. وبحلول 2020، سيضطر ما يقرب من 60 مليون شخص، للنزوح بسبب ندرة المياه، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن.

فالخزان الهائل للمياه، الذي كانت تشكله سابقا بحيرة تشاد، فقد حتى الآن 94 بالمائة من مساحته، وهو مهدد بالجفاف التام.

كما تختفي كل سنة، أربعة ملايين هكتار من الغطاء الغابوي، بنسبة تفوق بضعفين المعدل العالمي.

وبينما تشغل الفلاحة، وهي معيشية في أغلبها، 60 بالمائة من اليد العاملة الإفريقية، فقد اضطربت المحاصيل بشكل كبير، وصار أمننا الغذائي على المحك.

وقد ينخفض المردود الفلاحي لقارتنا تبعا لذلك بنسبة 20 بالمائة، بحلول سنة 2050، بينما سيتضاعف عدد سكانها بحلول الفترة نفسها.

كما أن المياه قد تغمر أجزاء كاملة من الساحل، وحوالي ثلث البنيات التحتية الساحلية.

أما الأوبئة التي تنتقل عبر المياه، والتي تحصد آلاف الأرواح سنويا، فيمكن القضاء عليها، شريطة خلق البنيات الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي.

وأخيرا، فإن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، قد يظل السبب الرئيسي في معظم النزاعات العابرة للحدود في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن اتفاق باريس حول المناخ، الذي خلف ارتياحا لدى الجميع، يرسخ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة.

فمن الأهمية بمكان أن تتحدث قارتنا بصوت واحد، وتطالب بالعدالة المناخية، وبتعبئة الامكانات الضرورية، وأن تتقدم بمقترحات متفق عليها، في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

نحن إذن أمام أربعة متطلبات ضرورية:

- تحديد الإجراءات الضرورية للوصول للتمويلات الضرورية، بغية تنظيم الجهود الرامية لتحقيق تكيف القارة،
- تحديد الآليات التي يجب وضعها، لدعم تنفيذ البرامج الرائدة،
- تعزيز القدرات المؤسساتية لقارتنا،
- وأخيرا، استغلال الفرص التي تتيحها التنمية منخفضة الكربون، ودراسة آثارها، في مجالات الطاقة والابتكار التكنولوجي، والمهن المرتبطة بالأنشطة الخضراء.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان الفاعلون الأفارقة عن دينامية ملحوظة، خلال الأيام الموضوعاتية، المنظمة في إطار الدورة الحالية من مؤتمر المناخ.

فعلاوة على تقديم العديد من المبادرات، التحقوا بعدد من التحالفات والائتلافات وشبكات «الأجندة العالمية للعمل المناخ ».

وأود هنا التعبير عن ارتياحي الكبير، لهذه المبادرات القارية والاقليمية، التي تدعم قدرات صمود قارتنا في مواجهة التهديدات، المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتخدم انبثاقها في مجال الاستدامة.

وستكون لأشغالي رؤساء الدول، خلال هذا اليوم، فرصة الحديث عن ما يحملونه، وما يشرفون عليه من مشاريع.

ويبقى دورنا هو تقديم الدعم السياسي لهذه المبادرات، وحشد الامكانات والكفاءات الضرورية لتنفيذها، علاوة على ضمان تطابقها ووضعها في إطارها الصحيح.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية فاعل ملتزم بدعم الأمن والاستقرار الاقليميين. ومن هذا المنطلق، فهي عازمة على تعزيز مساهمتها من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للقارة، إلى جانب البلدان الشقيقة، وقريبا من داخل الاتحاد الإفريقي.

وبفضل ما راكمه المغرب من تجربة، من خلال برنامجه الطموح في مجال الطاقات المتجددة، فإنه حريص على وضع كل خبرته رهن إشارة شركائه.

ومن خلال انخراطه الفاعل في المشاريع الموجهة لإفريقيا، يعمل بلدنا اليوم، على توسيع نطاقها لتشمل شركاء جدد، في القطاعين العام والخاص، وعلى هيكلة آليات الحكامة الخاصة بها.

وبموازاة ذلك، سيشرف على شبكة إفريقية للخبرات المناخية، انطلاقا من « مركز الكفاءات للتغير المناخي » الذي يحتضنه المغرب.

وانطلاقا من وعيه بهشاشة القطاع الفلاحي، وإدراكا لأهميته الحيوية، يقوم المغرب بحشد كل الجهود لتنفيذ مبادرة « تكييف الفلاحة الإفريقية».

ويتعلق الأمر بآلية مبتكرة، تسهل اعتماد وتمويل حلول خاصة بالقضايا المرتبطة بالإنتاجية والأمن الغذائي.

وأخيرا، وبالنظر لضعف حصة إفريقيا من الموارد المخصصة لمواجهة التغيرات المناخية، فقد جعل المغرب من التمويل قضية ذات أولوية خلال مؤتمر كوب 22.

وعلاوة على الغلاف المالي المرتقب ابتداء من 2020، بموجب اتفاق باريس، تولي الرئاسة المغربية كل الأهمية لحشد التمويل العمومي، وتنويع أنماط التمويل، وتيسير الحصول على التمويلات المخصصة للمناخ.

كما يشجع المغرب، من جهة أخرى، على إشراك الصناديق السيادية، في سبيل تطوير البنيات التحتية الخضراء في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن شركاءنا من الجنوب والشمال، والمؤسسات الدولية والاقليمية العاملة في مجال تمويل التنمية، تقوم بدور حاسم في هذا المجهود الجماعي الإفريقي.

وإذا كان عملنا الذاتي من أجل تحقيق مصالحنا حاجة ملحة، فإن دعوة شركائنا الاستراتيجيين للانخراط إلى جانبنا قد أصبح ضرورة.

وإني لعلى يقين بأننا، من خلال تضافر جهودنا، وتعزيز تعاوننا مع شركائنا الاستراتيجيين، سنساهم في رفع الحيف المناخي الذي يطال قارتنا.

وسيمكن هذا التحرك المزدوج، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يرتبط 12 من بين 17 هدفا منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالتغيرات المناخية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم عزم بلادي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة، وبذل كل الجهود الممكنة، من أجل إسماع صوت إفريقيا، خلال المفاوضات الرسمية، وفي إطار تنفيذ « الأجندة العالمية للعمل المناخي».

أتمنى أن يشكل لقاء اليوم مرحلة حاسمة، وموعدا بناء، وتعبيرا أمام التاريخ، عن التزامنا بخدمة مصالح الأجيال الصاعدة.

أشكركم على حسن إصغائكم.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

الجـــزء الثانـــي: الخطـــب والرســـائل الملكيـــة الســـامية المخصصـــة للقضايـــا البيئيـــة ذات البعـــد الوطنـــي

الرسالة الملكية السامية التي أعلن فيها جلالة الملك محمد السادس عن مجموعة من الإجراءات للتخفيف من آثار الجفاف

الرباط 3 أبريل 2000

«الحمد الله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

شعبي العزيز ،

لقد شاء الله تعالى أن تعرف بلادنا الجفاف في هذا العام بعد أن نعمت في بداية الموسم الفلاحي بأمطار خير بعثت على أمل لم يلبث للأسف الشديد أن خاب وتبدل قنوطا، وإن أخذ هذا الشعور اليأس يخف استبشارا بما بدأ ينزل منها في معظم الجهات مصداقا لقوله عز وجل: «وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد».

فمنذ عدة سنوات حدثت تحولات في دورات الطقس جعلت المغرب في وضع صعب بسبب نقص الأمطار وتصريفها مما أخضع فلاحينا والعالم القروي على العموم لمفاجآت الجفاف.

إن العمل المتبصر الذي قام به والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته، سمح لمملكتنا أن تتوافر على ذخيرة من السدود الكبيرة والبحيرات التلية وبالتالي على شبكة من البنيات التحتية لاستغلال الماء وعلى أجهزة تقييمية وأدوات قانونية وتقنية مما يتيح اليوم لحواضرنا وبوادينا أن تكون في مأمن من الافتقار للماء الشروب وأن تمد المناطق السقوية بإمكانات مائية وأن تتحمل بدون أخطار كبيرة نتائج الجفاف المتكرر.

لقد تميز عهد والدنا المقدس طيب الله ثراه، كما تعرف شعبي العزيز، بمنجزات هامة في هذا المجال وبقرارات حكيمة وأفكار نيرة ومرجعيات متقدمة يحق بها للمغرب أن يفخر باعتباره أمة جادة رائدة عرفت كيف تتوقع بنظرة مستقبلية بعيدة وتتكيف مع تقلبات دورات الطقس وتنمي قدراتها الذاتية لمقاومة الآثار السلبية لهذه الدورات.

فبفضل الله عز وجل وتوفيقه واستفادة من هذا الميراث الغني يواجه بلدنا بمنأى عن وخيم العواقب آثار الجفاف الذي يتعرض له والذي يشكل في نظرنا حافزا حاثا على تحديد منعطف حاسم في تدبيرنا للتنمية الفلاحية والقروية وسببا قويا للتخلي عن الأساليب التقليدية المتجاوزة.

إن الحتميات الطبيعية لطقسنا والمصادفات الطارئة التي يخضع لها اقتصادنا

القروي بشكل متكرر ويعانيها الذين يعيشون عليه، تدعونا بالفعل الى التخطيط لاستراتيجية تنموية دائمة للعالم القروي، وإلى معالجة الجفاف بأسلوب عقلاني حاسم وليس باعتباره حدثا دوريا يستلزم حلولا وقتية.

إننا نريد أن تكون بلادنا ورعايانا المخلصون بالبوادي في مأمن من الآثار غير المتوقعة للطقس بإدماجهم في إطار مجتمعي مستقر مما يقتضي مراجعة خططنا للتنمية الفلاحية والقروية وانماط انتاجنا حتى يؤسس على دعائم متجددة تؤمن رغم تقلبات الطقس الاكتفاء الذاتي الغذائي والتوسل بأشكال اقتصادية جديدة في الوسط القروي هي اليوم غائبة كالسياحة والصناعة التقليدية أو الخدمات.

وفي هذا الاتجاه ندعو حكومتنا أن تحدد مفاهيم هذه الاستراتيجية ومقوماتها وأن تعرض على نظرنا في أقرب الآجال جملة العناصر المكونة لمقاربتها ومجموع الأفكار والمحاور الجوهرية التي ستبنى عليها هذه الخطط بواقعية وتلاؤم مع المحيط البيئي الموجهة إليه.

وفي انتظار بلورة هذه الرؤية المتطورة فإن آثار الجفاف الذي تعرفه بلادنا والصعوبات التي تواجه رعايانا لاسيما في البوادي والتي نبادلهم احساسا عميقا بها تلزمنا أن نشملهم بفائق رعايتنا وكامل تضامننا ونمدهم بكل ما لدينا من سند.

شعبي العزيز،

إن عزمنا على مواصلة مسعى التنمية وتأمين إطار حياة كريمة لكل الفئات الاجتماعية وخاصة منها التي هي أكثر حرمانا والتي يشغل وضعها فكرنا ويستقطب عطفنا يوجب علينا في هذه اللحظات الصعبة أن نعلن لهم مؤازرتنا وأن نعمل على توفير ما يتطلعون إليه من عيش هنيء رغيد.

إن بلدنا يعاني لعام ثان على التوالي أزمة جفاف مطبوع بخصاص مهم في الأمطار وبانخفاض واضح في انتاج الحبوب والزراعات السكرية والخضراوات والأشجار، وبما ينتج عن ذلك من نقص في القيمة المضافة الفلاحية وضياع مناصب الشغل.

إن آثار هذه الحال التي مست كل أقاليم المملكة تجلت كذلك في الانخفاض المحسوس لمخزوننا المائي مما يثير للسكان والماشية في عدد كبير من المناطق

مشـاكل جسـيمة للتـزود بالمـاء الشـروب.

إن طبيعـة هـذا الجفـاف تفـرض علينـا تعبئـة جميـع الطاقـات وكل الإمكانـات لمواجهـة الوضـع ولتوجيـه عمـل حكومتنـا نحـو الأقاليـم المصابـة ورعايانـا المتضرريـن مـن خـلال حركـة تطوعيـة للمؤازرة والمسـاندة ودفـع قـوي للتضامـن الوطنـي.

وفي هـذا الصـدد أعطينـا لوزيرنـا الأول ولحكومتنـا توجيهـات ملحـة ترمـي الـى بلـورة برنامـج مسـتعجل لإعـادة توزيـع الخيـرات العموميـة ومشـاريع الاسـتثمار وفرص الشـغل للتخفيـف مـن الآثـار السـلبية للجفـاف.

شعبي العزيز،

إننـا نريـد أن يتسـنى لرعايانـا الأوفيـاء أن يجـدوا في هـذا البرنامـج الاسـتثنائي وسـائل ناجعـة لتعويـض مـا ضـاع منهـم وللتغلـب علـى المصاعـب التـي تعترضهـم وللعيـش بعـزة وكرامـة.

وقـد أصدرنـا تعليماتنـا لوزيرنـا الأول كـي تعبـئ الحكومـة والجماعـات المحليـة والمؤسسـات العموميـة كل ممكناتهـا لإنجـاح هـذا البرنامـج التضامنـي الوطنـي بإنجـاز مجموعـة مـن الأعمـال الكبـرى وتوجيههـا بصفـة خاصـة للوسـط القـروي والمناطـق المحيطـة بالمـدن.

ويقتضـي الأمـر علـى الخصـوص تأمـين التزويـد الـكافي والمسـتمر بالمـاء الشـروب للمراكـز القرويـة المحتاجـة مـع اسـتعمال جميـع الوسـائل المتاحـة وكـذا تزويـد البـلاد بالحبـوب عبـر توزيـع واسـع النطـاق لإخـلاف الخسـائر المنتظـرة مـع ضمـان توفيـر منتظـم لعلـف الماشـية بهـدف حمايـة ثروتنـا الحيوانيـة، ويقتضـي الأمـر كذلـك الالتـزام ببرنامـج شـامل لإحـداث ورشـات تتيـح أكثـر مـا يكـون مـن فـرص الشـغل لليـد العاملـة التـي تعانـي ضيـاع مناصـب العمـل الموسـمي إضافـة الـى تخفيـف الديـن علـى الفلاحيـن الصغـار وانقـاذ الثـروة الغابويـة.

شعبي العزيز،

إن تضافـر معطيـات هـذا البرنامـج مـع مجـالات الاسـتثمارات العموميـة التـي ندعـو أعضـاء حكومتنـا إلـى تسـريع العمـل بهـا سـيمكن الـى حـد كبيـر مـن تعويـض مـا ضـاع

من إنتاج ومن إمكان التشغيل في الأوساط القروية.

وموازاة مع هذه الوسائل التي أمرنا بتخصيص مكاسبها مباشرة للعالم القروي ولرعايانا المتضررين، فقد قررنا مساهمة فعالة لصندوق الحسن الثاني ومؤسسة محمد الخامس.

إن جزءا من عائدات الرخصة الثانية للهاتف المحمول التي كان والدنا المكرم رضوان الله عليه يأمل أن تكون عامل تحريك للاقتصاد واستقطاب رؤوس الأموال وتنشيط الاستثمارات سيوجه لفائدة هذا المسعى التضامني لمواكبة البرنامج المقترح وتمكين الاقتصاد الوطني في هذه الفترة الحرجة من دفعات إضافية لإنعاشه. كما أن مؤسسة محمد الخامس ستكون بدورها منضمة إلى هذا المجهود الوطني لفائدة المناطق المعنية بتقديم التجهيزات والأدوات اللازمة للامداد بالماء الشروب وبالمساعدة على إقامة مراكز مائية وتجهيزها بالصهاريج الضرورية، لذا فقد أمرنا حكومتنا أن تحفز كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وسائر منظمات المجتمع المدني للمساهمة التآزرية وبروح المواطنة الحق لتقوية عمل السلطات العمومية وتوسيع دائرة هذه المساهمة ليصل نفعها إلى الذين أصابتهم آثار الجفاف.

شعبي العزيز،

إن هذا المسعى الحميد الذي عبرنا عنه بصراحة لفائدة العالم القروي ينبغي أن يجد في هذه الحركة التضامنية على الخصوص وفي الاهتمام الدائم البنيوي على العموم وفق ما حددنا لحكومتنا استجابة سريعة ملموسة وواقعية تتلاءم وما يحث عليه ديننا السمح الحنيف من تكافل وتعاون.

إن رعايانا في البوادي يتطلعون بمشروعية إلى الحق في التنمية وإلى العيش بكرامة وانصاف وتقدير، وبما أنهم معرضون لمفاجآت الجفاف واضطراب دورات الطقس فإنهم يستحقون من حكومتنا حرصا دائما وجهدا متواصلا بهدف تطوير إمكانات انتاجهم وتحسين مواردهم ومنحهم إطارا لحياة أفضل.

وحتى يتاح لرعايانا الذين يتكبدون عواقب الجفاف أن يستفيدوا من هذه العملية بما يخفف وقعه عليهم، فقد أصدرنا تعليماتنا كي تكون البرامج المقررة

والمشروعات المسطرة مستجيبة للمتطلبات الحقيقية والملحة على ساحة الواقع، وكي تكون نافعة بشكل مباشر للذين هم إليها في أمس الحاجة.

وفي هذا الاتجاه وفي نطاق منظورنا الجديد للسلطة، أمرنا وزيرنا في الداخلية وولاتنا والعمال أن يعملوا بحزم حتى يحقق هذا الجهد التضامني غاياته وأهدافه وحتى ينتفع منه على الفور رعايانا الأوفياء المتضررون.

لذا فإننا نهيب بهم أن يجدوا في تحديد الحاجات وأن يبحثوا عبر الاتصال المباشر بالمواطن عن أنسب الحلول لحصر المشاريع بتعاون مع أجهزة الإدارة والمجالس المنتخبة والمنظمات غير الحكومية، وأن يسهروا على تنفيذها في أقرب الآجال وبأكثر ما يكون من الفعالية والشفافية.

«وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم،

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ

أكادير، 21 يونيو 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبينا إلا أن نرأس افتتاح أشغال المجلس الأعلى للماء والمناخ إيمانا منا بالأهمية القصوى للماء الذي نعتبره من مقومات السيادة الوطنية، واقتناعا منا بفضيلة الحوار البناء داخل الهيئات المختصة حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

وإذا كانت بلادنا ولله الحمد قد حباها الله بخيرات طبيعية وفيرة فإن إرادته تعالى تمتحننا بفترات جفاف كان من الممكن أن تكون انعكاساتها السلبية أكثر خطورة على النمو الاقتصادي والتوازن البيئي لبلادنا لولا السياسة المائية الرشيدة لوالدنا طيب الله ثراه التي جعلت المجلس العالمي للماء يطلق اسم الحسن الثاني على أكبر جائزة دولية لتكريم أفضل عمل عالمي في مجال الماء.

وإذا كان المغرب قد نجح لحد الآن في مسايرة ارتفاع الطلب على المياه بتقوية العرض عن طريق تعبئة متنامية للموارد ضامنا بذلك تزويد المدن وسقي المليون هكتار فإن هذا التوازن أصبح هشا بفعل تضافر إكراهات متعددة.

ولهذا فقد آن الأوان لنغير جذريا نظرتنا وسلوكنا تجاه الماء من خلال تدبير الطلب عليه وعقلنة استهلاكه مع مواصلة الجهود من أجل تعبئة كافة الموارد المائية القابلة لذلك والسير قدما في سبيل إنجاز منشآت التخزين وتحويل المياه من الأحواض ذات الفائض نحو الأحواض المعوزة سعيا لتحقيق التضامن بين الجهات.

ومن أجل تخفيف العبء عن كاهل الاستثمار فقد أصبح من اللازم البحث عن صيغة جديدة لتمويل وتدبير التجهيزات المائية، كما ينبغي مراجعة اختياراتنا المتعلقة بأنواع إنتاجنا الفلاحي الذي نعتبره في صلب أولوياتنا، آخذين بعين الاعتبار عنصر ندرة المياه والتكلفة الحقيقية للإنتاج بالنسبة لبلادنا.

ونظرا للتأخر المسجل على مستوى الصرف الصحي للمياه المستعملة يتعين وضع تصورات عملية من شأنها المساعدة على حماية مصادر المياه من التلوث كما يجب إيلاء عناية كبرى لتفعيل برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب حتى تتمكن

باديتنا من تحقيق ما ننشده لها من نماء.

وسواء تعلق الأمر بالبوادي أو الحواضر فإننا نحث جميع المتدخلين في قطاع الماء وبالأخص المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل تأمين تزويد كافة المجموعات السكانية بمملكتنا بالماء الشروب، مع مراعاة شروط الجودة والسلامة الصحية والتوزيع العادل والتضامن الفعال.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من بين نتائج مواسم الجفاف المتتالية التي عاشتها بلادنا خلال العشرين سنة المنصرمة ارتفاع مديونية الفلاحين، مما جعل شريحة كبيرة منهم غير قادرة على أداء ما ترتب عليها من ديون لفائدة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، ومن أجل تدارك هذا العجز فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية إلى حكومتنا كي تعمل على إعادة جدولة الديون الفلاحية في مدة تتراوح بين 15 و20 سنة مع إعفاء جزئي يمكن أن يصل إلى40 % لفائدة صغار الفلاحين، ومع مراعاة الخصوصيات الطبيعية للمناطق، وستهم هذه العملية ما يناهز000 120 فلاحا.

وإننا لنتوخى من خلال هذا المجهود دعم فلاحينا الأوفياء وتمكين مؤسسة القرض الفلاحي من مزاولة نشاطها، وهي في وضعية مالية سليمة، وفي إطار مؤسساتي شفاف وملائم يقوم على إصلاح هياكلها وفق قانون جديد يوجد الآن في طور المناقشة داخل البرلمان، مؤكدين بأننا سنظل ساهرين على أن يظل تمويل نشاط الفلاحين الصغار ميسرا عبر عقد بين القرض الفلاحي والدولة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنعلق آمالا كبرى على مجلسكم الذي يجتمع لأول مرة في إطار قانون الماء لبلورة التوجهات العامة للسياسة المائية الوطنية داعين حكومتنا إلى الإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بتفعيل جميع مقتضيات هذا القانون، فضلا عن تكريس الجهود لترسيخ منهجية عمل دقيقة تمكن مجلسكم من ممارسة حضوره الدائم في كل ما يتعلق بالسياسة المائية، تحقيقا لإرادتنا في جعل هذا المجلس فضاء خصبا لمناقشتها.

ذلكم أن إشكالية تدبير الماء هي من التعقد والتداخل بحيث لا تقبل المعالجة التقنية الصرفة، ولا تحل بمجرد إنجازات جزئية منفصلة، وإنما تستدعي مقاربة شمولية قوامها التبصر والموازنة بين الإمكانات المتاحة للعرض دون تفريط والحدود المعقولة للطلب دون إفراط.

ومن هذا المنطلق فإننا ننتظر منكم خلال دورة مجلسكم القادمة تجسيد هذه المقاربة لدى دراستكم مشروع المخطط الوطني للماء الذي هو قيد الإعداد، متوخين منه أن يحدد استراتيجية وطنية جديرة بتنمية الموارد المائية في أفق سنة 2030 وأن يمكن من اتخاذ القرار السياسي الملائم على اساس توزيع عادل وعقلاني لهذه الثروة يحول دون كل أنواع التنازع أو الاحتكار أو التبذير.

وإننا لواثقون من تقديركم للمسؤولية ومن حرصكم الصادق على تضافر خبراتكم ضمن مجهود جماعي كفيل بضمان الأمن المائي لوطننا العزيز حاضرا ومستقبلا.

أعانكم الله وسدد خطاكم

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في حفل إعطاء الانطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش

مراكش 19 مارس 2007

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في حفل إعطاء الإنطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل في مراكش، باعتباره ورشا هاما، لحماية البيئة التي تندرج ضمن الإنشغالات الكبرى لجلالتنا، وتشكل أحد مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وإذا كان العمل الذي نقوم به اليوم يهم مدينة مراكش فقط، فإننا نتطلع إلى توسيع نطاقه ليشمل كافة الواحات المنتشرة عبر ربوع المملكة، وبلورته في إطار سياسة وطنية حقيقية تخضع لتشريع ملائم وأساليب تدبيرية أكثر نجاعة، مع الإستفادة مما يتيحه البحث العلمي في هذا المجال.

إن الواحات المغربية، التي يعود أقدمها إلى أزيد من ألفي عام، تعد بالفعل، فضاءات تخضل بالحياة وتنعم بالسكينة في قلب الصحراء.

فعلاوة على الدور الهام الذي لعبته هذه الواحات في بلادنا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإنها تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة للأنشطة الفلاحية والسياحية، فضلا عن كونها تشكل تراثا زاخرا له أهميته من الناحية التاريخية والثقافية والبيئية، مما حدا باليونيسكو إلى إدراجه ضمن شبكة محميات المحيط الحيوي عالميا.

إن هذا التراث يتدهور مع الأسف باستمرار، ويواجه تهديدا بالإنقراض، بسبب تضافر عوامل سلبية لها علاقة بالجفاف والتصحر وملوحة التربة وفقدان التنوع الحيوي، فضلا عن ضعف المردودية وقلة الاستغلال العقلاني لواحات النخيل.

وغالبا ما تضطر هذه الوضعية المزرية سكان الواحات إلى التخلي عن هذه الفضاءات الحيوية وسلوك طريق الهجرة، قاصدين وجهة أخرى بحثا عن موارد لحياة أفضل.

ومن هنا تبرز أهمية عملكم باعتباره سيمكنكم، لا محالة من رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية واضحة المعالم تتسم بالواقعية، وتندرج منطقيا في سياق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التدخل القائم على التشاور والتنسيق بهدف التعامل مع ما تنطوي عليه هذه المشكلة من تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية. ويكمن الهدف من وراء ذلك كله في النهوض بالواحات التي علاوة على الدور الاجتماعي والاقتصادي الهام الذي تلعبه، تعتبر حاجزا بيئيا ينتصب للحيلولة دون تفاقم ظاهرة التصحر، ونموذجا لما ينبغي أن تكون عليه التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، لاسيما منها الماء.

إن ما يبعث على عميق الارتياح ما أنجزته مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بفضل الانخراط القوي لرئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء، وكذا بالتعاون المثمر من لدن عدد كبير من الفاعلين والجمعويين، في العديد من أعمال حماية البيئة، مثل برامج: «مدن مزهرة» و«شواطئ نظيفة» و«التربية البيئية» و«جودة الهواء». لذا، فإن المؤسسة مدعوة اليوم إلى تعبئة الفاعلين الوطنيين والإرادات الحسنة والمبادرات الجادة من أجل تفعيل هذا البرنامج الطموح، الذي يتوخى العناية بالواحات وإعادة الحياة لها، من خلال العمل على حمايتها والاستفادة من منافعها الاقتصادية، فضلا عن تمكين سكانها المعنيين من جني العائدات الناتجة عنها، وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية.

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نثمن عاليا العملية الرامية إلى تنمية واحدة النخيل في مراكش، هذه الدرة النفيسة التي لا جدال حول قيمتها النادرة، وما تكتسيه من أهمية خاصة في بلادنا. وعلى الرغم من أن نوعية النخيل الذي ينمو فيها، تعد من الأصناف الثانوية، فإنها تتميز بتنوعها الحيوي الزاخر بتعدد مكوناته المتباينة. وتتجلى أهم سماتها في كونها تشكل تراثا ثقافيا من الطراز الأول، على غرار المباني والمآثر التاريخية الزاخرة التي تتميز بها مدينة مراكش.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقع ذا الدلالة الرمزية والبعد الأسطوري، الذي

تستقي منه المدينة هويتها وطابعها المميز، يتعرض حاليا لمخاطر التلاشي، بفعل تكالب الجفاف، وضغط الأنشطة البشرية، وغياب الرعاية والعناية، وإصابة اشجار النخيل بالشيخوخة، وضعف عمليات التشجير.

لذا يجب العمل على مواجهة هذا الوضع، من لدن مؤسستكم، بتنسيق مع كافة الهيئات والمنظمات المعنية، وذلك بتفعيل مشروع حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش.

ويتعلق الأمر هنا بإنعاش هذا الفضاء البيئي والنهوض به من خلال إعادة تشجير الواحة وتحسين التقنيات الزراعية للتدبير والعناية بالنباتات، والتربية والتوعية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بإنشاء متحف بيئي يتعين ادراجه في إطار شبكة دولية لتبادل المعلومات والتجارب حتى يتسنى إضفاء بعد دولي عليه.

كما ينبغي أن يخضع هذا البرنامج الدال والممتد على مراحل للمتابعة والتقييم بانتظام، مما سيتيح للمؤسسة، باعتبار الدور التحفيزي الذي تضطلع به في هذا الصدد، امكانية تدارس ما تم احرازه من تقدم مع شركائها، واعادة النظر في الأولويات المسطرة عند الضرورة، ورسم التوجيهات الملائمة للقيام بأعمال أكثر تناسقا ونجاعة.

ولدينا شعور بالارتياح لكون هذا المشروع الطموح قد حقق انخراط الإدارات العمومية المعنية فيه، من خلال التوقيع على اتفاقية للشراكة مع المؤسسة بهدف القيام بأعمال الصيانة واعادة الاعتبار والمراقبة، فضلا عن إشراك الفاعلين الاقتصاديين من أجل توعية السكان بضرورة المحافظة على هذا الموروث.

كما نلاحظ بارتياح أن السلطات العمومية قد شرعت فعلا بالقيام بأعمال ملموسة بهدف تيسير إنجاز المشروع الرامي الى حماية واحة النخيل في مراكش. لذا، فقد تم اعداد مشروع قانون خاص بحماية أشجار النخيل، وهو يوجد الآن في طور المصادقة عليه من لدن البرلمان. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز التدابير ذات الصبغة العمرانية من أجل ضمان حماية أفضل للواحة، فيما قامت مديرية الجماعات المحلية بتعبئة الجزء الأول من الاعتمادات المرصودة لتمويل المشروع، بهدف إعطاء الانطلاقة لبرنامج الغرس وإنجازه.

بيد أن السلطات العمومية، على الرغم مما لها من دور أساسي ينبغي ان تضطلع به في إطار التنمية المستدامة، لا يمكن لها أن تعمل بمفردها، لذا، ينبغي العمل بقوة على تشجيع ودعم انخراط المجتمع المدني والمواطنين في هذا الورش.

وكونوا على يقين بأن مشروع إعادة احياء هذا التراث الطبيعي يحظى برعايتنا السامية، وأننا سنظل نوليه العناية اللازمة، بتشجيعكم على البقاء معبئين للتصدي لحالة التردي التي تتعرض لها واحتنا، وكذا الحفاظ عليها وإعادة الحياة لها والنهوض بها.

«والله تعالى أسأل أن يبارك أعمالكم ويعينكم على بلوغ هذا المقصد النبيل، خدمة للتنمية في بلادنا وسعيا إلى تحقيق الازدهار لشعبنا العزيز».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة

الرباط 6 مارس 2009

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة، تأكيدا لما نوليه من اهتمام بالغ للقطاع الطاقي الوطني، وللدور الحيوي الذي يضطلع به، في النهوض بالتنمية الشاملة لبلادنا.

إن هذا الملتقى الهام، يشكل مناسبة لتبادل الأفكار والآراء بين المهنيين والمستعملين، بشأن الرهانات والتحديات التي تطرحها الطاقة في المغرب.

فالأزمة العميقة التي يعرفها العالم اليوم، والناجمة عن اختلال التوازن بين المجال المالي والاقتصاد الحقيقي، علاوة على التطورات المتسارعة، التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخرا، والمتجلية في تقلبات الأسعار وعدم استقرارها. كلها عوامل تبين بجلاء، ضرورة إدخال تغيير جذري على أنماط الإنتاج والاستهلاك، بما يجعلها قابلة للاستمرار، ويكفل تحقيق سبل الرفاهية للبشرية جمعاء.

بيد أن التحدي الملح الذي يواجهه عالمنا اليوم، لا يكمن في ندرة الموارد، وإنما في ضرورة تعبئة الاستثمارات اللازمة في هذا المجال. وهو ما يقتضي وضع البنيات التحتية الطاقية الضرورية وتطوير التكنولوجيات البديلة.

وانطلاقا من منظورنا، على المدى البعيد، الذي يأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتغيرات الوضع الطاقي العالمي، خلال العقود القادمة، فإننا نضع ضمان تزويد بلادنا بالطاقة، والحفاظ على البيئة، في صدارة انشغالاتنا.

لذلك، فبلادنا مطالبة بالاستعداد والتكيف المستمر مع مختلف التحولات، لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بالموازاة مع تلبية حاجياتها المتزايدة من الطاقة.

وهو ما يقتضي تفعيل الحلول المقترحة في الاستراتيجية الوطنية الجديدة، لتحقيق الأهداف المرسومة لها. خاصة وأن هذه المقترحات جاءت تتويجاً لمسار طويل من المشاورات الواسعة والمناقشات المعمقة بمشاركة كل القوى الحية للأمة.

وفي سياق حرصنا على ضمان تزويد بلادنا بالموارد الطاقية، فإننا نشدد على

ضرورة تنويع مصادرنا الطاقية، وتعبئة الموارد المتجددة، وتكثيف التنقيب عن المحروقات، وإعطاء الصخور النفطية ما هي جديرة به من اهتمام. وكل ذلك، في نطاق اعتماد النجاعة الطاقية، التي نبوئها مكانة الصدارة في هذا المجال، باعتبارها آلية فعالة للاقتصاد في الموارد الطاقية، والحفاظ عليها، وعقلنة استهلاكها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت هذه المناظرة تتيح فضاء للمناقشة وتبادل وجهات النظر، فإنه ينبغي أن تشكل أيضا مناسبة للتعبئة من أجل النجاعة الطاقية، التي تشكل اليوم، إلى جانب الطاقات المتجددة، ثورة جديدة في الحقل الطاقي. اعتبارا لما تسخره من تكنولوجيات جديدة، وما تُفرزه من سلوكيات مُجتمعية.

واعتبارا للتطور الكبير الذي ستعرفه هذه الحقول الطاقية الجديدة، فإنه يتعين اعتمادها منذ الآن، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وبالاختيارات التكنولوجية، في كافة القطاعات الأساسية، خاصة منها الصناعة والبناء والنقل.

لذا، نهيب بالحكومة للتعجيل باتخاذ الإجراءات القانونية، اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة، لتحقيق النجاعة الطاقية، واللجوء إلى الطاقات المتجددة، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجسيدا لحرصنا على دعم برامج النجاعة الطاقية، وتطوير الطاقات المتجددة، فقد أحدثنا صندوق التنمية الطاقية، وخصصنا له الهبتين الكريمتين المقدمتين من لدن أشقائنا بالمملكة العربية السعودية، وبدولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لكون مصادر الطاقة الأحفورية، تمثل النسبة العليا من حيث حجم الاستهلاك العالمي للطاقة، فإنها ستظل تحتل حيزا مهما ضمن المصادر الطاقية، التي تعتمد عليها بلادنا، حيث ستخضع للاستعمال الأمثل، من خلال انتقاء تكنولوجيات قوية ذات استهلاك محدود للكربون.

وبالرغم من اختيار الفحم النقي والطاقة الريحية، كدعامتين أساسيتين لإنتاج الكهرباء ببلادنا، فإن كل الخيارات تبقى مطروحة، لاسيما منها اللجوء لاستخدام

الغاز الطبيعي، والطاقة الكهرو-نووية، والطاقة الشمسية القوية؛ إذا ما توافرت الشروط الاقتصادية والتقنية لذلك، وتم استيفاء معايير السلامة اللازمة، للتزود بهذه الأنواع من الموارد، والتأكد من قدراتها التنافسية.

وفي هذا السياق، فإنه من الضروري العمل، وفق الآجال المحددة، على توفير البنيات التحتية الضرورية لإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وكذا تعزيز الموانئ وأرصفة المرافئ، وتكوين مخزونات احتياطية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية، الذي وافقنا عليه في السنة الماضية، كخطوة أولية في إطار تنفيذ استراتيجية بلادنا في مجال الطاقة، يعتبر أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء، وتحقيق النجاعة الطاقية، هدفان ملحان، ينبغي بلوغهما في أفق 2012.

وكما لايخفى عليكم، فإن هذا المخطط يندرج ضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، يتطلب تفعيلها تعبئة كافة القوى الحية للأمة.

وفي هذا الصدد، فإننا نلح على ضرورة تمكين قطاعي الكهرباء والطاقة، بصفة عامة، من تنظيم وهيكلة ناجعة، واعتماد الحكامة الجيدة، لفسح المجال أمام المستثمرين لارتياد آفاق جديدة، تتسم بوضوح الرؤية. فضلا عن ضرورة تسريع وتيرة اعتماد النصوص القانونية اللازمة.

وبموازاة ذلك، فإنه يتعين تعزيز الدور الحيوي الذي ينهض به المغرب، في المجال الطاقي على الصعيد الجهوي. وذلك من خلال تمكين هذا القطاع من الوسائل اللازمة لرفع التحديات التي يواجهها، ومن ثم، تسهيل اندماجه في سوق الطاقة الأورو-متوسطية.

وإننا لحريصون على جعل بلادنا محركا أساسيا في إطار التعاون الطاقي الأورو-متوسطي. وذلك من خلال تقوية حلقات الربط الكهربائي مع دول الجوار، وإقامة البنيات التحتية الكبرى الضرورية لتحقيق الاندماج الإقليمي. وفي طليعتها إنجاز الحلقة المتوسطية للطاقة الكهربائية خاصة وأن الوضع المتقدم الذي أصبحت

تتمتع به بلادنا، في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، يفتح آفاقا جديدة للتعاون في هذا القطاع.

وفي الوقت الذي يتأسس فيه نظام عالمي جديد، في مجال الطاقة، لرفع التحديات الكبرى، المرتبطة بالأمن الطاقي، والتغيرات المناخية، فإن المغرب حريص على النهوض بالدور المنوط به على الصعيد الإقليمي، والانخراط في الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية، فضلا عن العمل على تقديم عرض يجمع بين ضمان الموارد المتجددة، وتسهيل ولوج المركبات الصناعية المخصصة لأقطاب الكفاءات.

حضرات السيدات والسادة،

تعد الاستراتيجية الوطنية الجديدة للطاقة، بمثابة خارطة طريق، تهدف إلى تمكين بلدنا من الوسائل الكفيلة بتأمين احتياجاته من الطاقة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولن يتأتى التفعيل الناجع لهذه الإستراتيجية المضبوطة، إلا بتأهيل الموارد البشرية، وتشجيع البحث العلمي، واعتماد مختلف أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. علاوة على انخراط المواطنين وفعاليات المجتمع المدن. غايتنا الجماعية، العمل على بلورة ميثاق وطني للطاقة، هدفه تجسيد شعار مناظرتكم «لنتحكم جميعاً في مستقبلنا الطاقي» في إنجاز وطني، كفيل بضمان الأمن الطاقي لبلادنا، وتشكيل محرك قوي لتنميتها المستدامة، ولتنافسية اقتصادها.

والله تعالى نسأل أن يكلل أعمالكم بالنجاح، ويسدد على طريق الخير خطاكم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية العاشرة لعيد العرش المجيد بخصوص إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

طنجة، 30 يوليوز 2009

« ... وإن المغرب، وهو يواجه، كسائر البلدان النامية، تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية.

والتزاما منه بذلك، نؤكد وجوب انتهاج سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، اقتصادا وتوعية، ودعما من الشركاء الجهويين والدوليين. وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة.

كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.

وفي جميع الأحوال، يتعين على السلطات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار، في كناش تحملات المشاريع الإنمائية، عنصر المحافظة على البيئة...»

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في حفل تسليم «جوائز للا حسناء شواطئ نظيفة 2009»

الجديدة، 8 نونبر 2009

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخص حفل تسليم «جوائز للا حسناء للشواطئ النظيفة»، برسم موسم 2009، بمدينة الجديدة العريقة، بهذه الرسالة، مشاطرين إياكم الاحتفاء بالذكرى العاشرة لإطلاق البرنامج الهادف إلى الحفاظ على نظافة الشواطئ الوطنية.

ونود، في البداية، الإعراب عن إشادتنا بما تبذله شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، رئيسة «مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة» من جهود سخية، في سبيل الارتقاء بجودة شواطئنا وحمايتها، والمساهمة في انبثاق دينامية حقيقية، لخلق جو من التنافس المثمر بين مختلف الشواطئ الوطنية.

كما نجدد تنويهنا بمبادرات هذه المؤسسة الرائدة، التي تندرج في نطاق مواكبة المسار التنموي، الذي نقوده، ببرنامج متناسق ومتواصل، للتوعية والتربية على الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية لبلادنا، ضمن تنمية مستدامة.

وفي هذا الصدد، نعتبر برنامج «شواطئ نظيفة»، نموذجا للعمل الميداني على صيانة شواطئنا، وإشاعة ثقافة الحفاظ على البيئة، باعتماد الشراكة وتضافر جهود كافة المتدخلين.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل بكامل الارتياح، بعد عشر سنوات على إطلاق هذا البرنامج الطموح، التطور الإيجابي للوضع البيئي للشواطئ الوطنية.

وهو ما تجسد على أرض الواقع، من خلال اعتماد معايير العلامة الدولية «اللواء الأزرق»، لجعل شواطئنا تستجيب للمواصفات الدولية، والحد تدريجيا، من صرف النفايات مباشرة إلى البحر، واعتماد التدابير الإدارية اللازمة، لوضع حد للاستغلال العشوائي للرمال الشاطئية.

وفي نفس السياق، أود الإشادة بالجهود الدؤوبة، التي تبذلها الجماعات المحلية،

الناهضة بمسؤوليتها في التدبير الجيد للفضاءات الشاطئية، وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية. فضلا عن التوجه لاعتماد تدبير عقلاني للرياضات المائية، وكذا تحسيس المواطنين بضرورة الالتزام بالحفاظ على بيئتهم.

لكن، وبالرغم مما تحقق من مكتسبات هامة، فإنه يتعين بذل المزيد من الجهد، لضمان استمرارية هذه المبادرات البناءة؛ باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.

ومن هذا المنطلق، نهيب بكافة الفعاليات المعنية بمجال البيئة، وفي مقدمتها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، للانخراط الفاعل في بلورة ميثاق وطني شامل للبيئة، الذي دعونا إليه في خطاب العرش، بما يكرس وضع القضايا البيئية في صلب مختلف البرامج التنموية.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البرامج الميدانية للسلطات العمومية، والأنشطة التربوية لهيآت المجتمع المدني، من أجل توعية حقيقية للمواطنين.

كما يجدر الانكباب على استكمال الإطار القانوني اللازم للتدبير المندمج للساحل، في إطار منظور شمولي للتنمية المستدامة.

وبموازاة مع أعمالها الميدانية، فإننا واثقون بأن هذه المؤسسة الفاعلة، لن تدخر جهدا، على الصعيد الوطني، لمواكبة مبادرات السلطات العمومية، ودعم برامج التحسيس والتوعية، وكذا مواصلة انخراطها الفاعل، جهويا ودوليا، وخاصة في المبادرة المتوسطية «يوم الشاطئ» «coast day» لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي هذا الصدد، نتقدم بأحر تهانئنا لشقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا حسناء على تعيينها، عن جدارة واستحقاق، «سفيرة الساحل» من قبل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة.

ونود مشاطرتكم الاعتزاز بهذا التقدير الجهوي والدولي، لجهودها الخيرة في مجال الحفاظ على البيئة، ومواجهة كافة المخاطر المهددة لسلامتها وتوازنها وجماليتها.

كما نعبر عن تهانئنا للفائزات وللفائزين في هذه الدورة بجوائز، بقدر ما هي

استحقاق لجهودهم الدؤوبة، فإنها تعد تشجيعا وتحفيزا للجميع على الانخراط القوي في هذا المجهود الوطني، كل من موقعه، للإسهام في ما نتوخاه من توفير شروط التنمية المستدامة لبلدنا، والعيش الحر الكريم لكل المغاربة، في بيئة سليمة؛ ومن معالمها الحضارية الشواطئ النظيفة، كفضاء للتآلف الاجتماعي، وكرمز للبسمة والأمل وحب الحياة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، التأكيد لكم أنكم ستجدون دوما لدى جلالتنا، الدعم الموصول، والمباركة الكريمة للأعمال والمبادرات النبيلة، لهذه المؤسسة الرائدة، التي تحظى بسامي رعايتنا؛ منوهين بمساعدي رئيستها شقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا حسناء، من رئيس منتدب، وطاقم إداري وتقني، وكذا بكافة شركائها.»

والله تعالى نسأل أن يرزقكم موصول التوفيق.

«**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية عشر لعيد العرش المجيد بخصوص بلورة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في مشروع قانون-إطار

تطوان، 30 يوليوز 2010

...

مهما بلغ نموذجنا التنموي من تطور، فإنه يتعين على الجميع، خاصة في سياق الأزمة العالمية، مضاعفة التعبئة واليقظة، والاستباق والمبادرة، لتحقيق طموحنا الكبير، للارتقاء بالمغرب إلى المكانة الجديرة به، في مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يجعلنا أكثر عزما على تمكين بلادنا من مقومات تنموية ومؤسسية جديدة؛ كفيلة بتحقيق نقلة حاسمة، نحو الانخراط الإيجابي في العولمة، وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء، وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الطبقة الوسطى.

ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات، والانخراط في التوجهات الأربعة التالية:

أولها: النهوض بالتنمية المستدامة، وفي صلبها المسألة البيئية؛ باعتبارها قوام النمو الأخضر والاقتصاد الجديد؛ بما يفتحه من آفاق واسعة، لانبثاق أنشطة مبتكرة، واعدة بالتشغيل.

ومن هنا، ندعو الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار الواسع، بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، في خطة عمل مندمجة، بأهداف مضبوطة، وقابلة للإنجاز في كل القطاعات.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على بلورة هذا الميثاق في مشروع قانون-إطار، نريده مرجعا للسياسات العمومية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الانخراط القوي في تنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية، لاسيما الطاقات المتجددة والنظيفة؛ وذلك بمواصلة الاستغلال الأمثل للطاقة الريحية، وتعميم محطاتها على كل المناطق الملائمة ببلادنا.

وفي نفس السياق، يتعين الإقلاع القوي بمشروعنا الكبير، لإنتاج الطاقة الشمسية، الذي رصدنا له وكالة مختصة، واستثمارات ضخمة؛ داعين لمضاعفة الجهود، لجلب شراكات مثمرة، لإنجاز هذا المشروع الرائد عالميا.

كما يجب استثمار المكاسب المشهود بها للمغرب، في مجال السدود، وتعزيزها بسياسة جديدة للماء، تقوم على تعبئة موارده، وعقلنة استعمالها...»

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة، تحت شعار: «تسويق المنتجات الفلاحية في خدمة الفلاح وخدمة المستهلك»

مكناس 26 أبريل 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المناظرة الرابعة للفلاحة؛ تأكيدا لما نوليه لتحديث القطاع الفلاحي، وللرفع من إنتاجيته وتنافسيته، من بالغ الاهتمام، لكونه قطبا استراتيجيا لما نتوخاه لبلادنا، من تنمية اقتصادية وبشرية قوية ومستدامة.

ومن ثم، لم نفتأ نولي التنمية الفلاحية موصول عنايتنا، باعتبارها رهانا مجتمعيا متعدد الأبعاد، مرتبطا بالمعيش اليومي لكل الفئات والجهات فهي قوام ما ننشده لمواطنينا من عدالة اجتماعية، وكرامة مصونة، تتبوأ فيها تنمية العالم القروي، والنهوض بأوضاع الفلاحين، ولا سيما الصغار منهم، وتوفير فرص الشغل المنتج للشباب، مكانة الصدارة في النموذج التنموي المغربي، الذي نحرص على تكامل نجاعته الاقتصادية مع تضامنه الاجتماعي.

ونود الإشادة بانتظام هذه اللقاءات، التي تعد مناسبة متجددة لتعميق التشاور والنقاش، للوقوف على ما حققته الفلاحة المغربية من منجزات، وما يعترضها من معيقات، وللتداول بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات، لتطوير هذا القطاع الحيوي، في إطار حكامة فلاحية جيدة.

لذا، ما فتئنا نعتمد مقاربة تشاركية وإدماجية لكل الفاعلين المعنيين بهذا القطاع، في مختلف الأوراش والإصلاحات العميقة التي أقدمنا عليها، وفي طليعتها مخطط المغرب الأخضر؛ منوهين بكافة العاملين على حسن تفعيله، داعين إياهم للمزيد من تضافر الجهود، لتحقيق أهدافه التنموية الطموحة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان مخطط المغرب الأخضر، باعتباره استراتيجية واضحة المعالم، قد حدد آليات العمل، في مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية الفلاحية؛ فإننا حريصون على مواصلة تعميق بعده الاجتماعي، المتمثل في النهوض بالفلاحة التضامنية.

وفي هذا الصدد، وتأكيدا لحرصنا القوي على إعطاء دفعة قوية، لمواصلة تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر، وتجسيدا لإرادتنا الراسخة في تحسين الأوضاع

الاجتماعية للفلاحين الصغار، ومحاربة الفقر والتهميش بالوسط القروي، ندعو الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية:

أولا: تخفيف عبء ديون الفلاحين الصغار، المترتبة عليهم لدى القرض الفلاحي للمغرب، وإعادة جدولتها، وذلك وفق معايير موضوعية ومنصفة، تراعي على الخصوص الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخي؛

ثانيا: ترك المجال مفتوحا أمام هؤلاء الفلاحين الصغار لإمكانية الاستفادة من سلفات جديدة؛

ثالثا: إعفاء صغار الفلاحين من تكاليف مياه السقي برسم المواسم الفلاحية لما قبل سنة 2008، في حدود عشرة آلاف درهم، مع إعفائهم من الفوائد الناجمة عنها، وإعادة جدولة القسط المتبقي الذي يفوق هذا المبلغ، وذلك لمدة قد تصل إلى سبع سنوات؛

ومن شأن مجمل هذه التدابير أن تشمل حوالي 200.000 من صغار الفلاحين المعوزين، وأن تنعكس إيجابيا على جميع أفراد أسرهم؛

رابعا: تحسين وضعية العمال الفلاحيين، بالعمل على الرفع من الحد الأدنى لأجورهم؛

خامسا: جعل العالم القروي والفلاح الصغير في طليعة المستفيدين من تعميم نظام التغطية الصحية، والمساعدة الطبية، وفق مخطط عقلاني ومضبوط ومتدرج؛

سادسا: مضاعفة جهود تعميم التمدرس بالعالم القروي، وخاصة بالنسبة للفتيات، اللواتي ينتمين للفئات والمناطق المعوزة والنائية، وذلك بتوفير الشروط والبنيات الأساسية الكفيلة بتمكينهن من مواصلة دراستهن؛

سابعا: مواصلة مشاريع فك العزلة عن المناطق النائية أو الصعبة، وتوفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالعالم القروي، ولا سيما من خلال تعزيز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

ثامنا: تقوية التمويل العمومي والمرصود لدعم الفلاحة التضامنية، لأثرها الملموس في تحديث القطاع الفلاحي، والرفع من تنافسيته، وتوفير فرص الشغل، ومحاربة

التهميش والهشاشة؛

تاسعا: التدبير الناجع للإعانات المخصصة للفلاحين الصغار، الذين يعانون من مختلف التقلبات المتسارعة، ليس فقط المناخية منها، وإنما أيضا الاقتصادية، وتلك المرتبطة بالأسواق العالمية للمواد الغذائية.

ومهما تكن التكاليف المالية، التي تتطلبها هذه التدابير، فإن غايتنا المثلى هي جعل الفلاحين الصغار في صلب التنمية البشرية والقروية، وعمادا للتنمية الفلاحية ببلادنا؛ تجسيدا لما نوليه لهم من تقدير، لما يتحلون به من قيم الكد والجد والاجتهاد، ومن تشبث راسخ بخدمة أرضهم والارتباط بها، في جميع الظروف والأحوال.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لحريصون على النهوض بالتنمية الفلاحية، وإعطاء دفعة قوية لمخطط المغرب الأخضر، من خلال توجيه الحكومة لتركيز جهودها على محاور العمل التالية:

المحور الأول: مواكبة البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، الهادف إلى الرفع من مساحات الأراضي الفلاحية، التي تعتمد تقنيات السقي الموضعي، إلى 550 ألف هكتار، وذلك باعتماد استراتيجيات بديلة، كتحلية مياه البحر، ومواصلة سياسة بناء السدود، لتحقيق الحماية المستدامة لفلاحتنا.

المحور الثاني: العمل على حسن استثمار ما تزخر به بلادنا من تعدد وتنوع أصناف المنتجات المحلية المشهود بتميزها. هذا الرصيد الغني الذي يتطلب من الجميع العمل على حمايته، بل وفتح آفاق تجارية وطنية ودولية أمامه، كفيلة بالرفع من قيمته.

المحور الثالث: تشجيع نموذج التجميع الفلاحي، بإطار تشريعي وآليات تحفيزية ملائمة، وتقديم دعم أكبر للفلاحة الصغيرة، إدراكا منا للدور الهام الذي يقوم به، لكونها الضامن الرئيسي لمنتجاتنا المحلية، بل وعماد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض المناطق المهمشة، التي لا تتوفر على موارد بديلة؛

المحور الرابع: تأطير وتشجيع الفلاحة البيولوجية، التي تتوفر فيها بلادنا على

مؤهلات تنافسية هامة، وذلك بالإسراع باعتماد نظام قانوني وتقني ملائم، يساهم في تنمية وتنويع الصادرات الوطنية، وتحسين المنتجات البيولوجية الوطنية، والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

المحور الخامس: تأهيل الموارد البشرية، وضمان تكوينها المستمر، وإقامة آليات عصرية للتواصل والتشاور بين الفاعلين المعنيين، باعتبار ذلك حجر الزاوية للنهوض بالقطاع الفلاحي ببلادنا.

ومن هذا المنطلق، ندعو السلطات الحكومية والعمومية المعنية، وكافة المتدخلين، الى اعتماد رؤية متجددة للتكوين والبحث في المجال الفلاحي، ودعم الدور المنوط بالغرف الفلاحية، من خلال التفعيل الأمثل لإصلاح نظامها الاساسي، وتمكين الفلاحين من الاستفادة من خدمات الإرشاد الفلاحي، وجعله حلقة وصل حاسمة في نشر مخطط المغرب الأخضر.

المحور السادس: تعميق البعد الجهوي لمخطط المغرب الأخضر، بما يستجيب لحاجيات الفلاحين في مختلف فروع عملهم ولخصوصيات كل جهة، وذلك في أفق تفعيل ما ننشده من تكريس دستوري وتنموي للجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المستقبل الفلاحي والأمن الغذائي لبلادنا، يرتكزان بالأساس على سواعد فلاحينا واجتهادهم، وعلى قدرتنا على استكشاف مختلف الميادين الممكنة للتنمية، والمساهمة، فرديا وجماعيا، في هذا الورش الوطني الكبير.

فالمكاسب الهامة، التي حققتها بلادنا في القطاع الفلاحي، بقدر ما تعد مبعث ارتياح لنا، فإننا نعتبرها محفزا على مضاعفة الجهود وبذور مستقبل واعد، نأمل ونعمل على أن يكون مزدهرا.

أعانكم الله وسدد خطاكم، وجعل التوفيق حليف أعمالكم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الملاحق

نداء طنجة من أجل عمل تضامني وقوي لفائدة المناخ

طنجة، 20 شتنبر 2015

1. يشكل تغير المناخ أحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية جمعاء. وتشكل آثاره السلبية والمتزايدة على البيئة، وعلى النمو الاقتصادي وكذا على السلم والأمن في العالم، مصدر قلق بالغ لكل من المغرب وفرنسا.

2. وقبيل التئام المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، الذي ستحتضنه باريس في أواخر سنة 2015، وفي أفق انعقاد المؤتمر 22 للدول الأطراف، والذي يقترح المغرب استضافته في مراكش في 2016، نوجه نداءً للمجتمع الدولي لتعزيز تعبئته في مواجهة التغيرات المناخية.

3. لقد آن الأوان لعمل تضامني وقوي من أجل المناخ. علينا التحرك بسرعة وبشكل فعال وجماعي، لكي نواكب القرارات التي سنتخذها على المستوى الدولي بمبادرات ملموسة وسريعة على أرض الواقع.

4. ففي الوقت الذي تستعد فيه المجموعة الدولية لاعتماد أهداف التنمية المستدامة خلال شهر سبتمبر الجاري، في إطار الأمم المتحدة، يتوجب استثمار مؤتمري باريس ومراكش لتسريع وتيرة الانتقال نحو «اقتصاد عالمي أخضر»، يُلائم بين التطلعات المشروعة لتحقيق التنمية من جهة، ومتطلبات استدامة الموارد وتقليص المخاطر البيئية من جهة أخرى.

5. فالمعركة ضد التغيرات المناخية هي معركة من أجل التنمية، يمكن -بل ويجب -إدراجها ضمن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة، سواء من منظور الأمن الغذائي، أو من حيث الولوج للطاقات المتجددة، أو محاربة الهشاشة.

6. إن الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب ليست حتمية، فمواجهة التغيرات المناخية معركة جماعية، إذا انبثقت عن روح المسؤولية المشتركة والمتمايزة، ومبادئ التضامن والالتزام بالعمل الجماعي.

7. لن يدخر المغرب وفرنسا أي جهد من أجل التوصل، في مؤتمر باريس، إلى اتفاق عالمي شامل، مستدام، متوازن وملزم قانونيا، يرتكز على أهداف ومبادئ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، ويساهم في الإبقاء على

الاحتـرار العالمـي دون مسـتوى درجتـين مئويتـين، والوصـول إلـى اقتصـاد خـال مـن الكربـون. ولبلـوغ هـذا الهـدف، يتعـين الرفـع مـن الجهـود الوطنيـة والجماعيـة بشـكل مطَّـرِد. ومـن شـأن مؤتمـر مراكـش أن يشـكل محطـة هامـة في هـذا السـياق. كمـا يقتضـي هـذا المجهـود الطويـل الأمـد، إعـلان كل الـدول عـن مسـاهماتها الوطنيـة قبـل مؤتمـر باريـس، وإعـداد مخططـات وطنيـة للتأقلـم علـى المـدى البعيـد ولتنميـة خاليـة مـن الانبعاثـات الكربونيـة.

8. يجـب إيـلاء اهتمامنـا الأكبـر للـدول الناميـة، بمـا فيهـا البلـدان الأقـل نمـوّاً والـدول الجزُريـة الصغيـرة السـائرة في طريـق النمـو، باعتبارهـا الأكثـر هشاشـة أمـام التغيـرات المناخيـة. كمـا ندعـو لإعطـاء نفـس الأهميـة للتكيـف مـع آثـار التغيـرات المناخيـة، ولتقليـص انبعاثـات الغـازات الدفيئـة. إن تعبئـة الـدول الناميـة في مواجهـة التغيـرات المناخيـة سـتكون أكثـر طموحـا ونجاعـة، إذا رصـدت لفائدتهـا مـوارد إضافيـة، هامـة ومسـتدامة.

9. لـذا، ندعـو الـدول المتقدمـة بتحديـد حجـم الدعـم المالـي الـذي تقدمـه حاليـا، وكـذا الدعـم الـذي تعتـزم تقديمـه خـلال السـنوات القادمـة، في أفـق تحقيـق هـدف رصـد 100 مليـار دولار سـنويا، ابتـداءً مـن سـنة 2020، مـن مصـادر عموميـة وخاصـة، لصالـح المبـادرات الهادفـة للحـد مـن التغيـرات المناخيـة في البلـدان الناميـة.

10. ونشـجع المؤسسـات الماليـة الدوليـة والإقليميـة والوطنيـة علـى إعطـاء الأولويـة لتمويـل المشـاريع التـي لهـا فائـدة علـى المنـاخ، وكـذا إدمـاج المخاطـر المناخيـة ضمـن المعاييـر التـي تأخـذ بعـين الاعتبـار في قراراتهـا.

11. كمـا نشـجع تعزيـز الشـراكات الدوليـة في مجـالات البحـث وتطويـر ونقـل التكنولوجيـا، وكـذا برامـج دعـم الكفـاءات، مـن أجـل تسـريع وتيـرة انتشـار التكنولوجيـا النظيفـة في البلـدان الناميـة.

12. يجـب أن ترتكـز الالتزامـات التـي سـتعتمدها الـدول الأطـراف علـى المسـتوى الدولـي، علـى مبـادرات إراديـة علـى الصعيديـن الوطنـي والمحلـي، حتـى تكـون ذات مصداقيـة. لـذا، فـإن الانخـراط القـوي للسـلطات المحليـة والمقـاولات والمنظمـات غيـر الحكوميـة والأفـراد، يشـكل عنصـرا مكمـلا لا محيـد عنـه في دعـم تحـرك الـدول.

13. تقتضي التعبئة الدائمة والفعالة في مواجهة التغيرات المناخية، الولوج بشكل أفضل للتربية وللمعلومات في مجال البيئة. فكلما كان الاطلاع على الاشكاليات البيئية أوسع، كلما أصبح فهم الرهانات المرتبطة بها أحسن، والوعي بأهمية المبادرة لمكافحة التغيرات المناخية أكبر.

14. إن التغيرات المناخية، بالإضافة لارتفاع النمو الديمغرافي، تزيد من الضغط المتنامي الذي تعاني منه الأنظمة البيئية الهشة أصلا، والقطاعات الفلاحية الضعيفة في القارة الإفريقية. لذا، فإنه من الضروري تقديم دعم إضافي وسريع للدول الإفريقية لمواكبة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، فإن المغرب وفرنسا ملتزمان التزاما تاما بتعزيز الدعم الذي يقدمانه، بما في ذلك الانخراط في تعاون ثلاثي.

15. وإيمانا منا بضرورة جعل مؤتمري باريس ومراكش محطتين متكاملتين في سبيل المضي قدما على درب مكافحة التغيرات المناخية، فإننا عازمون على العمل سويّا، يداً في يد، من أجل إنجاح هذين الملتقيين، انطلاقا من روح التعاون والتضامن والتميز، التي ما فتئت تطبع الشراكة الاستثنائية بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية.

إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة

مراكش، 17 نونبر 2016

نحن، رؤساء الدول والحكومات والوفود المجتمعون بمراكش فوق الأرض الإفريقية خلال الحدث الرفيع المستوى للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22) والدورة 12 لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصدر هذا الإعلان لنعبر عن نقلة نحو مرحلة جديدة من التنفيذ والعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة.

إن درجة حرارة المناخ آخذة في الارتفاع بوتيرة مقلقة وغير مسبوقة ويتعين علينا اتخاذ تدابير آنية لمواجهتها.

نرحب باتفاق باريس الذي تم تبنيه في إطار الاتفاقية، كما نرحب بدخوله حيز التنفيذ في ظرف وجيز وبأهدافه الطموحة وبشموليته بالإضافة إلى أخذه العدالة في عين الاعتبار بتكريسه مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة، بالنظر إلى وجود ظروف وطنية مختلفة، كما نعبر عن عزمنا على التنزيل الكامل لهذا الاتفاق.

بالفعل شهدنا خلال هذه السنة زخما عالميا منقطع النظير تجاه التغير المناخي في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف. وهذا الزخم لا رجعة فيه حيث لم تساهم فيه الحكومات فقط، بل ساهم فيه كذلك العلم والأعمال والعمل العالمي في مختلف الأصعدة.

إن مهمتنا الآن تتمثل في اغتنام هذا الزخم بشكل جماعي للمضي قدما نحو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز جهود التكيف، لذلك، ينبغي الاستفادة ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ندعو إلى التزام سياسي على أعلى مستوى لمواجهة التغير المناخي، باعتباره أولوية مستعجلة.

ندعو إلى تضامن أكبر مع الدول الأكثر عرضة لآثار التغير المناخي ونشدد على ضرورة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها على التكيف وتعزيز قدراتها على الصمود وخفض هشاشتها.

ندعو جميع الأطراف إلى تعزيز جهود القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التحديات التي يطرحها التغير المناخي على الفلاحة.

ندعو إلى العمل المستعجل ورفع الطموحات وتعزيز التعاون بيننا من أجل ردم الهوة بين مسارات الانبعاثات الحالية والطريق الضروري لتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأمد لاتفاق باريس.

ندعو إلى الرفع من حجم وتدفق وولوج التمويل الخاص بالمشاريع المناخية بالإضافة إلى تعزيز القدرات والتكنولوجيا بما في ذلك نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

نحن، الدول المتقدمة الأطراف، نجدد التأكيد على هدف تعبئة 100 مليار دولار.

وبالإجماع، ندعو إلى المزيد من العمل المناخي ودعم، قبل حلول 2020، الأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة للدول النامية، والدول الأقل نموا خاصة تلك الأكثر عرضة للآثار الكارثية للتغير المناخي.

نحن، الأطراف في بروتوكول كيوتو، نشجع التصديق على اتفاق الدوحة.

ندعو بشكل جماعي جميع الفاعلين غير الدوليين إلى الانضمام إلينا من أجل عمل وتعبئة آنية وطموحة، والاستفادة من المنجزات المهمة، بما في ذلك العديد من المبادرات ومنها شراكة مراكش من أجل العمل المناخي الشامل، التي أطلقت بمراكش.

إن التحول المطلوب في اقتصاداتنا من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس يعطي فرصة إيجابية جدا لتعزيز الرفاهية والتنمية المستدامة.

ويشكل مؤتمر مراكش نقطة تحول مهمة في التزامنا لتوحيد المجتمع الدولي لمواجهة أكبر تحديات عصرنا.

وبينما نتجه نحو التنفيذ والأجرأة، نجدد التأكيد على عزمنا على الرفع من التضامن، والأمل والفرص من أجل الأجيال الحالية واللاحقة.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
رئيس الحكومة
Le Chef du Gouvernement
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⴳⵯⵜ ⵏⵜⵎⵓⵔⵜ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

منشورات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

رقم الإيداع القانوني : 2016MO4443
ردمك : 978-9954-38-795-5
نونبر 2016

ملتقى شارع ابن سينا و زنقة واد المخازن ، أكدال - الرباط
Tél.: + 212 (0) 5 37 27 04 04/05/06
Fax : + 212 (0) 5 37 67 11 55

MARRAKECH
COP22|2016|CMP12
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE